وزارة التـــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مـــــــذكرة تخرج لنيـــــل شهـــــــــــــــــادة
المـــــــــــاستر
تخصص تمويل تنمية

الموضوع:

أفاق التكامل الإقتصادي العربي في ظل العولمة و الأقلمة

الأستاذة:
- بوشملة سامية
-بريش عقيلة
- خلف الله فهيمة

السنة الجامعية:2012-

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VIII
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الأول:الإطار النظري للتكامل الاقتصادي و أهم التكتلات الاقتصادية العالمية	
تمهيد	07
المبحث الأول:ماهية التكامل الاقتصادي	08
المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي و أهدافه	08
أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي	08
ثانيا:أهمية التكامل الاقتصادي	09
ثالثا:أهداف التكامل الاقتصادي	10
المطلب الثاني:التفرقة بين التكامل الاقتصادي و بعض المفاهيم المرادفة	10
أولا:التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي	10
ثانيا:التكامل الاقتصادي و الاتفاقيات الثنائية	11
ثالثا:التكامل الاقتصادي و التكتل الاقتصادي	11
رابعا:التكامل الاقتصادي و التبعية الاقتصادية	12
خامسا:التكامل الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي	12
المطلب الثالث:دوافع التكامل الاقتصادي و إجراءاته	13
أولا:دوافع التكامل الاقتصادي	13
ثانيا:إجراءات التكامل الاقتصادي	15
المبحث الثاني:أساسيات حول التكامل الاقتصادي	16
المطلب الأول:النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي	16
أولا:المدرسة الوظيفية	16
ثانيا:المدرسة الوظيفية الجديدة	17
ثالثا:المدرسة التعددية	18
رابعا:المدرسة الفيدرالية	18
المطلب الثاني:شروط نجاح التكتلات الاقتصادية	19
أولا: التقارب الجغرافي	19
ثانيا:الإرادة السياسية	20
ثالثا:توافر البنية الأساسية الملائمة	20
رابعا:تناسب سياسات القيم الاجتماعية و الثقافية	20
خامسا:انسجام السياسات الاقتصادية	20

المطلب الثالث:درجات التكامل الاقتصادي	21
أولا:منطقة التفضيل الجزئي	21
ثانيا:منطقة التجارة الحرة	21
ثالثا:الإتحاد الجمركي	22
رابعا:السوق المشتركة	22
خامسا:الوحدة الاقتصادية	22
سادسا:الوحدة النقدية	23
سابعا:التكامل المالي	23
المبحث الثالث:مزايا،مشاكل و آثار التكامل الاقتصادي	23
المطلب الأول:مزايا التكامل الاقتصادي	23
أولا:اتساع حجم السوق	24
ثانيا:تحسين شروط التبادل التجاري	24
ثالثا:زيادة التوظيف	24
رابعا:زيادة معدل النمو الاقتصادي	24
المطلب الثاني:مشاكل التكامل الاقتصادي	25
أولا:مشكلة التعريفة الموحدة	25
ثانيا:مشكلة الحماية الجمركية	26
ثالثا:مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك	26
رابعا:مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية	27
المطلب الثالث:آثار التكامل الاقتصادي	27
أولا:الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي	27
ثانيا:الآثار التجارية	28
ثالثا:الآثار الدينامكية للتكامل	29
المبحث الرابع:تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة في العالم	29
المطلب الأول:تجربة الإتحاد الأوربي	30
أولا:النشأة و التأسيس	30
ثانيا:مبادئ الإتحاد الأوربي	30
ثالثا:أهداف الإتحاد الأوربي	31
رابعا:هياكل الإتحاد الأوربي	31
خامسا:النظام النقدي الأوربي	32
سادسا:آثار اليورو	35
سابعا:أسباب نجاح الإتحاد الأوربي	35
ثامنا:أزمة الديون السيادية الأوروبية	36
المطلب الثاني:منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	37
أولا:نشأة النافتا	37
ثانيا:مبادئ النافتا	38
ثالثا:أهداف النافتا	38
رابعا:تقييم تجربة النافتا	39

المطلب الثالث:منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي	41
أولا:نشأة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي	42
ثانيا:أهداف منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي	42
ثالثا:مضمون بعض قمم الأبيك	43
رابعا:تقييم تجربة الأبيك	43
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني:تجارب التكامل في الدول العربية	
تمهيد	47
المبحث الأول:الواقع الاقتصادي للدول العربية	48
المطلب الأول:التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته	48
أولا:التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي	48
ثانيا:مقومات التكامل الاقتصادي العربي	49
المطلب الثاني:خصائص القطاع الزراعي و الصناعي و الوضع السكاني	50
أولا:خصائص القطاع الزراعي و دوره في تأمين الغذاء	50
ثانيا:الوضع السكاني	51
ثالثا:خصائص القطاع الصناعي	51
المطلب الثالث:وضع المديونية،ميزان المدفوعات و التجارة الخارجية	53
أولا:المديونية و ميزان المدفوعات	53
ثانيا:وضع التجارة الخارجية و التجارة البينية	56
المبحث الثاني:مجلس التعاون الخليجي	58
المطلب الأول:نشأة المجلس،أهدافه و العضوية فيه	58
أولا:نشأة المجلس	58
ثانيا:العوامل التي عجلت لقيام المجلس	58
ثالثا:الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	60
رابعا:أهداف مجلس التعاون الخليجي	60
المطلب الثاني:المراحل و التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي	60
أولا:مراحل التكامل الاقتصادي لدول المجلس الخليجي	60
ثانيا:إنجازات مجلس التعاون الخليجي	63
ثالثا:إخفاقات مجلس التعاون الخليجي	64
رابعا:التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي	65
خامسا:الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي	66
المطلب الثالث:مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي	66
أولا:البرنامج الزمني للإتحاد النقدي الخليجي	66
ثانيا:متطلبات تحقيق الإتحاد النقدي الخليجي	67
ثالثا:الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة	68
رابعا:التحديات التي تواجه العملة الخليجية الموحدة	68
المبحث الثالث:إتحاد المغرب العربي	69
المطلب الأول:الإطار التنظيمي للتعاون الاقتصادي و التجاري المغاربي	69
أولا:الهيئات ذات الطابع السياسي	71

ثانيا:الهيئات ذات الطابع التقني	72
المطلب الثاني:مقومات التكامل المغاربي	72
المطلب الثالث:عوائق و تكلفة عدم تكامل المغرب العربي	73
أولا:عوائق تحقيق التكامل المغاربي	73
ثانيا:تكلفة عدم تكامل إتحاد المغرب العربي	75
ثالثا:التطورات المحتملة في المغرب العربي	76
المبحث الرابع:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	77
المطلب الأول:الإطار القانوني و البرنامج التنفيذي للمنطقة	78
أولا:الأحكام العامة و الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	78
ثانيا:البرنامج التنفيذي	79
ثالثا:إجراءات الانضمام و الالتزامات المتعلقة بالعضوية	81
المطلب الثاني:الجهات المعنية بتنفيذ بنود الاتفاقية و مقومات المنطقة	82
أولا:الجهات المعنية بتنفيذ بنود الاتفاقية و دورها فيها	82
ثانيا:مقومات المنطقة	84
ثالثا:تأثير منطقة التجارة الحرة على تطور التجارة العربية البينية	85
المطلب الثالث:التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية و أهم العقبات التي تواجهها	86
أولا:الموضوعات المنجزة	86
ثانيا:الموضوعات التي لم يستكمل إنجازها	86
ثالثا:العقبات التي واجهت البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية	87
خلاصة الفصل الثاني	90
الفصل الثالث:التحديات الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد	92
المبحث الأول:العولمة	93
المطلب الأول:نشأة و مفهوم العولمة	93
أولا:النشأة	93
ثانيا:المفهوم	94
المطلب الثاني:التحليل الاقتصادي لطاهرة العولمة و الآثار المترتبة عنها	95
أولا:أنواع العولمة الاقتصادية	95
ثانيا:أدوات العولمة الاقتصادية	96
ثالثا:الآثار المترتبة عن العولمة	97
المطلب الثالث:علاقة العولمة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية و تأثيرهما على اقتصاديات الدول العربية	98
أولا:علاقة العولمة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية	98
ثانيا:تأثير العولمة على اقتصاديات الدول العربية	100
ثالثا:تأثير التكتلات على اقتصاديات الدول العربية	101
المبحث الثاني:مشروع الشرق الأوسط	103
المطلب الأول:ماهية مشروع الشرق الأوسط	103
أولا:الخلفية التاريخية لمفهوم الشرق الأوسط	103

ثانيا:تعريف الشرق الأوسطية	105
ثالثا:أهداف السوق الشرق الأوسطية	106
المطلب الثاني:مشاريع النظام الشرق الأوسطي و موقف العرب منها	107
أولا:مشاريع النظام الشرق الأوسطي	107
ثانيا:موقف العرب من مشروع الشرق الأوسط	107
المطلب الثالث:تقييم مشروع الشرق الأوسط وانعكاساتها على مسار التكامل الاقتصادي العربي	109
أولا:إيجابيات مشروع الشرق الأوسط	109
ثانيا:سلبيات مشروع الشرق الأوسط	109
ثالثا:تحديات السوق الشرق الأوسطية	110
رابعا:انعكاسات الشرق الأوسطية على مسار التكامل الاقتصادي العربي	111
المبحث الثالث:الشراكة الأورومتوسطية	112
المطلب الأول:ماهية الشراكة الأورومتوسطية	112
أولا:نشأة الشراكة	112
ثانيا:مفهوم الشراكة الأورومتوسطية	113
ثالثا:أهداف الشراكة الأورومتوسطية	114
المطلب الثاني:مضمون اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و أسباب اللجوء إليها	114
أولا:مضمون اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	114
ثانيا:أسباب اللجوء إلى الشراكة	115
المطلب الثالث:تقييم الشراكة الأورومتوسطية و إنعكساتها على مسار التكامل الاقتصادي	116
أولا:تقييم اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية	116
ثانيا:الانعكاسات الإيجابية للشراكة الأرومتوسطية على مسار التكامل الاقتصادي العربي	117
ثالثا:الانعكاسات السلبية للشراكة الأرومتوسطية على مسار التكامل الاقتصادي العربي	118
رابعا:تحديات الشراكة الأورومتوسطية	119
المبحث الرابع:التكامل الاقتصادي العربي كضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي	119
المطلب الأول:تحديات اندماج البلدان العربية في الاقتصاد العالمي	120
أولا:التنافس التجاري الدولي	120
ثانيا:ربط التجارة و الاستثمار في اتفاقية عالمية	120
ثالثا:منظمة التجارة العالمية	121
رابعا:ربط التجارة الدولية بمعايير العمل و معايير البيئة	121
المطلب الثاني:تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي	122
أولا:مظاهر النجاح في مسار التكامل الاقتصادي العربي	122
ثانيا:مظاهر الإخفاق في مسار التكامل الاقتصادي العربي	123
المطلب الثالث:أفاق التكامل الاقتصادي العربي و سبل تطويره	124
أولا:معوقات التكامل الاقتصادي العربي	124
ثانيا:آفاق التكامل الاقتصادي العربي	126

ثالثا:سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي	127
خلاصة الفصل الثالث	130
الفصل الرابع:دراسة حالة التعاون الاقتصادي بين الإتحاد الأوربي و الدول المغاربية	
تمهيد	132
المبحث الأول:مكانة إتحاد المغرب العربي في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	133
المطلب الأول:التطور التاريخي للعلاقات الأوربية المغاربية	133
أولا:مرحلة التعاون الأوربي المغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة	134
ثانيا: مرحلة التعاون الأوروبي المغاربي وفق السياسة المتوسطية الجديدة	135
ثالثا:مرحلة الشراكة الأورومغاربية	137
المطلب الثاني:مجالات التعاون بين الإتحاد الأوربي و الدول المغاربية	141
أولا:إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الإتحاد الأوربي و الدول المغاربية	141
ثانيا:المجالات الأخرى للتعاون الاقتصادي بين الإتحاد الأوربي و الدول المغاربية	142
ثالثا:تحديد أوجه التعامل المالي بين دول الإتحاد الأوربي و الدول المغاربية	145
رابعا:السياسة المالية الجديدة في إطار السياسة الأوربية للجوار	149
المبحث الثاني:اتفاقيات الشراكة الأوربية المغاربية	152
المطلب الأول:اتفاقيات الشراكة الأوربية الجزائرية	153
أولا:مضمون الاتفاق	153
ثانيا:النظام التعريفي المتفق عليه من الجانبين	153
المطلب الثاني:اتفاق الشراكة الأوربية التونسية	155
المطلب الثالث:اتفاق الشراكة الأوربية المغربية	159
أولا:مضمون اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية	159
ثانيا:قواعد المنشأ في اتفاقية المغرب	160
المبحث الثالث:الآثار الاقتصادية للشراكة الأوروبية المتوسطية على اقتصاديات الدول المغاربية	161
المطلب الأول:آثار الشراكة الأوربية المتوسطية على التجارة الخارجية للدول المغاربية	161
أولا:تطور المبادلات التجارية للإتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي	161
ثانيا:تطور المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الإتحاد الأوربي	162
المطلب الثاني:آثار الشراكة الأوروبية المتوسطية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المغاربية	163
أولا:آثار الشراكة الأوربية المتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	163
ثانيا:آثار اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	164
ثالثا:اثر اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	165
المطلب الثالث:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للدول المغاربية في ظل اتفاقية الشراكة الأوربية المغاربية	166
أولا:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لتونس	166

ثانيا:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للمغرب	168
ثالثا:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر	169
المبحث الرابع:واقع و آفاق العلاقات الأوربية المغاربية	171
المطلب الأول:تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة	171
أولا:التجربة الجزائرية	171
ثانيا:التجربة التونسية	173
ثالثا:التجربة المغربية	174
المطلب الثاني:التحديات التي تواجه المشاركة الأوربية المغاربية	176
المطلب الثالث:الآفاق المستقبلية للشراكة الأوربية المغاربية	178
خلاصة الفصل الرابع	181
الخاتمة العامة	183
قائمة المراجع	188

مقدمة عامة :

يشهد الاقتصاد الدولي تطورا في محال التعاون الاقتصادي بين الأقطار و المناطق و القارات حيث يأخذ هذا التعاون في الاعتبار أبعاد العولمة التي تتجاوز حدود الوطنية و يعم فيه الانفتاح في جميع الميادين و يحتل التعاون العربي مع التكتلات الاقتصادية العالمية أهمية كبيرة ، باعتبارها الوسيلة التي تعطي فرصة للاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول المنطقة للتكامل ، من خلال الحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية .

و قد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد و الجماعات و تشكل الدافع الأقوى للتقارب فيما بينها ، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة و متداخلة ، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات و اتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة و المشتركة بين جميع الأطراف ، وعليه فان التكتلات و التجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث و التطورات الدولية ، فمع تنامي ظاهرة العولمة ومبادرات التكامل الجهوي ، لاسيما في بعض الدول العربية ، وبالرغم من قيام منظمة التجارة العالمية لتجسيد التعاون المتعدد الأطراف ، فان الميول لإنشاء تكتلات جهوية مازالت مستمرة في العديد من مناطق العالم للبحث عن أشكال التكامل و الاندماج وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي و التجارب السائدة في العالم اليوم ، ومن هذا المنظور و لضمان نجاح هذه المحاولات تسعى بعض الدول إلى إقامة شراكة مع الدول المتقدمة من اجل النفاذ إلى أسواقها من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية و ذلك سعيا لتحسين أدائها الاقتصادي و احتواء المشاكل الاجتماعية التي تتفاقم بسرعة و تهدد وحدتها السياسية .

انطلاقا من هذه التطورات يتضح أن العالم سيشهد المزيد من المحاولات لإنشاء تكتلات جهوية بين الدول ذات المستويات المتباينة من حيث النمو الديمغرافي و الاقتصادي و الاستقرار السياسي ، والملاحظ أنه منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي و تحت تأثير دعاة الجهوية ، ازدادت نزعة التكتل الإقليمي مع اختلاف الدوافع المؤدية لإنشاء هذه التكتلات من منطقة إلى أخرى ، وحتى من دولة إلى أخرى داخل نفس التكتل و في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الانفتاح التجاري الدولي ، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية فانخرطت العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية الدولية لمواكبة هذه التطورات و الاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها ، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية ، مما زاد من ضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك ما استحدث من تحديات في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية وما يطرح فيها من مشاريع إقليمية منافسة كالشرق أوسطية و الشراكة الأورومتوسطية ، وخطر تعامل كل دولة بمفردها مع المجموعة الأوربية أو مع منظمة التجارة العالمية ... الخ .

وبعد أزمة المديونية التي عاشتها الدول المغاربية و ارتفاع نسبة خدمة الدين ، بدأت هذه الدول بالقيام بإصلاحات عديدة ، بادر الاتحاد الأوربي ففي هذه الفترة إلى طرح مشروع اتفاق الشراكة من خلال سلسلة من اللقاءات و الحوارات التي توجت في نوفمبر 1995 بلقاء برشلونة الهادف إلى الارتقاء بهذا التعاون إلى شراكة حقيقية تخدم المصالح المشتركة لكل الأطراف و في مختلف المجالات السياسية ، الأمنية ، الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية ، حيث أصبحت علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية ، فكان لابد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر و إقامة منطقة سلم و استقرار في الحوض المتوسطي .

وبتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية ، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة و مستقرة تضمن أمن و استقرار المنطقة ، وتم اعتبار هذا المؤتمر أو هذا الاجتماع الأول من نوعه ، حيث مكن الطرفين من تجديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة ، كما أنها عملت على تجديد آليات التعاون الاقتصادي و المالي بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق المتوسط المعمول بها منذ السبعينات من القرن الماضي .

أولا: إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الاتفاقيات العديدة التي أبرمتها الدول العربية منذ أربعينات القرن الماضي لا زال حجم التجارة العربية البينية و مع غيرها منخفضا ، إذ يعاني التبادل التجاري مشكلات سياسية و إدارية معقدة تتلخص في عجز الإدارات الاقتصادية العربية عن أداء مهامها المتمثلة في بناء تجارة عربية متكاملة بعيدة عن الضغوط الأجنبية التي تمارس ضدها في محاولة منها لإفشال مخطط إنشاء تكتل اقتصادي العربي ينافس التكتلات الاقتصادية العالمية حاليا و الاستفادة من مزايا العولمة و التخفيض من أثارها السلبية ، ومن هذا المنطلق يسعى بحثنا إلى معالجة الإشكالية التالية :

ما هو واقع التكامل الاقتصادي العربي ، وهل تعتبر التكتلات الاقتصادية ضرورية بالنسبة للدول العربية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد و مواجهة الآثار السلبية للعولمة ؟

و تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم كل من التعاون و التكامل و الشراكة ؟ و ما الفرق بين هذه المصطلحات ؟
- ما هي أثار كل من العولمة و التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية ؟
- ما هي الآثار المترتبة على دخول الدول العربية في اتفاقيات شراكة و تعاون مع دول أجنبية متقدمة كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ؟
- هل يمكن اعتبار العلاقات الأورو-مغاربية مبنية على التعاون أم التبعية ؟

ثانيا : فرضيات البحث :

1: ساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي في توسيع حجم السوق و حرية تنقل عناصر الإنتاج و زيادة قوة التفاوض .

2: إن تجاوز الآثار السلبية للعولمة و التكتلات الاقتصادية مرهون بإرادة عربية حقيقية نحو إنشاء تكتل اقتصادي عربي .

3: سيؤدي إبرام اتفاقيات تعاون و شراكة عربية – أجنبية إلى المزيد من التباعد في مستوى العلاقات الاقتصادية و السياسية العربية .

4: عقد الدول المغاربية لاتفاق الشراكة خيار حتمي فرضته التحولات الاقتصادية العالمية .

ثالثا : أهمية البحث :

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة و المتمثلة في تنامي عدد التكتلات الاقليمية في عصر تستحوذ عليه العولمة التي تسعى إلى توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية و صهر الحدود بين الدول .

تبقى الدول العربية بصفة عامة و بلدان المغرب العربي بصفة خاصة تبحث عن زيادة فرصها لتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي ،خاصة بعد فشل الاتحاد في معظم محاولاته التكاملية مما يدفعنا للاهتمام بأسباب و معوقات التكامل في المنطقة خاصة أن اتفاقيات الشراكة لم تحقق النتائج المرجوة منها ، للبحث عن إمكانية لتفعيل هذا التكامل .

رابعا : أهداف البحث :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إبراز الإطار النظري للتكامل الاقتصادي و أهم التكتلات الاقتصادية .
- مدى جاهزية الاقتصاديات العربية لمواجهة أثار كل من العولمة ، مشروع الشرق الأوسط ، الشراكة الأورومتوسطية .
- دراسة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية (الجزائر ، تونس ، المغرب) .

خامسا : المنهج المستخدم في البحث :

نظرا لطبيعة البحث و في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة و اختبار مدى صحة الفرضيات ، فقد اعتمدنا على المناهج التالية :

1: المنهج التاريخي : من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال و ذلك بالرجوع إلى أصول و تباين تطورات العلاقات الأوربية المغاربية .

2: المنهج الوصفي : حيث اعتمدنا على عرض و تحليل الوقائع الاقتصادية من خلال الجداول المتعلقة بالتجارة و الاستثمار وكذا رصد المؤشرات الاقتصادية و السياسية لمختلف العلاقات العربية و العلاقات العربية-الأجنبية .

3: المنهج الإحصائي : من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق بحجم المبادلات التجارية مابين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية .

4: المنهج المقارن : من خلال تبيان نقاط قوة وضعف كلا الطرفين في حوض البحر الأبيض المتوسط ، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف و التشابه و كشف دلالاتها و مميزاتها .

ولانجاز هذا العمل فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغات الأجنبية ، والاستعانة بالمجلات الدورية و البحوث المتخصصة الوطنية و الدولية ، و المصادر الرسمية كالقوانين ، بالإضافة إلى المواقع الالكترونية المتخصصة و كذلك البيانات و المعلومات المتوفرة من هيئات الاستثمار في دول المغرب العربي و التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة ، وللتأكد من مصداقية البيانات المتاحة ثم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوب هذه البيانات من أخطاء سواء كانت معتمدة أو غير معتمدة .

سادسا : الدراسات السابقة و الهدف منها :

قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل التكامل الاقتصادي العربي و التكتلات الإقليمية داخل و خارج الوطن ،و التي نذكر منها :

1: الأطروحة الأولى : "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة – " قدمها الباحث عبد الوهاب رميدي ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر في عام 2007 ، وقد توصل الباحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج :

- غياب الإرادة السياسية يعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وان كانت مقوماته الأخرى متوفرة .
- لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية و مواجهة تحديات القرن 21 المختلفة إلا بالمزيد من التكامل و التعاون و التنسيق فيما بينها ، لذا أصبح التكامل الاقتصادي ضروري لها .
- معظم التجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق و التجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بسبب الضعف الاقتصادي و غياب العوامل السياسية .

2: الرسالة الثانية : " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية "، قدمها الباحث خليفي مراد ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية بجامعة الحاج لخضر بباتنة عام 2006 ، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- التجارة الخارجية لوحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية و التكامل الاقتصادي ،ومن المعونات الأوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا للصناعات العربية حتى تستطيع منافسة الأسواق الدولية.
- على الدول العربية أن تنسق فيما بينها قبل الدخول في اتفاقيات شراكة أوروبية لان ذلك سيؤثر على المزايا الاقتصادية التي قد يتحصل هذه الدول من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي .
- على الدول العربية أن تركز في مسار الشراكة العربية- العربية لاسيما و أن إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي يحتاج إلى تنمية التجارة البينية و تشجيع فرص الاستثمار البيني أيضا .

بالإضافة إلى الأطروحات و الرسائل التي قد تم اعتمادها كمراجع في البحث .

سابعا : صعوبات البحث :

يمكن أن نعدد الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث فيما يلي :

-واجهتنا صعوبة كبيرة في جمع البيانات الإحصائية التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها و بفارق كبير جدا .

-ندرة المراجع الخاصة بدراسة الحالة ما جعلنا نعتمد بشكل مكثف على مواقع الانترنت الرسمية وغير الرسمية الأمر الذي صعب كثيرا من مهمتنا في التحقق من صحة المعلومات الواردة .

- دون أن ننسى مشكل تحديد المصطلحات فكل باحث أو مؤلف يعتمد على مصطلحات خاصة به بحسب المنطقة التي يتواجد بها فالمصطلحات الاقتصادية التي يتداول بها في مناطق المشرق ليست نفسها التي تستعمل في دول المغرب العربي .

ثامنا : هيكل البحث :

بالرجوع إلى التساؤلات الواردة في الإشكالية ، تم تقسيم البحث إلى : مقدمة ، أربعة فصول ، خاتمة .

تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع ، أما الفصل الأول فكان بمثابة الإطار النظري للدراسة حيث تم التعرض فيه إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية، حيث تضمن الإطار النظري للتكامل الاقتصادي و أهم التكتلات الاقتصادية .

ثم يأتي الفصل الثاني الذي تناولنا فيه الواقع الاقتصادي للدول العربية و مختلف تجارب التكامل الاقتصادي فيها .

وقد جاء الفصل الثالث كدراسة للتحديات الإقليمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي للاندماج في الاقتصاد العالمي .

أما الفصل الرابع فقد عالج طبيعة العلاقات التعاونية بين دول المغرب العربي و مشروع الشراكة الاورومتوسطية .

و قد تم إدراج تحت كل فصل أربعة مباحث .

و أخيرا خاتمة عامة جاءت بمثابة محصلة لمجموعة من الاستنتاجات و الاقتراحات المستخلصة من هذا البحث .

تمهيد:

في ظل ما يشهده عالم اليوم من إتحاد جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي،من إتجاه نحو الاندماج و زيادة الترابط والتشابك بين الاقتصاديات،تتمثل في الإتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصاديات إقليمية، و احتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية.

ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي من الضروري التطرق إليها في إطارها النظري العام، وهذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل،لذلك خصصنا أربع مباحث تناولنا في:

المبحث الأول:ماهية التكامل الاقتصادي وذلك من خلال مفاهيم و أهداف التكامل الاقتصادي ودوافعه إضافة إلى إجراءاته.

المبحث الثاني:أساسيات حول التكامل الاقتصادي والمتمثلة في النظريات المفسرة له بالإضافة إلى شروط نجاحه ودرجاته.

المبحث الثالث:مزايا ومشاكل التكامل في المرحلة الأولى،وأثاره على الدول النامية في الرحلة الثانية.

المبحث الرابع: تجارب التكتلات الإقتصادية الإقليمية الرائدة في العالم.

الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي و أهم التكتلات الإقتصادية العالمية

المبحث الأول :ماهية التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الإقتصادي سمة من سمات التنمية الإقتصادية ، والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا ما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية المتنامية باستمرار، لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالإقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بسرعة دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية.

المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي و أهدافه

أولا:مفهوم التكامل الاقتصادي:

هناك إختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى تعريف محدد، حيث نجد هناك تعدد في التعاريف نذكر منها:

يرى جون رميردال:"أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي"[1]

كما يمكن تعريف التكامل الاقتصادي:"على انه عمل إرادي،مخطط ، يتم بقصد تبادل المنافع الاقتصادية ،هادفا من وراء ذلك إلى الفائدة الاقتصادية وحدها،أو إلى ما هو أكثر من ذلك فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية،وهو من الناحية الاقتصادية يسعى إلى التغلب على عقبات معينة"[2]

أما بيلا بالاسا فيعرف التكامل الاقتصادي على انه : "عملية تتضمن التدابير و الإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المتخلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها"[3].
أما الاقتصادي المصري الدكتور احمد الغندور فيتناول التكامل الاقتصادي تحت اسم "الاندماج الاقتصادي" و يعرفه على انه "إذابة الاقتصاديات المتخلفة في اقتصاد واحد و يرى أن الاندماج الاقتصادي درجات متفاوتة حسب العناصر التي تحقق من قيام الاندماج"[4].

مما سبق نستنتج أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية تقارب تدريجي بين الدول المتقاربة في المصالح أو في الموقع الجغرافي ذات الأنظمة المتجانسة اقتصاديا وسياسيا ، غايته تسهيل و دفع عجلة التنمية بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينها.

ثانيا: أهمية التكامل الاقتصادي

[1]فؤاد أبو ستيت،"**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**"،الدار المصرية اللبنانية،الإسكندرية،مصر،2004،ص 6.
[2]حميد الجميلي،"**دراسات في العلاقات الدولية**"،منشورات أكاديمية الدرسات العليا ،طرابلس،2005،ص 301.
[3]عبد المطلب عبد الحميد،**"السوق العربية المشتركة ،الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة"** ،مجموعة النيل العربية، مصر، 2003،ص 14.
[4]احمد الغندور ، الاندماج الاقتصادي العربي ،معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر ،1980 ، ص3.

تكمن أهمية التكامل الاقتصادي من خلال:[1]

1/ مزايا توسيع أسواق البلدان المتخلفة:

تعتبر مسألة الحجم الإقتصادي الأمثل للبلد القاعدة الأساسية التي تركز عليها مبررات توسيع أسواق البلدان المتخلفة ،وذلك بافتراض أن حجم البلد من الناحية الإقتصادية أو حجم سوقه يشكل أحد المعطيات الأساسية لعملية النمو الإقتصادي تنبع من ضرورة قيام تجمعات وتكتلات إقتصادية خاصة بين بلدان العالم الثالث لأن الأغلبية الساحقة من البلدان النامية لا تملك بمفرد كل منهم الحجم الإقتصادي الملائم الذي يساعدها في عمليتي النمو الإقتصادي و التنمية بشكل عام.

2/التبعية والمعونات نحو الخارج:

أصبح من المؤكد أنه كلما توسعت السوق، فإن النتيجة الحتمية المترتبة على ذلك هي التخفيف من تبعية البلدان المتخلفة تجاه الخارج و العمل على تمتين دعائم إقتصادياتها حتى تكون أقل عرضة للإهتزازات في حال حدوثها، و بالتالي التقليل من تأثيراتها السلبية التي تحدثها في الخارج، وكلما كانت السوق واسعة كلما أتاحت المزيد من وفرات الحجم والوفرات الخارجية،إضافة إلى تكاثف عمليات التصنيع وزيادة سرعتها، طبعا النتيجة المترتبة عن ذلك تنوع الإنتاج في البلدان الداخلة في السوق وزيادة أدائها بفعل إعتمادها على الإنتاج المحلي لسد حاجاتها ، إن من شأن السوق الموسعة وضمها لمناطق مختلفة الموارد الطبيعية وغنية بعوامل الإنتاج ، أن تصدر قسما من إنتاجها الصناعي كما أن من شانها أن تجمع أو تكتل عدة بلدان مصدرة لنفس المادة أو السلعة ،من شأنه أن يسهل عملية التحكم بسعرها من جهة، و من جهة أخرى توسيع دائرة المواد المصدرة.

3/ إستقطاب الإستثمارات الأجنبية:

إن نتيجة قيام السوق الموسعة هو تغيير إتجاه الرساميل الأجنبية الداخلة نحو السوق،فكلما توسعت السوق في بلدان العالم الثالث مع فرض تعريفة جمركية موحدة وعالية نحو الخارج،فان النتيجة المترتبة عن ذلك هي إندفاع المستثمرين الأجانب

لإنشاء فروع مشاريعهم داخل الإتحاد الجمركي حتى يتم تحاشي الرسوم العالية من جهة ،ومن جهة أخرى يترتب عن قيام تكتلات خلق أسواق في مستوى الإمكانات التقنية و المالية و البشرية للمستثمرين الأجانب.

ثالثا:أهداف التكامل الإقتصادي

حيث يمكن أن نوجز أهم أهداف التكامل الإقتصادي في:[2]

[1]عبد القادر رزيق المخادمي،**"التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل"**،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر،2009،ص ص(157– 160)

[2]محسن الندوي ،**"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"** ،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان ،2011 ، ص ص (84–85) .

1ـ الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث أن إتساع حجم السوق يشجع على توسيع الإستثمارات توجيها إقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2 ــ تيسير الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع.

3 ـ تسهيل عملية التنمية الإقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أسهل و أيسر بعد قيام التكتل ،إذ أن الاستفادة من إتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والإستثمار والدخل والتشغيل.

4 ـ رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث يفترض أن التكامل الإقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من جهة، وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسع رقعة السوق من ناحية أخرى.

5ـ التقليل من الإعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى التأثر بالتقلبات الإقتصادية.

6 ـ كما أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة إقتصادية،وهذا قد يحمي إقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الإنتكاسات و التقلبات و السياسات الأجنبية.

المطلب الثاني: التفرقة بين التكامل الإقتصادي وبعض المفاهيم المرادفة:

أولا:التكامل الإقتصادي و التعاون الإقتصادي:[1]

قد يخلط البعض بين مصطلحي التكامل الإقتصادي والتعاون الإقتصادي،ويرى أنه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل إقتصادي فيما بينها فإن هذا يشكل نوعا أو صورة من صور التعاون الإقتصادي إلا أن الفكر الإقتصادي أصبح يفرق بين المصطلحين.

فالتعاون الإقتصادي يرمي إلى تحقيق منفعة إقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التسهيلات اللازمة لتسيير و تشجيع التبادل التجاري والإقتصادي بين دولتين أو أكثر ،وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقا لما يتم الإتفاق عليه، وفي إطار التعاون الإقتصادي تحتفظ الوحدة الإقتصادية المكونة للدول المتعاونة إقتصاديا بخصائصها المتميزة وإستقلاليتها .

أما فكرة التكامل الاقتصادي فترتبط بتحقيق تغيرات و أثارها هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل ،على عكس التعاون الذي لا يلزم هذا التغيير الهيكلي ، ومن هنا يظهر الفرق بين التكامل و التعاون الاقتصادي ، فالأول يهدف إلى القضاء على التمييز بينهما الثاني يهدف إلى التقليل منه.

وفي الغالب يتم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين عدد من الدول ويتم فيها تحديد مجالات التعاون ،ومدة هذه الاتفاقية و التسهيلات التي تقدمها كل دولة و غير ذلك من الأمور التي تنظمها الاتفاقية .

[1] نزيه عبد المقصود ، **"التكامل الاقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع رؤية إسلامية "** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 14 .

فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي و التخفيف من اثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان التكامل يذهب إلى ابعد من ذلك حيث يتضمن إزالة العقبات و المشكلات القائمة التي تعرقل حركة العلاقات الدولية و العمل على زيادة عمق و فعالية هذه العلاقات ، وعلى

ذلك فانه من الطبيعي ألا يقوم التكامل إلا بين أقطار ذات نظام اقتصادي و اجتماعي متجانس ومتقارب ، بينما التعاون يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية و اجتماعية واحدة كما يمكن أن تكون بين أقطار ذات الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية المتخلفة بل و متعارضة.

ثانيا:التكامل الإقتصادي والإتفاقيات الثنائية:[1]

حيث انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية وتعرف بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى الأخرى ، و طالما أن سعر الصرف غير معروف فان تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا حيث أن الاتفاقيات الثنائية تعتبر اقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لان التكامل الاقتصادي يحوي عددا اكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل و تحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب و المزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة و بالتالي التمييز بين الدول المشتركة فيها ، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة و بالتالي التمييز بين الدول المتخلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول .

ثالثا : التكامل الإقتصادي و التكتل الإقتصادي:[2]

إن مصطلح التكتل ليس له معنى محدد ، فقد يقصد به كل تجمع* اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول وقد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل :الحلف الأطلنطي .

فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي ، فهو إذن يعبر عن درجة من درجاته فيما بين الدول الأعضاء فهو يعبر عن درجة تطابق الجانب النظري مع الجانب العلمي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، إذن فالتكامل هو عملية أما التكتل فهو النتيجة .

رابعا : التبعية الإقتصادية والتكامل الإقتصادي :[3]

فالتبعية تعني علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تطورا وتلك الأقل تطور لصالح الأولى وعلى حساب الثانية ،هذا في الوقت الذي ينظر فيه إلى التكامل الاقتصادي على انه ترتيب إقليمي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية .

خامسا:التكامل الإقتصادي والإندماج الإقتصادي:[4]

---

[1]محمد هشام خواجكية ، **"التكتلات الاقتصادية الدولية"** ،مديرية المطبوعات الجامعية ،جامعة حلب ، 1972 ،ص 295 .
[2]نزيه عبد المقصود ، **مرجع سبق ذكره ، ص 15 .**
[3]حسين عمر ، **"التكامل الاقتصادي أنشودة العالم العاصر "** ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر ، 1998 ،ص 17 .

[4]محسن الندوي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص (82 –83) .

لقد برزت فكرة الاندماج لأول مرة حسب رأي "HoracioGodoy" كوسيلة أكثر عقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لأن التصنيع يتطلب اقتصاديات ذات مستوى كبير و لأنه يصعب أو يستحيل الوصول إلى ذلك دون الاندماج و لقد ذهبت بعض الدراسات إلى استعمال عدة تعابير أو مصطلحات مرادفة لمفهوم الاندماج الاقتصادي ، أولها مثل التكامل والتعاون والتكتل أو التجمع ، الترابط ، التوحيد ، الوحدة ،.... الخ ،وكلها مصطلحات تختلف عنه كثيرا من حيث مقاصده و غاياته القصوى .

حيث أن الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل تتضمن توجهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاديات و المؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من اجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية و التربوية و العلمية و الاجتماعية ، فمفهوم الاندماج إذن يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل .

حيث يعتبر معظم الباحثين إن ترجمة مصطلح "intégration " هو الاندماج وليس التكامل وذلك نظرا لان التكامل يتعدى إحدى تقنيات الاندماج ومرحلة سابقة عنه ، حيث أن التكامل يكون أحيانا من شروط الاندماج ويضفي عليه الطابع التقني أكثر ، في حين أن الاندماج يضم جميع أشكال التقارب الاقتصادي بدءا بأضعف صيغ التعاون و انتهاءا بأقوى صيغ التوحد ،حيث يمكن لمصطلح الاندماج أن يستعمل على مستويين :

المستوى الوطني ويقصد به التقليص أو الحد من التباينات الاقتصادية والاجتماعية و القطاعية ، و الجغرافية في مجال توزيع الثروة و الدخل و التقريب بين المناطق الاقتصادية الجهوية عن طريق إقامة مشاريع تنموية ، وعلى المستوى الدولي بوصف أي شكل تعاوني تضامني من إشكال العلاقات الاقتصادية الدولية .

المطلب الثالث: دوافع التكامل الإقتصادي و إجراءاته :

أولا :دوافع التكامل الإقتصادي :

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها ، مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا و منافع قبل تحقق مثل هذا التكامل ، ومن بين أسباب التكامل الاقتصادي نجد:[1]

1/: إتساع حجم السوق :

حيث أن الدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع المنافسة مع الدول الكبرى في الأسواق العالمية ،لذلك تسعى هذه الدول لعقد إتفاقيات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها ،كذلك تسعى الدول الكبرى

[1]محمد عيسى عبد الله ،موسى إبراهيم ، **"العلاقات الاقتصادية الدولية "** ،دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 1998 ، ص ص (156 – 158) .

أيضا لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي .

2/: زيادة التشغيل :

حيث أن التكامل بحكم توسيعه للسوق ، ومن ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك فانه يتيح قدر اكبر من فرص التشغيل ،خاصة وان سوق العمل تصبح ليست سوق عمل تقتصر على دولة واحدة وإنما سوق العمل لمجموعة الدول المتكاملة ، وهذا ما يعني بالنتيجة فرص تشغيلية اكبر .

3/:**زيادة معدل النمو الإقتصادي :**

إذ أن التكامل يتيح توفير إمكانيات اكبر لاتساع حجم الإنتاج اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا ، واعتمادا على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل ،إذ أن عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية لا تصبح مقيدة ،بما هو متاح من عناصر الإنتاج في الدولة الواحدة وإنما يصبح مصدرها في التوسع اعتمادا على عناصر الإنتاج الموجودة في مجموعة الدول المتكاملة ، وبذلك يتوفر لها قدر اكبر من رؤوس الأموال ، وقدر اكبر من الأيدي العاملة، وبالذات الماهرة و الفنية منها ،وقدرات إدارية وتنظيمية اكبر ـ وهذا ما يتيح إمكانات تساعد على التوسع بالإنتاج بشكل كبير، وهذا مايوفر حجوم إنتاجية تسمح بزيادة درجة التخصص و تقسيم العمل، وهذا ما يوفر زيادة في الإنتاجية والإنتاج بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج والدخل

القومي خاصة وان متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل بإمكانات التسويق الواسعة وبالإمكانات البشرية والمادية والمالية وغيرها ،وكلها تتيح قدرة اكبر على النمو .

4ـ يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد ، وبالذات النامي على إقامة النشاطات الإنتاجية الهامة للنمو الاقتصادي و توسيع قاعدته الإنتاجية ، والتي دون تكامل يصعب على الدول النامية القيام بها وبكفاءة نظرا لمحدودية سوقها ، ومحدودية الموارد المتاحة فيها ، وابرز هذه النشاطات هو الصناعة الإنتاجية ، وصناعة مستلزمات الإنتاج حيث يتطلب قيامها إمكانات اقتصادية ضخمة من ناحية ، و سوق واسعة من ناحية ثانية ،حيث يتاح لها أن تقام بحجوم اقتصادية ، وهو ما يعجز عن توفيره معظم الدول النامية ، و لا شك أن التكامل يمكن الدول المتكاملة بحكم توفيره السوق الواسعة والإمكانات المالية والمادية و البشرية من إقامة مثل هذه المشروعات الهامة والحيوية سواء لتوسيع القدرة الإنتاجية ، وبالتالي متابعة عملية النمو لاحقا ،أو لاستمرار عمل النشاطات الاقتصادية ، وهو مكسب هام يمكن أن تحققه الدول النامية من خلال تكاملها .

5 ـ يسهم التكامل بتوفير درجة اكبر من الحماية للاقتصاد ، خاصة العصر الراهن ،عصر الشركات العملاقة و حجوم الإنتاج الضخمة ، و التكتلات الدولية الكبيرة ، وذلك لما تمثله هذه الأشكال الاقتصادية من تركز و قوة ، وبالتالي القدرة على السيطرة تجعل هذه الدول منفردة وبالذات النامية منها غير القادرة على هذه الحجوم الكبيرة و التكتلات الضخمة ، وبالتالي يدفعها هذا الواقع لان تكون في حالة تبعية لها بدرجة أو بأخرى ، وهذا ما ينجم عنه استنزاف قدرتها و إمكاناتها ومواردها بالشكل الذي لا يتيح لها التطور ، وبما يجعل حركة نشاطاتها الاقتصادية مرتبطة بهذه الأشكال

الاقتصادية و في خدمتها على حساب استمرار تخلفها ، ولذلك ازدادت حدة التخلف والتبعية في ظل هذا الواقع الذي يعمل لتحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول المتخلفة ، و لذلك فانه لا مجال أمام الدول النامية لتحقيق تطورها ونموها حماية اقتصادها من الاستغلال والنهب الذي تمارسه الدول المتقدمة من خلال شركاتها العملاقة و من خلال تكتلها، غير أنها تتجه نحو التكتل فيما بينها عن طريق تحقيق تكامل اقتصادي من اجل تكوين حجوم اقتصادية قادرة على المواجهة والمنافسة في السوق الدولية ،بحدود تسمح لها تقليل درجة استغلالها وتبعيتها للدول المتقدمة .

6 ـ إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية ، التي تحتاج هي الأخرى إلى إمكانات ضخمة لقيامها بقدر مقبول ، ذلك أن التكنولوجيا هي احد ابرز متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما ، وتتحقق من جرائها منافع مرتفعة للدول التي يمكن أن تسهم في عملية الخلق و التطوير التكنولوجي ، وهو ما أدى إلى سيطرة الدول المتقدمة على هذا المجال الحيوي، واستخدام هذه السيطرة كأداة رئيسية في امتصاص موارد وثروات الدول النامية ، عند منحها التكنولوجيا التي تحتاجها لعملية التنمية ، دون أن تحقق من جراء ذلك تنمية حقيقية بحكم هذا الامتصاص والاستنزاف الواسع للموارد ، وبما أن معظم الدول النامية عاجزة بشكل منفرد عن إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية اعتمادا على قدراتها المالية والمادية والبشرية بالذات ، ولذلك فان التكامل يمكن أن يتيح لها قدرات اكبر في هذه الجوانب .

ثانيا إجراءات التكامل الاقتصادي : تتمثل في :[1]

1/: إلغاء القيود عل حركة السلع :

إن الدافع الأساسي للتكامل عادة هو ضيق السوق المحلية و عدم قدرتها على امتصاص كل السلع المنتجة في الدولة وفي، ظل السياسات التقليدية التجارية كفرض الرسوم الجمركية على الواردات وإتباع نظام الحصص

والتراخيص الاستيراد... الخ، لا يمكن في هذه الحالة توسيع نطاق السوق ، لذل يصبح من الضروري إلغاء مثل هذه الحواجز بين الدول التي ترغب في إقامة

تكتل فيما بينها ،بحيث تتم المبادلات التجارية بحرية فيما بينها كما تصبح أسواقها المتعددة سوقا واحدة وعادة لا يتم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة دفعة واحدة ، بل عادة ما تكون هناك فترة انتقالية ـ وذلك تجنبا أن يصيب الاقتصاد القومي هزة عنيفة نتيجة للتفاوت في تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار بين هذه الدول ـ يتم من خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد تخفيضا تدريجيا ،حتى تصل إلى الإلغاء الكامل، مع الأخذ بعين الاعتبار توحيد التعريفة الجمركية على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي .

2/: إلغاء القيود على حركة الأشخاص :

[1] فليح حسن خلف ،**"العلاقات الاقتصادية الدولية "** ،مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ، 2001 ، ص ص (182 –185) .

المقصود بذلك فتح أبواب حرية التنقل بين الدول المتكاملة حتى يتيح للأفراد مواطني الدول المتكاملة اقتناص فرص العمل المناسبة لرفع مستوى معيشتهم ، والواقع إن التكامل الاقتصادي من أهم العوامل المسببة للإعادة توزيع السكان في البلدان المعنية بما يحقق اكبر قدر من التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة .

3/: إلغاء القيود على رؤوس الاموال:

والمقصود بذلك إلغاء كافة القيود التي تحول دون دخول الأموال إلى الدول المتكاملة أو خروجها منها ، وذلك قصد تشجيع استثمارها إقليميا في مختلف نواحي الأنشطة الاقتصادية بما يحقق تنشيط التجارة بين هذه الدول ، مما يؤدي إلى اتساع حجم السوق الذي يعود على الدول المتكاملة بالفوائد التالية :

- ✓ النهوض باقتصاديات هذه الدول وتنميتها دون عقبات في التمويل .
- ✓ تنشيط التجارة وزيادة التبادل التجاري فيما بينها .
- ✓ زيادة دخولها القومية .
- ✓ رفع معيشة سكانها وزيادة مستوى رفاهيتهم .

4/:تنسيق السياسات الإقتصادية:

ويستلزم نجاح التكامل الاقتصادي التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء وذلك في النواحي المالية والنقدية ، فبالنسبة للنواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة الدول ، فاختلاف أسعار الضرائب وتضارب لوائحها بين دول التكامل من شانه أن يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار من بلد للأخر إلى تقييد مبادلات السلع ، فتفاوت أسعار الضرائب على الدخل وعلى الأرباح من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة من شانه يؤدي إلى عزوف رؤوس الأموال عن الهجرة إلى تلك الدول التي يكون فيها سعر الضريبة مرتفعا، حيث نجدها تركز استثماراتها الدول ذات الضريبة المنخفضة ،مما يعمل ذلك على إضعاف التكامل ، أما بالنسبة للنواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتكاملة وإباحة حرية التحويل بينها ،فتقلب أسعار الصرف بين عمولات هذه الدول من شانه أن يؤدي إلى تقلب أسعار السلع موضوع التبادل مما يعرض المتعاملين بها إلى الكثير من المخاطر .

المبحث الثاني : أساسيات حول التكامل الإقتصادي :

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي ،بالإضافة إلى ابرز شروط نجاح التكتلات الاقتصادية كما سنتعرض إلى درجات التكامل الاقتصادي .

المطلب الأول :النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي :

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري ، ويمكن أن نفرق بين أربعة مدارس أساسية و هي :

أولا :المدرسة الوظيفية :[1]

حيث أن هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالميتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم في 1929 ، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك الشرقية و الغربية ،وظهور أنظمة تسلطية وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بغض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية والتي كان من أهم دعاتها الباحث "ديفيد ميتراني "* الذي تقوم نظريته على أربعة مبادئ وهي :

- ✓ الفصل المؤقت للقضايا الاجتماعية ،الاقتصادية و النشاط السياسي و مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية.

- ✓ مبدأ فصل السلطة السياسة عن الإقليم .
- ✓ مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية .
- ✓ مبدأ التفرع والتشعب :بحيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى توسيع التعاون في المجالات و القطاعات الأخرى، وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد والذي يساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى ، ناتج عن حاجات مستشعرة تولد بدورها شعور بالحاجة للتعاون الوظيفي في قطاع أخر.

ثانيا: المدرسة الوظيفية الجديدة :[2]

سعت هذه النظرية التي نشأة بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية ، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من "ارنست هاس" و "اينزوني"*الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية وهي :

- ✓ توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعينة، وينشأ اتفاق عام بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين ،أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى .

---

[1] محمد محمود الإمام ، **"التكامل الاقتصادي :الأساس النظري مع الإشارة إلى الواقع العربي "** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999، ص 227 .

*ديفيد ميتراني : باحث ومفكر سياسي بريطاني من أهم رواد الوظيفية، ترك اثر بالغ الأهمية في نظريات التكامل المعاصرة.

[1]أسيا الوافي ،**"التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة" ،** مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة، 2007 ، ص ص (12،13).

*اميتاي اينروني: هو واحد من أكثر المفكرين الاجتماعيين و السياسيين المؤثرين في يومنا هذا وهو رجل مفعم بفكر المجتمعاتية .

- ✓ وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية ، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل انجاز عمل مشترك وتحقيق رفاهية المجتمع .
- ✓ وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها ، أي إن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا .

وأهم الإنتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي :

- ✓ صعوبة واستحالة فصل النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية عن السياسية.
- ✓ الدول بشكل عام لن تبدي الرغبة الكافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات .
- ✓ هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار .
- ✓ إن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا : المدرسة التعددية :[1]

من رواد المدرسة التعددية " كارل دويتش" ساهم في وضع نظرية جديدة هي نظرية الصفقات ،نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل اتصال سياسي ، إذ يرى بأن وجود صفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول ،يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول ، وأن عامل الاتصال والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى الشعور بانتماء بما يسمى الجماعة السياسية ،وقد قام "دويتش" بدراسات ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته لـ "منطقة الشمال الأطلسي"

وقد طرح "دويتش " في الدراسة نموذجين لتحقيق امن المجتمعات وهما :

النموذج الأول : قائم على "الأمن الموحد" كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت عدة ولايات ثم أصبحت ولاية واحدة ، حيث حدد عدة شروط من اجل إقامة هذا المجتمع ،وتتمثل في :

- ✓ وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا .
- ✓ تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة .
- ✓ توقع المنفعة المشتركة .
- ✓ نمط حياة وأسلوب معيشة متميز .
- ✓ نمو اقتصادي أعلى ومتقدم على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة .

النموذج الثاني : "الأمن المتعدد " مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت منفصلة عن بعضها قانونيا لكنها مترابطة من الناحية القانونية، حيث يحتاج مجتمع "الأمن المتعدد" إلى ثلاث شروط لوجوده هي :

[1] كارل دويتش ،**"تحليل العلاقات الدولية "**، ترجمة محمد محمود شعبان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1983 ، ص 26.

- ✓ اتفاق القيم السياسية بين صانعي القرار.
- ✓ قدرة صانعي القرارات في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض .
- ✓ الاستجابة المشتركة ، فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى العنف أو إلى قنوات عبر وحدات أخرى .

رابعا :المدرسة الفيدرالية :[1]

الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي و أهم التكتلات الإقتصادية العالمية

يعتبر "أميناي ايتزيوني" احد رواد المدرسة الفيدرالية ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل وقد قام "ايتزيوني" بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية وهي :

1. السوق الأوربية المشتركة (1958 – 1963) وتضم :فرنسا، ايطاليا ، ألمانيا الغربية ،بلجيكا ،هولندا ،لكسومبورغ .
2. الجمهورية العربية المتحدة (1958 – 1961) وتضم :مصر وسوريا .
3. اتحاد جزر الهند الغربية (1958 –1962) .

ويعتقد بأنه حتى يتم تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تكاملي ، و هو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل وهي :

- ✓ حالة ما قبل التوحيد : حيث يرى "ايتزيوني"انه لكي يحدث تكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة.
- ✓ عملية التوحد من قبل القوى الفاعلة فيها : تبرز هذه المرحلة قوة التوحد والتي تكون لها طبيعة قسرية (الجيش ، الشرطة) أو نفعية (الجوانب الاقتصادية والإمكانات الفنية والإدارية) أو المرتبطة بالهوية الاجتماعية (الطقوس والعادات والتقاليد).
- ✓ عملية التوحد من خلال القطاعات التي شملتها : في هذه المرحلة تبدأ زيادة تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى .

نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى النهاية المرسومة لها : ويطلق على هذه المرحلة الانتهاء حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية .

المطلب الثاني : شروط نجاح التكتلات الإقتصادية:

حيث أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط

لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي :[1]

[1]بوشول السعيد ، **"واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه"**، مذكرة ماجستير،تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2009 ،ص 16 .

أولا :التقارب الجغرافي :

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادتأن تشكل كتلة اقتصادية وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل

التي تكون متباعدة جغرافيا ، لذا فان التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها و اتساع نطاق تبادلها التجاري ،و بالرغم من تقدم وتوفر وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن ، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا .

ثانيا :الإرادة السياسية :

غياب الإرادة بين مجموعة من الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي ، لذا على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني ، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما ، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية ، كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزامه بالأمانة، و يقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

ثالثا : توافر البنية الأساسية الملائمة :

حيث يحتل وجود بنية أساسية ملائمة مكانا متميزا بين الشروط الواجب توفرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح ، فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية وفرات الحجم و الوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك لان عدم توفرها للدول الأعضاء من شانه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي .

رابعا :تناسب سياسات القيم الإجتماعية و الثقافية :

حيث أن الاقتصاديات التي تكون متناسبة و متجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية ، هي التي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة ، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم ، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة .

خامسا : إنسجام السياسات الإقتصادية :

[1]إسماعيل العربي ، "**التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة "**، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، دون سنة نشر، ص ص(43 – 44).

إن احد شروط زيادة التبادل في المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء و على وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والنقدية و الضريبية ،ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات وإنما تنسيقها ، حيث يتعين على الدول توحيد أسعار الضرائب وذلك لان اختلاف أسعار الضرائب بين دول التكامل المختلفة من شأنها تقييد حركة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار بين بلد وأخر و إلى تقييد مبادلات السلع حتى لو ألغيت عنها الرسوم الجمركية ،من جانب أخر يتوجب تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التحويل بينها داخل نطاق المنطقة

المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين دول التكامل هذا فضلا عن ما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تقييد حركة رؤوس الأموال بين دول التكامل

المطلب الثالث : درجات التكامل الإقتصـــادي :

تتحدد درجات التكامل الاقتصادي وفقا للتسلسل الأتي:

أولا : منطقة التفضيل الجزئي :[1]

وتعتبر هذه الصورة أولى درجات التكامل الاقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية ، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية و غير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال ، وتعتبر أقدم منطقة للتفضيل الجمركي هي "منطقة الكومنولث " .

ثانيا : منطقة التجارة الحرة :[2]

وتعتبر هذه المنطقة الدرجة الثانية من بين درجات التكامل الاقتصادي ، وهنا من يرى أن هذه الدرجة تشكل تقدما واضحا على منطقة التفضيل الجزئي لتتفوق عليها في الجوانب التالية :

- ✓ أن منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تشتمل على مجموعة من التدابير التي تلغي كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية ، ويستثنى من هذا التحرير الكامل لخدمات رأس المال مع وضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة بتحرير التجارة الخارجية في الأجل القصير .
- ✓ يترك للدول الأعضاء في هذه المنطقة كامل الحرية في صياغ سياستها التجارية من قبل العالم الخارجي ،أي هي لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية مثل اتفاق التفضيل الجزئي .

ومن أهم الأمثلة على هذه المناطق نجد :منطقة التجارة الحرة الأوروبية "EFTA" ، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية " LAFTA ".

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، **"التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم "**، ط 2 ، ج 2 ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،دون سنة نشر ، ص 286 .

[2] كامل بكري ،**"التكامل الاقتصادي "** ،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، مصر ، 1984 ، ص 38 .

ثالثا : الإتحاد الجمركي :[1]

وهو يشكل الدرجة الثالثة التصاعدية في التكامل الاقتصادي ، ويمكن تعريف هذه الصورة في شكل المعادلة التالية :

الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي .

معنى ذلك أن الاتحاد الجمركي يشمل في واقع الأمر على الإجراءات التالية:

- ✓ إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد .
- ✓ إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي ، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع دول الاتحاد .
- ✓ تعديل الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها البعض .
- ✓ الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو و العالم الخارجي .

رابعا : السوق المشتركة :[2]

تمثل الدرجة الرابعة التصاعدية في التكامل الاقتصادي ويمكن التعبير عنها بـــ :

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج .

من هذه المعادلة يتضح لنا أن السوق المشتركة تشتمل على شقين هما :

الشق الأول :تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ويتولى الاتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلباته .

الشق الثاني : البحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، ويؤدي ذلك إلى توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها .

ومن أمثلة هذه الصورة نجد " السوق الأوربية المشتركة " .

خامسا : الوحدة الإقتصادية :[3]

---

[1] موريس شيفاول ، ألن وينترز ، **"التكامل الإقليمي والتنمية "** ، ترجمة كوميت للتصميم الفني ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، مصر ،2002 ،ص 72 .

[2] إكرام عبد الرحيم ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي "** ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص 65 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 65

يمكن صياغتها في المعادلة التالية :

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

ومن هنا فان الوحدة الاقتصادية طبقا لهذه المعادلة تجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية ، وتحقيق حد أدنى من تنسيق السياسة بقصد إزالة التمييز العائد إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى .

سادسا : الوحدة النقدية :[1]

وهنا يعرف " فريتيز ماخلوب " اصطلاح "التكامل النقدي" على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ،و ينظر "ماخلوب "إلى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فقيام صور التكامل الاقتصادي الأخرى من اتحاد جمركي وسوق مشتركة وتقتضيه من التجارة السلعية وانتقال عناصر الإنتاج تحريرا كاملا تخلق مشكلات نقدية قد تعيق قدرة هذه الأشكال على تحقيق الأهداف التي ترجوها .

سابعا : التكامل المالي :[2]

يعد احدث درجات التكامل الاقتصادي ،حيث أسفرت عنها التجربة العملية للاتحاد الأوروبي ، فقضية التحرير المالي وإزالة كافة القيود التي تعرقل انسياب كافة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء تعد أمرا هاما وحيويا بالاقتراب من مرحلة الاندماج الاقتصادي التام .

المبحث الثالث : مزايا ، مشاكل وأثار التكامل الإقتصادي :

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فانه قد يخلق مجموعة من المزايا ، كما قد تنجر عنه عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهناك العديد من الآثار المترتبة عن هذا التكامل.

المطلب الأول :مزايا التكامل الإقتصادي :

هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :[3]

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، **" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،التكاملات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "**، الدار اللبنانية المصرية ، القاهرة ،2005 ،43 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 44 .

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، **" الاقتصاد الدولي "** ، الدار الجامعية المصرية ، مصر ، 1977 ، ص ص (168 – 170) .

أولا:إتساع حجم السوق :

نظرا لما يتضمنه التكامل الاقتصادي من إلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، لذا يكون من السهل على الدولة تصريف منتجاتها في أسواق الدول الأخرى الأعضاء بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية ، ولا شك أن اتساع حجم السوق وما سيتتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة مثل :ازدياد معدلات الإنتاج بمقابلة الزيادة الجديدة في الطلب ، ولا شك أن هذا يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من الكفاءة الإنتاجية وتحقيق وفرات

الحجم الكبيرة في الإنتاج وإقامة صناعات جديدة وتخفيض تكاليف إنتاجها وتخفيض أسعار المنتجات .

ثانيا : تحسين شروط التبادل التجاري :

من المعروف أنه كلما قويت الدولة اقتصاديا كلما كانت شروط التبادل الدولي التجاري في صالحها ، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لكل منها منفردة قبل التكامل ، مما يمكن دول التكامل ككتلة اقتصادية من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الخارجية عن نطاق التكامل بما يحقق مصالحها الخاصة .

ثالثا :زيادة التوظيف :

من شأن إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين الدول المتكاملة أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم ، وبمعنى أخر زيادة التوظيف و الحد من البطالة داخل دول التكامل ، فضلا عن إمكانية تشغيل السكان في أعمال تناسب كفاءاتهم وزيادة تخصصهم ، كما أن اتساع حجم السوق في ظل التكامل سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات وخلق مجالات جديدة للعمل مما يزيد من فرص العمل أمام الأيدي العاملة و الفنيين في كافة دول التكامل .

رابعا : زيادة معدلات النمو الإقتصادي :[1]

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار ، فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، هذا فضلا

[1]بكري كامل ، **" التكامل الاقتصادي ، التجارة الخارجية و التمويل "** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 49 .

عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وإتاحة حرية التنقل و التوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية ،حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في مختلف القطاعات .

بالإضافة إلي المزايا السابقة نجد أن التكامل الاقتصادي يوفر مزايا أخرى وتتمثل في :[1]

- ✓ الاستفادة من وفرات الحجم الكبيرة :ويقصد بوفرات الحجم عادة هو ما تحققه من تخفيض في تكاليف الإنتاج للوحدة نتيجة لرفع مستوى الإنتاجية ،حيث تعاني الدول المتخلفة وهي منعزلة عن بعضها البعض من ضيق السوق في كل منها نتيجة انخفاض الدخل ، مما هو مؤكد أن انخفاض الدخل يأتي من انخفاض الإنتاجية ،وكثيرا من الأنشطة الاقتصادية سوف تحتاج إلى سوق واسعة كي تتطور أو تحتاج إلى حد أدنى من حجم الإنتاج لكي يكون إنتاجها اقتصاديا ، وبشكل عام كلما زاد حجم الإنتاج انخفضت تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة ، وهناك حد أدنى للإنتاج تجاوزه يجعل المشروع غير اقتصادي هذا يعني أن معظم الدول المتخلفة لا تسمح لها أسواقها المحلية بالوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل .
- ✓ تعزيز موقع الدول المتخلفة في التعامل والتفاوض مع الدول المتقدمة نتيجة لما تملكه من مواد أولية .
- ✓ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار التي هي محرك أساسي للنمو .
- ✓ تخفيض العبء على ميزان المدفوعات من خلال قيام الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها ، وتخفيض الاستيراد من العالم الخارجي .
- ✓ زيادة قوة التفاوض: حيث يعطي التكامل الاقتصادي للدول المتكتلة قوة التفاوض و الثقل الملموس في المجتمعات الدولية و العالمية ، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وارداتها ، حيث تستطيع أن تحصل على واردات بسعر أقل كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية .

المطلب الثاني : مشاكل التكامل الإقتصادي

وتتمثل مشاكل التكامل الاقتصادي في : [2]

أولا: مشكلة التعريفة الموحدة :

حيث أن الاتفاق على وضع هذه التعريفة الموحدة يثير خلافات نظرا لاختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من دول التكامل بسبب تفاوت درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات القائمة من جهة , اختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى فالدولة التي كانت تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها

[1] جمال الدين لعويسات ، **"العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية "** ،دار هومة ، الجزائر ، 2000 ، ص ص (72 –73)

[2] هشام محمود الاقداحي ، **"العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة "**،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر ،2009 ، ص ص(216-215).

القائمة ستعارض بشدة قبول تعريفة موحدة تقل عن هذا الرسم و إلا عرضت مشاريعها لخطر المنافسة الأجنبية ، والدولة التي تفرض رسما منخفضا على وارداتها من الدول الأجنبية ستعارض هي الأخرى قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم وإلا عرضت مصالحها التجارية للخطر.

من هنا كان من الصعب التوفيق بين المصالح المختلفة للدوال الأعضاء عند النظر في مسألة وضع تعريفة جمركية على الواردات من الدول الأجنبية .

ثانيا :مشكلة الحماية الجمركية :

حيث تنشأ هذه المشكلة نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء واختلاف نمو اقتصادياتها القومية ، فلكل صناعة ظروفها الخاصة ، لذلك نجد أن الاتحاد سيواجه من البداية بأن بعض الدول المتكاملة قد حمت مشاريعها الإنتاجية بدرجات متفاوتة من الحماية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على وارداتها أو عن طريق تقييد استيرادها بفرض نظام الحصص و التراخيص على الاستيراد أو عن طريق الإعانات للمنتجين ، ومن هنا يكون من الصعب إقناع هذه الدول عن التنازل عن هذه الحماية لأنها لو فعلت ذلك لعرضت مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول الأعضاء الأخرى خاصة تلك التي تنتج بأقل التكاليف ، فمن النادر أن تتماثل الظروف التي تعمل في ظلها المشاريع الإنتاجية فيما بين الدول المتكاملة وتبعا لذلك تختلف تكاليف إنتاج هذه المشروعات وبالتالي اختلاف أسعار منتجاتها من دولة إلى أخرى داخل نطاق التكامل .

وعلى ذلك فإذا ما تم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء دفعة واحدة لانهارت مشاريع الدولة التي تنتج بتكاليف أكبر من الدول الأخرى داخل نطاق التكامل، حيث أنها ستواجه منافسة من جانب المشاريع المتشابهة التي تنتج بأقل التكاليف .

ثالثا : مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك :

في مشروعات التكامل الاقتصادي وافقت الدول الأعضاء على اقتسام الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة و أن حصيلة الإيرادات تكون شبه مملوكة لاتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الداخلة في نطاقهم ولكنهم اختلفوا حول طريقة تقسيم إيرادات الجمارك على الدول الأعضاء ، وفي هذا الصدد ظهر اتجاهان :

الاتجاه الأول :يرى أن تحتفظ الدولة بإرادات الجمارك التي تحصلها عن سلع الواردات موانئها ومراكزها الجمركية على الحدود مع قيام الدول الكبيرة في الاتحاد بدفع تعويضات للدول الصغيرة كتعويض لها عما ستخسره من الإيرادات نتيجة لانضمامها للاتحاد .

الاتجاه الثاني : يرى أن تقسم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد السكان الدول إلى مجموع سكان الاتحاد ، وهذا من أجل جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان .

رابعا : مشكلة تنسيق السياسات الإقتصادية :

حيث انه من مقومات التكامل تنسيق سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية ، ففي النواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب وتجنب ازدواجها في الدول الأعضاء ، وفي النواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء و إباحة حرية تحويلها ، وتنحصر المشكلة في مدى قبول الدول الأعضاء لتوحيد أنظمة الضرائب وفي موافقتها على تثبيت أسعار

الصرف لعملاتها وإباحة حرية تحويلها للخارج ، فليس من السهل دائما أن تتفق وجهة نظر الدول حيال مسألتي توحيد الضرائب و تثبيت العملة .

المطلب الثالث : أثار التكامل الإقتصادي :

يمكن أن يحدث التكامل الاقتصادي الدولي أثارا عديدة ظاهرة من خلال التدفقات التجارية للبلدان المعنية ، ويمكن تحديد هذه الآثار فيما يلي :

أولا :الآثار الإقتصادية للتكامل الإقتصادي :

تتمثل فـــــي :[1]

1/: أثار إتساع حجم السوق :يترتب عنه ما يلي :

تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق :ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير ،أي أن التكامل الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف ، وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي لم يكن من الممكن منها قبل التكامل بسبب ضيق سوق كل طرف منفردة ، وذلك على أثر ما يتحقق من اتساع في السوق ومن ثم في حجم المشروعات و الإنتاج خلال عملية التكامل .

- ✓ زيادة المنافسة و القضاء على الاحتكار : يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين مستوى الإنتاج ،فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين ، وبذلك تقل حدة الاحتكارات وأثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد الاقتصادي فيها .
- ✓ زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو : وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم يكن ممكن إنشاؤها قبل التكامل بسبب ضيق السوق ، وما لكل ذلك من اثر

في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك ، وهو ما ينعكس بدوره على فرص الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة.

2/: الأثر على العمالة والأجور :

يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة و الأقطار المتكاملة ، إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين

[1]بوكساني رشيد ،دبيش أحمد ،"**مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي** "،بحوث وأوراق عمل الملتقي الدولي المنعقد خلال الفترة 08 - 09 ماي 2004 ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2005 ,ص ص(217 – 218) .

الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج وزيادة تحسين المنتجات وكل ذلك يزيد من نسبة التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج .

3/: الأثر على الاستهلاك و توزيع الدخل :

ينتج عن إلغاء القيود على حركة السلع بين أطراف التكامل انخفاض أسعار لبعض السلع وارتفاع أسعار السلع التي كانت تستورد من الدول غير الأطراف في التكامل بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية بعد التكامل ، وحتى إذا بقيت أسعارها كما هي فما يحدث من تغيير نسبي في أسعار السلع الاستهلاك يؤدي إلى إعادة توزيع دخول الأفراد على طلب هذه السلع مما يؤثر بالضرورة على مستوى الرفاهية الاقتصادي .

و حتى بافتراض أن مستوى الإنتاج لم يتغير في أي من أقطار التكامل و أنه لم يحدث أي تغيير في كفاءة استخدام الموارد ، فان إزالة الرسوم الجمركية يجعل هذه السلع أرخص ثمنا مما كانت عليه ، مما يدفع المستهلكين إلى إعادة ترتيب نمط استهلاكهم بإحلال ما يستوردونه من الدول الأطراف من كان يستورد من الدول غير الأطراف وهو ما يؤثر على المستوى الرفاهية الاقتصادية ايجابيا .

ثانيا : الآثار التجارية :[1]

لما تلغى الحقوق الجمركية و الحواجز التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر ، تظهر فرص تجارية أمام هذه الدول تتمثل في التحويل التجاري ويحدث هذا الأخير لما يحول النشاط التجاري من بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الأعضاء ، ومرد هذه الظاهرة إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر بشكل يجعل الواردات و الصادرات بين هذه الدول أقل تكلفة ، ستجد حينها البلدان الموجودة خارج المنطقة التجارية ، صعوبة بالغة في المحافظة على أسواق التصدير إذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة أعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة ، في مثل هذه الحالة لن يصير التحويل التجاري ذو منفعة في صورة أن الصفقة التجارية ستحول من لدى المنتج الفعال

الموجود خارج المنطقة التجارية نحو منتج داخل المنطقة أقل فعالية ، و بصفة عامة يعتبر الاقتصاد التجاري ظاهرة جد نادرة في منطقة تجارية جديدة إلا في حالة كون الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة غير مرتفعة و لا يوجد أي مصدر داخل هذه

المنطقة لا يملك الفعالية اللازمة لتعويض منتج فعال موجود خارج المنطقة يؤدي الإلغاء أو الإقصاء التجاري لضياع الرفاهية العمومية بالنسبة للدول المعنية .

ثالثا : الآثار الدينامكية للتكامل :

[1]Marc Sorien**",La régionalisa de l'économie mondiale**," Editions la Découverte, Paris, 2004, page 27.

تتميز الآثار الديناميكية بصعوبة حصرها وتعددها ، و تشير هذه التسمية لذلك الضغط المتواصل لصالح التغيير ، الذي يعتبر إحدى خصائص بيئة متكاملة وتنافسية ، فيمكن أن تحفز قوى السوق زيادة فعالية الاستثمارات والتجديد المتواصل ، حيث يمكن أن يشكل منتوج أو نسق جديد امتيازا تنافسيا لوقت معين إلى غاية ظهور منافس أخر يقترح معطيات وظروفا أحسن و أفضل ، تشجيع الحاجة لتجديد تدفق الاستثمارات نحو التكنولوجيا الجديدة وتنويع مناهج الإنتاج الجديدة و التوزيع و ابتكار منتجات جديدة للإنتاج و تمارس هذه الاستثمارات بصفة عامة أثرا مضاعفا على الأنشطة الاقتصادية وتؤدي إلى زيادات للإنتاج و الدخول ومضاعفة الطلب ، كما يؤدي اشتداد المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين إلى ازدياد الحاجة إلى الفعالية ، حيث لا تحاول المؤسسات التنافسية تقليص تكاليفها الإنتاجية ، بل تعمل كذلك على تعظيم الفعالية أو إنتاجية مواردها بتقليص معامل عدم الفعالية X ، بمعنى أخر عدم القدرة على استعمال الإمكانات العظمى لمورد معين ، وعلى الخصوص عنصر العمل ،وبصفة عامة يؤدي الأثر الحركي للتكامل إلى تحويل فعال للموارد على مستوى منطقة تجارية مع ضمان و تأمين وترقية مناخ الأعمال ، تنمية وتطوير التكنولوجيا الجديدة ، والمنتجات الجديدة و التخلي عن القديمة منها ، كما يؤدي هذا النسق إلى إعادة هيكلية على نطاق واسع للصناعات و المؤسسات[1] .

المبحث الرابع :تجارب التكتلات الإقتصادية الإقليمية الرائدة في العالم :

ختم القرن العشرون سنواته الأخيرة بترسيخ قيم و تقاليد التعاون الإقليمي المبني على السياسة و ظهور تكتلات إقليمية اتسع مجال اختصاصها ، بحيث لم يترك أي محور إلا وتم تعزيز أسسه ،ليس في تزايد عدد الدول المنتمية وإنما في القضايا و الوسائل التي تطلب الاهتمام بها، مما جعل إمكانية الانطلاق نحو الخارج تسير وفق صيغ واليات متفق عليها ، أخذت بعين الاعتبار المصالح المتبادلة والمتشابكة ، كما أن التحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات الدولية و الإقليمية عزز القناعات المتوفرة لكل أطراف المجتمع الدولي بضرورة التعاون الجماعي ، سواء كان بين عدد من الدول في إطار جغرافي أو بين عدد من التنظيمات أو التكتلات الإقليمية القارية أو حتى الدولية.

الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي و أهم التكتلات الإقتصادية العالمية

المطلب الأول :تجربة الإتحاد الأوربي :

أولا : النشأة و التأسيس :[2]

بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد سنة1955 من طرف الدول الأعضاء في اتحاد Benelux (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ) لإقامة مزيد من التعاون مع الدول الأوروبية وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب ، وألمانيا الغربية (سابقا) و فرنسا وايطاليا من جانب أخر على مشروع اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي يعني إقامة سوق أروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية

[1]عمر صقر ، **" العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 63 .

[2]J. EMITTAINE ET F. PEQUERUL : ˝**LES UNIONS ECONOMIQUES REGIONALES**˝، LESARMAND COLIN ،PARIS، 1999، P 29.

على المدى الطويل ، وقد تم التوقيع على اتفاقية روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية المفعول بداية من 1958/01/01 .

وقد تزايد عدد الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث بلغ تسعة أعضاء سنة 1972 بعد انضمام كل من المملكة المتحدة وايرلندا و الدنمارك ، ثم انضمت اليونان سنة 1981 ، وبعدها انضمت اسبانيا و البرتغال سنة 1986 ، وفي سنة 1995 تم انضمام كل من النمسا و فالندا و السويد ليرتفع عدد الأعضاء إلى 15 دولة .

وقعت الدول الأعضاء على معاهدة ماستريخت سنة 1992 والتي تنص خاصة على تدعيم التكامل الاقتصادي و إنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ابتدءا مكن 1999/01/01 لتصبح متداولة بين الأفراد ابتدءا من 2002/01/01 وقد رفض الدخول في نظام العملة الموحدة كل من المملكة المتحدة و السويد و الدنمارك بينما رفضت اليونان لعدم استيفائها للمعايير المتفق عليها للدخول في نظام العملة الموحدة ، ثم قبلت بعد ذلك رسميا في:2001/01/01 وأصبح العدد الحالي 12 دولة ، يضم الاتحاد الأوروبي 374 مليون نسمة و يستحوذ على 43٪ من التجارة العالمية ، كما تمثل تجارته البينية 73٪ من إجمالي تجارته مع العالم .

ثانيا :مبادئ الإتحاد الأوروبي :

يقوم الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ وهي :[1]

- ✓ التعاون بين الدول الأعضاء .
- ✓ احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي .
- ✓ احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، المنبثقة عن المبادئ الدستورية المشتركة باعتبارها مبادئ عامة لحقوق الإنسان في المجموعة الأوروبية.
- ✓ تعزيز التعاون السياسي و الاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي .

ثالثا :أهداف الإتحاد الأوروبي :

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :[2]

- ✓ دعم وتقوية السلام : وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول ، والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها .
- ✓ تحقيق الوحدة الاقتصادية : باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو وحدة اقتصادية قبل كل شيئ، ولا يستمد قوته إلا منها.
- ✓ تنسيق نشاط التطور الاقتصادي و ذلك من خلال :تحقيق الاستقرار و التوازن في النمو الاقتصادي ،رفع مستوى المعيشة ، والاستخدام الأمثل للقوى العاملة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **"اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل الاقتصادي حتى الكويز"** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر 2006، ص 51 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ،**"الاتحاد الأوروبي :العملة الاوربية الموحدة (اليورو)السوق العربية المشتركة (الواقع و الطموح)"** ،مكتبة الأسرة ، القاهرة ،مصر 2003، ص 29 .

- ✓ الاستقرار النقدي و الاقتصادي .
- ✓ تنمية و رفع الخدمات الاجتماعية : وهو الهدف البعيد للاتحاد ، عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم .

رابعا : هياكل الإتحاد الأوروبي :[1]

1: المؤسسات : وتشمل ما يلي :

1-1:مجلس الإتحاد الأوروبي:يتشكل المجلس الأوروبي من وزراء الدول الأعضاء ، ويتناوب الأعضاء على رئاسته و التي تدوم ستة أشهر، كما يتولى وضع السياسة العامة للجماعة الأوروبية ، أي يعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسة في صنع القرار، وهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة ومن ذلك الخارجية والزراعة و النقل و الصناعة و البيئة ، وهو الذي يعد جداول الاتحاد القصيرة و الطويلة الأجل ، كما تؤخذ القرارات عادة داخل المجلس بالإجماع و هناك الكثير من القرارات المهمة تؤخذ عن طريق نظام التصويت بالأغلبية .

1-2: البرلمان الأوروبي : يتكوم من نواب منتخبين بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات ، حيث يتولى الموافقة على تسمية أعضاء المفوضية و الموافقة على كل المعاهدات الدولية ، ويجتمع لمدة أسبوع في كل شهر في مدينة ستراسبورغ بفرنسا و جلساته علنية ، ويتكون من 262 عضو، ويملك البرلمان العديد من الصلاحيات و السلطات التشريعية و التنفيذية ، بحيث يلعب البرلمان الأوربي دور المشرع في الاتحاد الأوروبي ، ويضم البرلمان 20 لجنة تجتمع في بروكسل فيما بينها من أجل تهيئة بنود جدول الأعمال و تقديمه في الدورة المقبلة .

1-3: المفوضية الأوربية :تتشكل من عشرين مفوضا ترشحهم حكومات الدول الأعضاء و ينتخبهم البرلمان الأوروبي ، وهي عبارة عن الهيئة التنفيذية للاتحاد ، حيث تتمتع بصلاحية تقديم المقترحات إلى البرلمان الأوروبي و المجلس الوزاري ، كما تتولى المفوضية رفع الشكاوي إلى محكمة العدل الأوروبية بشأن انتهاك الدول أو المؤسسات للتشريعات المشتركة .

1-4: محكمة العدل الأوروبية_:تتكون من 15 قاضيا ،يساعدهم تسعة محامين عامين ،بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة لتجديد ، كما تشمل عدد من الموظفين من بينهم كاتب المحكمة ، مقرها في لكسمبورغ ، تنظر المحكمة في الشكاوي المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء أو المفوضية ضد دولة لا تحترم التزاماتها الأوروبية ، كما تختص بتفسير المعاهدات و تنظر في قضايا التعويض عن الأضرار التي تسببها الأجهزة الأوروبية للغير .

1-5 :ديوان المحاسبة: يختص بمراقبة حسابات الواردات و حسابات النفقات لجميع الأموال التي ترد أو تصرف من قبل كل مجموعة من المجموعة الأوربية .

2- اللجان :

[1]محسن الندوي : مرجع سبق ذكره ، ص ص (329- 331) .

2-1: اللجان العليا:مقرها بروكسل و لكسمبورغ ، تعتبر من أهم الأجهزة التي يضمها الاتحاد الأوروبي ،تقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء من دون أن تكون تابعة لها ، تتفرع عنها لجنة عن الجماعة الأوربية للفحم والصلب ، ولجنة عن الجماعة الاقتصادية الأوربية ولجنة عن الجماعة الأوربية للطاقة الذرية .

2-2 لجنة الشؤون الاقتصادية و الإجتماعية:تتكون من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية ، تعمل اللجنة على مساعدة المجموعة الأوربية و اللجنة الأوربية للطاقة الذرية عن طريق استشارتها في بعض القضايا و مساعدة اللجنة العليا و المجلس الأوروبي ، عن طريق المساهمة في تطوير المجموعة في القطاع التجاري و الصناعي .

2-3: لجنة الأقاليم:تتكون من ممثلين يمثلون السلطات المحلية و الإقليمية ، يعينون لمدة أربع سنوات من قبل مجلس الاتحاد بعد ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء ، يقع مقرها في بروكسل وتتمثل مهامها في تقديم الاستشارات إلى مجلس الاتحاد والى اللجنة العليا في القضايا التي تهم الاتحاد .

خامسا:النظام النقدي الأوروبي:

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية الانجاز الأهم في مسيرة بناء أوروبا العظمة نظرا لارتباطها بالسيادة الوطنية و بالسياسات الاقتصادية و المحلية و السوق الداخلية و علاقات التبادل مما سيخلف أهمية و موقع جديد في العلاقات الدولية.

الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي و أهم التكتلات الإقتصادية العالمية

1:مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي:

إن فكرة تكوين وحدة نقدية اقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات ، ولكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام بريتن وودز العالمي لتثبيت أسعار الصرف ، الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا وبعد انهيار هذا النظام و ازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و انخفاض الدولار بنسبة 10٪ في فيفري 1971، ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوربية مستقلة وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى:نظام الثعبان النقدي:قام الاتحاد الأوروبي سنة 1972طبقا لما يسمى بنظام الثعبان داخل النفق بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية ،

[1]جون هدسون ،مارك هدنر : ترجمة طه عبد الله منصور ،محمد عبد الصبور،**"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ،1983 ،ص 581 .

*هي عبارة عن سلة من العملات تتكون من كميات محددة من عملة كل بلد عضو في المجموعة الأوربية وأوزان كل دولة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي و قوته واستقرار العملة بالنسبة لكل دولة ،و يتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات، وتقابل إصدار وحدة النقد الأوربية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة 20٪ من احتياطاتها من الذهب و 20٪ من أرصدتها من الدولار لدى صندوق النقد الأوروبي .

وكانت مرتبطة بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2,25 ٪حول سعر الدولار ،إما طبقا لنظام الثعبان النقدي فقد خفضت النسبة إلى النصف تقريبا وأصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيما بينها مع وجود هامش التذبذب ، في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية .

أصبح نظام الثعبان النقدي غير ذي جدوى وتم إلغاؤه واستبداله بالنظام النقدي و ذلك بسبب تعميم فكرة التعويم عام 1973 .

المرحلة الثانية: النظام النقدي الأوروبي: نظرا لفشل نظام الثعبان النقدي تم استحداثه بالنظام النقدي الأوروبي و المتضمن أن لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين احدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبي ويسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2,25٪ صعودا و هبوطا من هذا السعر ، أما السعر المحوري فهو يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى داخل التحالف.

دخل حيز التنفيذ منتصف مارس 1989 حيث أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلائم مع الأهداف المطروحة ، لذلك اصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء.

المرحلة الثالثة:تقرير ديلور: لتحقيق هدف النظام الأوروبي وهو المحافظة على استقرار العملات تحت اسم الايكو*

التي من الممكن على المرء وضعها بأنها العملة الأوروبية الموحدة السابقة لليورو ، في سنة 1988 تبنت اللجنة الأوربية والتي تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء تقرير ديلور ، وذلك لوضع الخطوات التي تهدف إلى تأسيس الاتحاد الاقتصادي النقدي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

- ✓ تكامل البنوك و الأوراق المالية .
- ✓ إلغاء هوامش التذبذبات و المحافظة عل المساواة في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء .

وقد ورد في تقرير لجنة ديلور في 1992 مراحل التكامل النقدي و التي توصلنا إلى الوحدة النقدية وهي كالأتي[1]:

المرحلة الأولى : إلغاء جميع القيود على حركة رؤوس الأموال مابين الدول الأعضاء في جويلية 1992.

أما المرحلة الثانية و الثالثة: فتضمنت وضع ميثاق مقدس يتضمن اتفاقية الاتحاد الأوربي (اتفاقية ماستر يخت) مما أرسى أسس اليورو وحددت الاتفاقية معايير رسمية محددة للتقارب الملائم لاقتصاديات المشاركين مستقبلا في اليورو و ذلك في أربعة مجالات : التضخم ،أسعار الفائدة ،

[1]نبيل حشاد، **"الجات و منظمة التجارة العالمية"** ،ط 2،دار ايحي ،القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص68 .

أسعار الصرف و التمويل الحكومي وتعتبر اتفاقية ماستريخت أهم المنعطفات التي سمحت بوضع خطة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي[1].

فبعد التوقيع على معاهدة ماستريخت والتي حددت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي من خلال إنشاء هيئة النقد الأوربية و التي كانت بمثابة تمهيد للإنشاء النظام النقدي الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي ، جاء اجتماع مدريد في ديسمبر 1995 الذي تم فيه الاتفاق على تسمية العملة الجديدة باليورو*EURO بدل من الاسم القديم الايكو ،وقد اتفقت الدول الأعضاء على تبني ثلاث مراحل حتى يتم استخدام اليورو في الحياة اليومية،وهذه المراحل هي [2] :

المرحلة الأولى (ماي1998- ديسمبر1998):تم تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو و إنشاء البنك المركزي الأوروبي و التصديق على التشريعات الخاصة بالدخول إلى اليورو .

المرحلة الثانية(جانفي1999- جانفي2002):تم الإعلان عن ميلاد اليورو و إحلاله محل الايكو ويتم استخدام اليورو في البورصات و الأسواق المالية .

المرحلة الثالثة(جانفي2002-جويلية 2002):تم طرح الأوراق النقدية و القطع المعدنية لليورو والتداول بها في الحيات اليومية للدول المشاركة ، وتم سحب القطع و الأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول .

سادسا:آثار اليورو:

1/الآثار الإيجابية:[3]يمكن إيجازها في:

- ✓ فتح الحدود بين الدول الأوربية و هو ما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول مما أدى إلى خلق مزايا نسبية ورفع جودة المنتجات في جميع المجالات .
- ✓ إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية و ذلك من خلال توحيد السياسة النقدية لدول الاتحاد .
- ✓ توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في الأجل الطويل .
- ✓ التخفيض من معدلات التضخم و تقليص عجز الميزانية .
- ✓ تنشيط التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي .

2/ الآثار السلبية [4]: يمكن إيجازها في :

---

[1]عماد يونس،**"وحدة النقد"** ،المؤسسة الحديثة للكتاب ،بيروت ،لبنان ،2005 ، ص 74.

*اليورو:أطلق هذا الاسم المختار في قمة مدريد ، وقد سجل هذا الاسم في المنطقة العالمية للمقاييس ISOورمزه € ، والخطين المتوازيين يعبران عن توازه واستقراره .

[2]مغاوري سلبي،**الاورو والاثارعلى الدول العربية و العالم"** ،مكتبة الزهراء ، القاهرة ، مصر، 2000 ، ص 98 .

[3]سامي عفيفي ،**"أوربا الموحدة1992،وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي"** ،شركة التصدير و الاستيراد ،القاهرة ،1990 ،ص (85-86).

[4]علي الحاج،**"سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، لبنان ،2005 ،ص29 .

- ✓ الاهتمام باستكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية فان هناك بعض القطاعات التي لن تستطيع الصمود أمام المنافسة التي سوف يخلقها اليورو أمام بعض الدول .
- ✓ استخدام اليورو يمكن أن يؤدي إلى توحيد الأسواق العمل في دول الاتحاد إلا أن هذا التوحيد سيكون له بعض الآثار السلبية على بعض الدول الأعضاء و خاصة الدول ذات الأجور العالية مما يؤدي إلى تنقل الأيدي الرخيصة لتنافس القوى العاملة المحلية ، مما يؤدي إلى فقدان بعض العمال المحليين لوظائفهم .
- ✓ استخدام اليورو يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال و الشركات من الدول الأعضاء العالية التكاليف مثل : الضرائب إلى الدول الأخرى منخفضة التكاليف .

سابعا:أسباب نجاح الإتحاد الأوربي[1]:

1/من المعروف أن التكامل الاقتصادي يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية التي تضمن تبادل المنتجات بين دول التكامل على أوسع نطاق وهذا متحقق في الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر جميعها من الدول الصناعية المتقدمة حيث أن التقدم العلمي و التقني هو السبب الرئيسي المؤدي إلى اشتراك وحدات اقتصادية في مجموعات اكبر اتساعا وصولا نحو تكامل اقتصادي .

2/ عملية التكامل الاقتصادي تحتاج إلى جهود كبيرة وعمل متواصل يتسم بالتصميم الجاد من اجل تحقيق الهدف و الصالح المشتركة للدول الأعضاء وهذا ما عملت به الدول الأوروبية حيث أنهم احصوا300 من الإجراءات التي اتخذت حتى وصلت أوروبا الموحدة إلى الوحدة عام 1992.

3/التوصل إلى التكامل و الوحدة الاقتصادية يتطلب تغيير مفاهيم السيادة ، حيث يتضمن التنازل عن بعض السيادة لصالح السيادة المشتركة برضاء الدول وهو تنازل من جميع الدول الأعضاء وذلك مقابل النفع العائد على تلك الدول و مقابل الحقوق و المزايا التي تنشأ من التكامل، وهذا ما عملت به الدول الأوروبية حيث غلبت الصالح الاقتصادي على المفهوم الضيق للسيادة ، فالتكامل يفيد كافة الأطراف المشاركة فهو حاجة اقتصادية قبل أن يكون رغبة سياسية .

4/ اوروبا الموحدة تقوم على أساس ديمقراطي ، فالرأي العام قد أسهمت اتجاهاته في الوصول إلى الهدف و كذلك تم إنشاء برلمان اروبي موحد وغيره من المؤسسات الديمقراطية ،وهذا ما يوضح صلابة الأساس الذي تقوم عليه الوحدة الأوربية فلا حرية اقتصادية دون حرية سياسية .

ثامنا :أزمة الديون السيادية الأوروبية[2] :تعتبر أزمة اليونان المالية من اكبر تحديات النظام العالمي الجديد ، واضعا اكبر تحدي للاتحاد الأوروبي منذ تأسيه ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل أيضا على الجانب السياسي ،حيث أطاحت الأزمة بثماني حكومات أوروبية، فقد أدت الأزمة المالية العالمية لعامي 2008و2009 إلى ركود اقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ،كما تفاقمت الأزمة من مشكلات اليونان التي شهدت زيادة في عجز الموازنة العامة وارتفاع في نسبة البطالة لتصل إلى 21,1٪في فيفري 2010 ،ومع استمرار الضعف الاقتصادي وازدياد الإنفاق اضطرت الحكومة

---

[1]انظر إلى :عبد الهادي يموت،**"التعاون الاقتصادى العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية"** ،معهد الإنماء العربي ، بيروت ،لبنان ،1983، ص 91.

"عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى"،مجلة الموقف، العدد 84 ، 2000 ، ص148.

[2]التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، صندوق النقد العربي ،ص 4.

اليونانية إلى مضاعفة الاقتراض في السنوات السابقة للازمة المالية و خلالها ، في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة ، مما يعني ارتباط أزمة اليونان ارتباط وثيق بالأزمة المالية العالمية ، حيث ضرب الركود الاقتصادي العالمي بعمق الاقتصاد اليوناني .

وقد عمدت اليونان وعدد من الدول منطقة اليورو إلى ضخ السيولة لتحفيز الاقتصاد، فتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية و التي أدت إلى العجز عن سداد الديون السيادية ، فقد وصلت الديون السيادية في ايطاليا إلى 1,7تريليون، وفي اسبانيا 700 مليار يورو وفي اليونان 350 مليار يورو ، ويتضح حجم مشكلة اليونان في ضوء حجم الناتج المحلي لليونان و الذي يشكل حوالي 3٪ من الناتج المحلي لمنطقة اليورو ، ولكن عجز الموازنة العامة في اليونان يشكل حوالي 13٪من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ، وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في المنطقة وقد ساهم في تفاقم أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بداية الأزمة تجاه اليونان ، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تتعدى 300 مليار يورو ، وهو ما انعكس أثره سلبا على جميع الأسواق الأوربية ، وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود اتحاد نقدي أوربي مع انفصال في السياسة المالية ، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الاتحاد وفقا لاتفاقية ماستريخت ، وقد عمدت دول الاتحاد الأوروبي لعلاج أزمة الديون حيث أقر قادة الاتحاد الأوروبي اتفاقا ماليا يضمن تشديد ضبط الميزانيات ووضع حد للدين العام لدول الاتحاد ، وفرض عقوبات تلقائية بحق الدول المخالفة و البدء في إنشاء اتحاد مالي ، رغم رفض بريطانيا و المجر والدنمارك لهذا الاتفاق ،كذلك تم إنشاء صندوق أنقاض بقيمة 440 مليار يورو واستفادت منه ايرلندا بمبلغ

85مليار يورو عام 2010 و اليونان بمبلغ 1120 مليار يورو سنة2010 و 160 مليار يورو في 2011، و البرتغال بمبلغ 87 مليار يورو عام 2011 ، فضلا عن التقشف في الميزانيات من خلال خفض النفقات و الرواتب وزيادة الضرائب وقد لقيت الإجراءات رفضا شعبيا و احتجاجات واسعة .

انطلاقا مما سبق يمكن القول بان أوروبا أدركت أهمية التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق الأهداف التنموية و توسيع سوقها و مقاومة الهيمنة الاقتصادية التي تفضلها العولمة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أكدت التجربة الاوروبية أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن تتم إلا بانجاز الأهداف الصغرى ومن خلال التفاعلات بين الشعوب التي تحقق لهم جانب من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية وكذا تنازل الدول و الحكومات عن جزء من سيادتها و هو ما أدى إلى إرساء قواعد الاتحاد الأوروبي .

المطلب الثاني:منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA):

أولا: نشأة النافتا:

لقد تبلورت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في الثمانينات من القرن الماضي ، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التفكير في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقاتها مع الدول الأمريكية وذلك من خلال توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت في 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ،ففي مارس 1990 أعلنت إدارة بوش بأن حكومتي الولايات المتحدة و

المكسيك قد بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه مع كندا ، وفي جوان 1991 بدأت الحكومات الثلاث التفاوض حول اتفاق تجارة حر خاص بشمال أمريكا ،وتم إقرار هذا الاتفاق في أوت كما تم التوقيع عليه في ديسمبر 1992، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية ، والتي بدأت جهود ابرمها في عهد الرئيس بيل كلينتون ، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993، تم التوقيع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993 ، وقد دخلت اتفاقية النافتا حيز التنفيذ في 01 جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول ، وبالتالي انشات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و ضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك[1]،وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي فحاولت استخدام القرب الجغرافي و الإطار التنظيمي للأمريكيتين ، لضم مجموعة من الدول إذا ما استوفت معايير و اشتراطات اقتصادية ومالية معينة ، وكان آخر اجتماع عقد لذا الغرض في مدينة "كبيك" الكندية في سبتمبر 2001 ،وقد أدى بيان هذه القمة إلى

الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي و أهم التكتلات الإقتصادية العالمية

الترحيب بآي دولة أمريكية تنتهج الحرية و الديمقراطية و تؤمن بحقوق الإنسان للانضمام إلى تجمع الأمريكيين لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت هذا التكتل ودعت إنشاؤه للدواعي التالية[2]:

- ✓ المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة .
- ✓ القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية و التكنولوجية لليابان .
- ✓ القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا بقيت منفردة .

ثانيا :مبادئ النافتا:

اتخذت الولايات المتحدة والمكسيك و كندا مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهم فوضعوا الخطوط العريضة و كانت كما يلي [3]:

- ✓ السماح بانضمام أعضاء آخرين .
- ✓ تخفض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشرة عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاثة.
- ✓ تحسين سياسة الاستثمار في السلع و الخدمات .

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد ،**"اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل حتى الكويز"** ،مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[2]Michel G.p.Plummer ,**" ASEAN and economic integration in the American organization for economic cooperation anddevelopment,"** OESD, France, 1995, p 45.

[3]عبد المطلب عد الحميد،**"النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر "** ،مجموحة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003، ص ص(129 -130)

- ✓ تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك و الصناعة في كندا و الخطوط الجوية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية .
- ✓ يمكن لأي دول الانسحاب من الاتفاق ويكون الانسحاب ساري بعد ستة أشهر من إعلان الدولة عن رغبتها في الانسحاب .
- ✓ حرية الحركة و الانتقال الأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال .
- ✓ تقليل تكاليف النقل من خلال تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود .

ثالثا : أهداف النافتا :

ويمكن إيجازها فيما يلي [1]:

- ✓ إحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة .
- ✓ رفع القدرة التنافسية لمنشأتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة .
- ✓ إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات .
- ✓ زيادة معدل نمو الناتج المحلي و الدخول للدول الأعضاء .
- ✓ قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهو ما يؤدي إلى زيادة العمالة فيها
- ✓ زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبي.
- ✓ تعظيم فرص العمل وزيادة الطاقات الإنتاجية ما ساهم في علاج مشكلات البطالة في الدول الأعضاء .
- ✓ تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين و المستوردين و المنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم .

رابعا :تقييم تجربة النافتا :

1/ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تتمثل المكاسب فيما يلي [2]:

- ✓ زيادة المنافسة في أسواق السلع و المواد حيث ستزداد تنافسيتها أمام أوربا واسيا .
- ✓ خفض أسعار السلع لصالح المستهلكين الأمريكيين .
- ✓ يتوقع أن تؤدي النافتا إلى زيادة في التوظيف قدرها 17500 وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية .

[1]انظر إلى : - عبد المطلب عبد الحميد ، "**اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل الاقتصادي حتى الكويز**" ،مرجع سبق ذكره ، ص ص (111-112).

- محمد محمود الإمام ،"**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**" ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ، 2005، ص ص (340-341).

[2]كامل بكري ،"**التكامل الاقتصادي**" ، مرجع سبق ذكره ،ص 193.

- ✓ فتح الأسواق المكسيكية أمام الصادرات الأمريكية ، حيث تضاعفت الحصة من واردات السوق الأمريكي من قبل إقامة النافتا .
- ✓ ازدهار قطاع النقل و خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب على الصادرات الأمريكية.
- ✓ فتح أسواق المكسيك أمام الاستثمارات الأمريكية وكذا الكندية .
- ✓ زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث أن المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2.5 مليار دولار سنويا .

أما الآثار السلبية للاتفاقية النافتا على الولايات المتحدة الأمريكية فهي كالأتي [1]:

- ✓ انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية إلى العمالة المكسيكية وذلك لرخص العمالة المكسيكية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية .
- ✓ لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الأجل القصير لان عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع و لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي .

2/بالنسبة لكندا :

وتتمثل المكاسب فيما يلي[2]:

- ✓ زيادة في صادراتها و الاستفادة من اليد العاملة المكسيكية .
- ✓ مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب و الإنتاج .
- ✓ احتفاظ كندا بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة و المحافظة على البيئة .
- ✓ انخفاض البطالة و خلق فرص عمل جديدة .
- ✓ فتح السوق المكسيكية إمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة .

أما الآثار السلبية فتتمثل في [3]:

اعتبر المديرون التنفيذيون الكبار في الولايات المتحدة أن الأوضاع غير مشجعة للقيام بإنشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا ، حيث أن الشركات الكبرى قد أوقفت انجاز المشاريع في كندا مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الأخير ، وأرجعت أسباب عزوف المستثمرين الأمريكيين عن دخول مجال الاستثمار في كندا إلى قلة عدد السكان والنظام الضريبي المرتفع .

3/بالنسبة للمكسيك :

وتتمثل المكاسب فيما يلي [1]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **ا"النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر"** ،مرجع سبق ذكره ، ص 112.

[2] أسامة المجدوب ، **"العولمة و الإقليمية و مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "**، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر، 2001، ص73.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، **"اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل حتى الكويز"**،مرجع سبق ذكره ، ص 113 .

- ✓ زيادة فرص التوظيف في المكسيك و ارتفاع الأجور كما يتوقع أن ينخفض الضغط الذي يوجه الكثير من المكسيكيين إلى الولايات المتحدة .
- ✓ زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس مابين الفترة الممتدة من 1991 إلى 1993 حيث تضاعفت إلى 8 بليون دولار عام 1994 .
- ✓ ارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي نظرا للتقدم التكنولوجي المرافق لدخول الاستثمارات مما أدى إلى ارتفاع متوسط الأجور بالمكسيك .
- ✓ مساعدة المكسيك في تنفيذ سياستها الاقتصادية و كذا عمليات الإصلاح في العديد من القطاعات مثل : السيارات و المنسوجات و الملابس و الاتصالات و النقل البري .

- ✓ إن تحقيق نمو في رؤوس الأموال و البطالة سيساعدان على الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الآثار السلبية للنافتا على المكسيك فهي [2]:

- ✓ عجز المنتجات المكسيكية عن مواجهة المنتجات الأمريكية عالية الجودة ، وحتى إن وصلت المنتجات المكسيكية إلى الجودة المطلوبة فإنها ستكون أمام حائط الرسوم الحمائية المرتفعة التي تفرضها أمريكا وان استطاعت هذه المنتجات الدخول إلى السوق الأمريكية فإنها ستكون بأسعار زهيدة وهذا ما يتطلب تخفيض قيمة العملة .
- ✓ إدراك المكسيك أن العائد من اتفاقية النافتا قصير المدى يكون في صالح الولايات المتحدة و كندا لزيادة صادراتها نحو المكسيك أما العائد المكسيكي سيكون على المدى المتوسط و الطويل متمثلا في التدفق المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر .

انطلاقا مما سيق يمكن القول أن اتفاقية النافتا اهتمت بالجانب التجاري فقط حيث أنها لم تهتم بتنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء ، كما أنها حققت مكاسب للدول الأعضاء وهذا ما جعل الدول غير الأعضاء تتخوف من هذا التكتل سيما و أنها رأت انه سيضر بمصالحها الخاصة حيث تخوفت جزر الكاريبي من حصول المكسيك على حصة الأسد من التجارة و الاستثمارات الأمريكية ، كما تخوفت الدول اللاتينية و الأسيوية من استقطاب المكسيك للاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تنتج بتكاليف منخفضة .

كما أن الآثار لاتفاقية النافتا على الدول الأعضاء يكمن القول على أنها على الرغم من تحقيق نجاح في التجارة و الاستثمار بين الأعضاء إلا أنها لم تستطع مواجهة التحديات التي تعيق عملية التكامل و التي نذكر منها:

- ✓ عدم التعامل بصرامة ووضوح مع قضايا الهجرة مما أدى إلى مزاولة العديد من المهاجرين نشاطاتهم دون تراخيص .

---

[1] انظر إلى : ـ كمال بكري ،" **التكامل الاقتصادي** " ، مرجع سبق ذكره ،ص 193.
ـ عبد المطلب عبد الحميد ،"**اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل حتى الكويز**"، مرجع سبق ذكره ، ص 111.
ـ أسامة المجدوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 73 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد،" **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل حتى الكويز**" ،مرجع سبق ذكره ، ص 111

- ✓ عدم الاهتمام بالبنى التحتية التي من شانها تسهيل عمليات التجارة بين الدول الأعضاء مثل : الطرقات .
- ✓ عدم الاهتمام بمعالجة قضايا الطاقة .

المطلب الثالث : منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا و المحيط الهادي "APEC":

يعتبر منتدى التعاون الاقتصادي للمحيط الهادي و دول أسيا منظمة اقتصادية دولية ترمي إلى تطوير علاقات التكامل بين دول المحيط الهادي فقد اتخذ هذا التكتل بعدا قاريا حيث ضم العديد من الدول المتقدمة و النامية في عضويته و الواقعة في قارات أسيا ، استراليا ، أمريكا الشمالية وافريقيا على خلاف التكتلات الإقليمية التي ضمت دولا من إقليم واحد أو منطقة جغرافية واحدة .

الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي و أهم التكتلات الإقتصادية العالمية

أولا: نشأة منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا و المحيط الهادي[1]:

ترجع نشأة منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا و المحيط الهادي عام 1989 بمدينة كانيرا الاسترالية وذلك بمبادرة من رئيس الوزراء الاسترالي روبرت هوك ،فاستضاف الاجتماع الأول زعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة*من القارات ، وقد تطورت عضوية هذا التجمع من 12 دولة في بداية 1989 إلى 14 دولة سنة1991، ثم 17 دولة سنة 1994، ثم 20 دولة منذ سنة1998 ، ومن الملاحظ أن هذا التكتل يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما : "النافتا" لأمريكا الشمالية "الآسيان"** لدول شرق أسيا، واكبر ثلاث اقتصاديات في العالم و هي: الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان و الصين ، ويشكل هذا التكتل اكبر سوق عالمية حيث بلغ عدد سكانه2,5 مليار نسمة و يستحوذ على حوالي 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي حوالي 19 تريليون مليار دولار ، وأكثر من 56٪من التجارة و السلع و39٪ من تجارة الخدمات من إجمالي تجارة العالم و تشكل التجارة البينية للتجمع 74٪ من حجم تجارتها الخارجية و تمثل تجارتها الخارجية 48٪ من التجارة العالمية و تستحوذ دول تجمع "الأبيك" القائمة على التجارة اكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما و أسرع الأسواق نموا .

ثانيا: أهداف منتدى التعاون الإقتصادي لأسيا و المحيط الهادي :

أسفر الاجتماع الوزاري الثالث 1991 في مدينة سيول بكوريا الجنوبية عن الأهداف "الأبيك" و التي حددت كما يلي[2] :

- ✓ تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه و المساهمة بذلك في النمو و التنمية للاقتصاد العالمي .

---

[1] .منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا و المحيط الهادي ، تاريخ الاطلاع :2013/02/22 ، نقلا عن الموقع :www.arabic.rt.com
*هذه الدول هي:استراليا، بروناي، كندا، الشيلي، الصين،هونغ كونغ، اندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا ،بابوانيوفينيا، الفليبين ،روسيا ، سنغافورة، كايبية الصينية، تايلاندا ، الولايات المتحدة ، الفيتنام .
** تتكون الآسيان من عشر دول هي :الفليبين ، تايلاندا ،اندونيسيا ، ماليزيا ،ميانمارك ، سنغافورة ، الفيتنام ،لاوس ، سلطنة بروناي ،كمبوديا ،وقد تأسس الآسيان 1967 ولقد تحول من حلف عسكري كان يقدم الدعم للقوات البريطانية الفرنسية و الأمريكية إلى تكتل وتبلغ المساحة الإجمالية الجغرافية للأسيان 4.5 مليون كيلومتر مربع ومجموع عدد سكانه 588 مليون نسمة

[2] سامي عفيفي حاتم ،"**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية و التكاملات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 366 .

- ✓ تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي .
- ✓ تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف و تقويته لصالح دول أسيا .
- ✓ تعظيم مكاسب كل الإقليم و الاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل بما في ذلك تشجيع التدفقات للسلع و الخدمات و السلع التكنولوجية .

آما الهدف النهائي لتكتل الأبيك فيتمثل في تعزيز و تقوية الروابط الاقتصادية بين دول المنتدى من خلال إقامة ساحة اقتصادية ضخمة تتدفق عبر حدودها السلع و الخدمات التي تنتجها اقتصاديات الدول الأعضاء معنى ذلك أن هذا التكتل سعى إلى إقامة منطقة تجارة حرة قارية .

ثالثا : مضمون بعض قمم الأبيك :[1]

1/ مؤتمر سياتل 1993: الاستمرار في خفض القيود على التجارة و ضمان حرية انتقال السلع و الخدمات ورأس المال و الاستثمار و تطوير التعليم و التدريب و المشاركة و التبادل في الفنون و العلوم وتطوير الاتصالات و تحسين حماية البيئة من اجل التنمية المستدامة ، وتقوية الحوار حول السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2/ مؤتمر بوجور الاندونيسية 1994 :تحقيق التجارة و الاستثمار في أسيا و الباسيفيك و إزالة كافة القيود بحلول 2010 بالنسبة للدول النامية و منح مهلة للتحول إلى نظام التجارة الالكترونية و العزم على عقد اتفاقيات تجارية طويلة المدى .

3/مؤتمر أوساكا اليابان 1995: العمل على ترجمة الرؤيا التي تم التوصل إليها بسياتل و بوجور من خلال إقرارهم لخطة عمل، يتناول الجزء الأول عمل تحرير و تسهيل التجارة و الاستثمار ،أما الجزء الثاني فيتناول التعاون الاقتصادي و الفني في مجالات الطاقة و النقل و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التكنولوجية و الزراعية .

4/ مؤتمر لامبور بماليزيا1998 :الاتفاق على إتباع إستراتيجية تعاونية للنمو و الخروج من الأزمة المالية من خلال تقوية جميع أوجه التعاون خاصة النظام المالي ،التدفقات التجارية و الاستثمارية ، القواعد العلمية و التكنولوجية ، تنمية الثروات البشرية والبنية الأساسية للاقتصاد و العلاقات في مجال الإعمال و التجارة .

5/مؤتمر شنغهاي 2001: مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال اختبار الرخاء المشترك عن طريق المشاركة و التعاون و ذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف الفرعية التالية : اقتسام منافع العولمة و الاقتصاد الجديد ، الترويج لدعم عملية النمو الاقتصادي .

6/ مؤتمر بانكوك 2003:التأكد على دعم السبل لتحقيق إعلان بوجور تحت شعار علم متغير ، شركاء للمستقبل ، الاتفاق على تدعيم الشركاء في التكتل ليس فقط من اجل تحرير و تسهيل التجارة و الاستثمار في نطاق التجمع ومن اجل حماية الشعوب والمجتمعات ايضا من خلال وضع اطر للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب و استخدام التجمع لمساعدة وتدعيم الشعوب للاستفادة من نتائج العولمة .

[1]محمد محمود الإمام ،**" تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي"**، مرجع سبق ذكره ، ص ص (85_90).

7/ مؤتمر سانتياجو 2004: التأكيد على إعادة صياغة الخطط اللازمة للتنمية و النمو الاقتصادي من اجل تخفيض الفروق الاقتصادية لشعوب دول الأعضاء .

رابعا: تقييم تجربة الأبيك :

يمكن إبراز أهم الانجازات فيما يلي [1]:

- ✓ زيادة حجم المبادلات التجارية داخل الأبيك و خارجه وزيادة التعاون الاقتصادي بين دوله .
- ✓ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التجمع ككل .
- ✓ نمو معدل إجمالي الناتج المحلي للفرد في الدول الأعضاء منخفضة الدخل .
- ✓ خلق فرص عمل جديدة و التخفيض من البطالة .
- ✓ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء .

[1] عماد اليثي ،**"بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي"** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،مصر ، 2003 ، ص 79.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي ، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عبارة عن تكتل بين مجموعة من الدول تحت شعار شكل اقتصادي وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أقوى مما عليه مع العالم الخارجي .

لكن قبل اتخاذ أي خطوة نحو الاندماج في تجمع اقتصادي ما ، يجب تحديد المحاور الرئيسية و الأغراض المنتظرة من جراء هذا الاندماج وعليه يجب العمل على تحقيق التنسيق السياسي ، وتوفير شبكة إقليمية لتلبية متطلبات التكامل .

يمكن القول أن التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره احتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة من خلال المدارس التي أقامت أسس نظرية التكامل كمناهج للتحليل ، ودراسة العلاقات الدولية ، حيث أن الوصول إلى درجة التكامل التام لابد من دول التكامل المرور بعدة مراحل ، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة ، وبذلك تكون هذه الدول متهيئة للاتحاد الاقتصادي .

تمهيـد:

شهدت الساحة العربية على مدى أكثر من نصف قرن جهودا عديدة من اجل توثيق العلاقات البينية في مختلف المجالات ، وجاء قيام جامعة الدول العربية مؤشرا على اختيار محدد للدول و هو البدء بالتعاون السياسي و الاقتصادي ، وأمام هذا التقدم واجهت الدول العربية بدائل عديدة لإقامة تكتل اقتصادي قوي ، إذ تميزت هذه البدائل بأنها كانت متنافسة و تتصف بالتفاوت في الخصائص و الثقافات و المصالح السياسية و الأمنية و الاقتصادية ، لذا اقتضى على الدول العربية ضرورة وضع إستراتيجية محكمة لتحقيق تكامل تنموي يتجاوز مجرد تحرير التجارة البينية إلى خلق إطار اقتصادي واسع يتيح للدول العربية فرصا أكبر لبناء قاعدة اقتصادية و سياسة قوية .

لذلك نجد العديد من الاتفاقيات الثنائية من بينها نجد : اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا 1957 نصت على جعل البلدين منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتم تجديدها في 1991/19.07 ، واتفاقية الوحدة العراقية الأردنية حيث تم توقيع أول اتفاق تجاري 1953 ويتضمن قائمة بالسلع الأردنية و العراقية المعفاة من الرسوم، إضافة إلى ذلك نجد اتفاقية مصر_ المغرب 1997 ومصر_ ليبيا 1990 ، ونظرا لتعدد الاتفاقيات الثنائية العربية ، فإننا سنسلط الضوء على محاولات التكامل الاقتصادي الأخرى داخل المنطقة نظرا لأهميتها .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول : الواقع الاقتصادي للدول العربية .

المبحث الثاني : مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الثالث : اتحاد المغرب العربي .

المبحث الرابع : منطقة التجارة الحرة العربية .

المبحث الأول : الواقع الاقتصادي للدول العربية :

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي ، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية ، والاستفادة مما تتيحه من فرص ، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار ، لذلك أصبح التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة من اجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية و الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية .

المطلب الأول : التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته :

أولا : التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي :

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينات لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي و ذلك من اجل حماية مواردها و تطوير اقتصادياتها ، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي ، والاستفادة من الميزات التي يحققها توسيع السوق ضمن المنطقة العربية من اجل التسويق المتكامل لمنتجاتها .

وللأسف فقد أخفقت كل المحاولات السابقة في تحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير التجارة البينية بينها لأسباب متعددة ، بعضها سياسي و البعض الأخر لعدم الانسجام و الاهتمام بالتكامل الإقليمي ، بالإضافة إلى التشابه الكبير في بنى الإنتاج لأغلب الدول العربية .

و الجدول الموالي يوضح مختلف مراحل التكامل الاقتصادي العربي :

الجدول رقم 01 : جهود التكامل الاقتصادي العربي :

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
07 سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الإطراف ، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت

03جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها ، يتم تحقيقها بصورة تدريجية .
13 أوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات و الخدمات ورؤوس الأموال و الأشخاص .
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي للمغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ، موريتانيا)
27 فيفري 1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل و تطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية)
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليجي	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية .
17 فيفري 1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي ، وذلك لتشجيع حرية انتقال الأشخاص ، السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء
19 فيفري 1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية و إمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل و تطوير التجارة البينية العربية .

المصدر: تواتي بن علي فاطمة ، **"واقع و أفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2007 ، ص 126 .

ثانيا : مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

تتمتع الدول العربية بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي و يمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي [1] :

[1] انظر الى: ـ لطفي علي ، **"رؤوس الاموال العربية وامكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي"** ، مجلة الاقتصادة و التجارة ، كلية التجارة ،بجامعة عين الشمس ،1977 ، ص 10.
ـ راتب اجلال ، **"التعاون و التكامل الاقتصادي العربي"**: ط2 ،معهد التخطيط القومي ، مصر ، 1990 ، ص 49.

01/ توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية و غابات و مراع و ثروة حيوانية ، وثروة بترولية و ثروة مائية ، و ثروة معدنية ، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل بالإضافة إلى توفر الموارد البشرية .

02/ توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول ، إلا أن هذه الأموال لا و لم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية ، وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج .

03/ اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي و الذي يضم أكثر من 306.4 مليون مستهلك .

04/ موقع الدول العربية موقع استراتيجي له أهميته الاقتصادية الخاصة ، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي : أسيا ، إفريقيا و أوروبا ، و تطل معظم الدول العربية على بحار و محيطات العالم مما يسمح لها بربط دول العالم ببعضها البعض و تتميز تضاريسها بوجود مجاري و مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة .

05/ امتلاك البلدان العربية لروابط قومية ودينية و لغوية وتاريخية و عادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها .

المطلب الثاني : خصائص القطاع الزراعي و الصناعي و الوضع السكاني :

أولا : خصائص القطاع الزراعي و دوره في تامين الغذاء :

تبلغ مساحة الدول العربية 14.3 مليون كيلومتر مربع أي ما نسبته 10.2٪ من المساحة الكلية للعالم و تقد مساحة الأراضي القابلة للزراع حوالي 197 مليون هكتار أي نحو 14.1٪ من المساحة الكلية للدول العربية ، حيث تبلغ المساحة المستغلة في الزراعة بـ 70.7 مليون هكتار في سنة 2007 على ما كانت عليه في سنة 1998 حيث كانت تبلغ آنذاك 51.6 مليون هكتار أي بنسبة تغير قاربت 1.15٪ ، ومن المؤشرات الهامة لهذا القطاع أن نسبة

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 5.4 ٪ سنة 2008 حيث بلغ نصيب الفرد من هذا الناتج حوالي 319 دولار ، أما عن اليد العاملة التي يوظفها هذا القطاع فقد فاقت 25 مليون عامل أي ما يعادل 25.4٪ من مجموع القوى العاملة العربية ،كما تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 13.6 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو

11.8 مليار دولار في سنة 2006 ، في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى 50.6 مليار دولار مقارنة مع 42 مليار دولار خلال الفترة نفسها ، وحو ما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان الزراعي إلى 37مليار دولار سنة 2007مقارنة بـ 30 مليار دولار سنة 2006 [1].

أما في سنة 2010 بلغت المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الدول العربية بحوالي 27٪ من المساحة القابلة للزراعة و تقدر القوى العاملة في الزراعة عام 2011 بحوالي 25.3 مليون نسمة أي 22.3 ٪ من إجمالي القوة العاملة في القطاعات الاقتصادية ، وبلغ نصيب العامل الزراعي في عام

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 7 .

2010 من الناتج الزراعي حوالي 4925 دولار ، كما يتراوح دخله بين 20٪ و 30٪ من متوسط مستوى دخل العامل في القطاعات الأخرى و بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي للدول العربية حوالي 5.6٪ عام 2011 ، وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 378 دولار أي بمعدل نمو 4.1٪ بالمقارنة مع العام السابق ، وعلى صعيد التجارة الخارجية للسلع الزراعية ، فقد ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية من حوالي 49.8 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 58.6 مليار دولار عام 2010 ، أي بزيادة نسبتها 17.7 ٪ ، واستمر تزايد الطلب على السلع الغذائية نظرا لتدني الإنتاج وتزايد النمو السكاني مما أسهم في تسجيل الدول العربية مجتمعة عجزا غذائيا بلغ حوالي 35 مليار دولار ، وفيما يتعلق بمستويات الاكتفاء الذاتي الغذائي لعدد من السلع الزراعية الرئيسية عام 2010 فقد سجلت مجموعة من الأسماك و الخضروات فائضا بنسبة 9.5٪ و 1.9٪ على التوالي ،كما سجلت مجموعة من الفواكه و البطاطس سبه الاكتفاء بلغت نسبته 98٪ و 99٪[1] .

ثانيا : الوضع السكاني [2]:

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية عام 2011 حوالي 362 مليون نسمة ، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2010 ، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4٪ ، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية ، وقد سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني على 3٪ في كل من ليبيا و السودان و جيبوتي ، وقد تمكنت بعض الدول العربية مثل الجزائر و الأردن ومصر و سوريا و موريتانيا و العراق و السعودية و الكويت من تحقيق معدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة ، وتراوح ذلك النمو بين حوالي 2٪ و 3.2٪ كما استمر بالانخفاض في بعض الدول ، حيث وصل في المغرب و تونس إلى حوالي 1.1٪ في العام ذاته ، وفي لبنان إلى 0.6٪ ويعود بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية منفردة إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة ، بالإضافة إلى التأثير الايجابي لتحسين الخدمات الصحية ومستويات المعيشة ، حيث بلغت الكثافة السكانية للدول العربية مجتمعة سنة 2011 حوالي 27 نسمة في الكيلومتر مربع حيث تحتل البحرين المرتبة الأولى ثم تليها لبنان بـ 387نسمة على الكيلومتر

مربع ثم الكويت 205 نسمة على الكيلومتر مربع ، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر كل من موريتانيا و ليبيا 3 و 5 نسمة على الكيلومتر مربع على التوالي سنةٍ 2011.

أما نسبة المناطق الحضرية في 2010 فقد بلغت 59٪ من إجمالي سكان الدول العربية وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي .

ثالثا: خصائص القطاع الصناعي [3] :

[1]التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (49 - 50).
[2]نفس المرجع السابق ، ص 36 .
[3]نفس المرجع السابق ، ص ص (73 - 76).

بلغ إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في الدول العربية كمجموعة حوالي 1175 مليار دولار عام 2011 مقارنة بحوالي 899 مليار دولار عام 2010 ، وهو ما يمثل نموا نسبته 30.7٪ ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2011 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط و إنتاجه مقارنة مع 2010 ، و شكلت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2011 نسبة 49.7٪ مقارنة بنسبة 44.9٪ عام 2010 ، وقد تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المجلي الإجمالي عام 2011 بين حوالي 6.46٪ و 67.6٪ في دول مجلس التعاون الخليجي ، وارتفعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من نسبة 35.5٪ في عام 2010 إلى 40.7 ٪ في عام 2011 ، أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ، فقد تراجعت قليلا من نسبة 9.4٪ عام 2010 إلى 9٪ عام 2011 .

الجدول رقم 02 : قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية للفترة (2005 - 2011)

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي ٪	المساهمة في الناتج الإجمالي٪	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي ٪	المساهمة في الناتج الإجمالي ٪	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي ٪	المساهمة في الناتج الإجمالي ٪
2005	440.6	45.1	38.2	109.8	10.3	9.5	550.4	36.5	47.7
2006	544.9	23.7	39.7	123.6	12.6	9.0	668.5	21.5	48.8
2007	615.8	13	38.8	139.8	13.1	8.8	755.6	13.0	47.6
2008	866.1	40.6	43.3	166.8	19.3	8.3	1033	36.7	51.7
2009	541.4	– 37.5	31.2	165.2	– 1.0	9.5	706.5	– 31.6	40.7
2010	711.2	31.4	35.5	188.0	13.8	9.4	899.2	27.3	44.9
2011	961.6	35.2	40.7	213.4	13,5	9.0	1175	30.7	49.7

المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 74 .

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول العربية عام 2011 حوالي 3341 دولار أي بمعدل نمو بلغ حوالي 15٪ بالمقارنة مع 2010 ، و تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2011 إذ بلغ 62820 دولار في قطر ، وتراوح بين 8674 و 29757 دولار في بقية دول مجلس التعاون الخليجي كما تراوح بين 30 دولار و3478 دولار في الدول العربية الاخري ، وبلغت الكفاءة الاقتصادية الصناعية العربية* 2.7٪ في 2010.

01/ الصناعات الاستخراجية :

وتتمثل في الدول العربية في استخراج النفط و الغاز الطبيعي و خامات المعادن مثل : الحديد و الزنك و النحاس و الذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل : الفوسفات و البوتاس ، بالإضافةإلى المحاجر ويشكل استخراج النفط و الغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي و المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في عدة

---

*الكفاءة الاقتصادية الصناعية تساوي الناتج المحلي الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي مقسوما على القوى العاملة الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة .

دول عربية وفي عام 2011 بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة 961.6مليار دولار وعلى الصعيد الفردي للدول فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2011 في جميع الدول العربية باستثناء مصر و السودان ،سوريا ، و ليبيا نظرا للظروف التي مرت بها هذه الدول ، وقد سجلت كل من العراق و الكويت و قطر اعلى النسب نموا في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بلغت 58.7٪ ، 55.1٪ و 52٪ على التوالي ، وارتفعت أيضا في كل من السعودية و الإمارات و البحرين وعمان و الأردن و الجزائر بنسبة 48.2٪ ، 47.8٪ ، 43.1٪ ، 36.7٪ ، 29.2٪ و 26.6٪ على التوالي .

02/ الصناعات التحويلية :

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي ، 213.4 مليار دولار عام 2011، مقارنة بحوالي 188 مليار دولار عام 2010 ، وقد حققت العديد من الدول العربية نموا جيدا في ناتج الصناعات التحويلية عام 2011، بلغت نسبته في كل من قطر و البحرين و الجزائر والسعودية 27.7٪ ،27.9٪،28.5٪ و 30.6٪ على التوالي ، و سجل القطاع نموا بنسبة 17.5٪ في عمان و10.7٪ في الأردن ، أما على المستوى الفردي للدول العربية فقد سجلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى لها في كل من الأردن و البحرين و تونس بنسبة تقارب 17٪ ، تلتها كلمن مصر و المغرب بنسبة 15.8٪ و 14.5٪ على التوالي ، فيما تراوحت المساهمة في باقي دول العربية في حدود 2.3٪ .

المطلب الثالث : وضع المديونية ، ميزان المدفوعات و التجارة الخارجية:

أولا: المديونية وميزان المدفوعات [1]:

سجلت موازين المدفوعات للدول العربية مجتمعة فائضا يقدر بحوالي 207 مليار دولار سنة 2008 هذا الفائض يعود إلى ارتفاع أسعار النفط ، حيث سجل الميزان التجاري ارتفاعا يقدر بحوالي 424 مليار دولار وهو مبلغ ضخم بالمقارنة بما حققته في سنة 2003 أي حوالي 59 مليار دولار ، ومن المؤشرات الهامة لأداء الاقتصاد العربي هو المؤشر الخاص بالدين العام الخارجي حيث ارتفعت المديونية سنة 2008 فوصلت لحوالي 156 مليار دولار بالمقارنة مع 2006 إذ قدرت المديونية آنذاك بـ 139 مليار دولار ، وقد شهدت الجزائر أعلى نسبة انخفاض بلغت 17٪ بعدما كانت مديونيتها سنة 1999 تفوق 28 مليار دولار لتصبح في سنة 2008 حوالي 5.5 مليار دولار ،

أما أعلى قيمة للمديونية سنة 2008 فقد سجلتها كل من السودان ومصر حيث بلغت على التوالي 33.6 مليار دولار و 32.1 مليار دولار على التوالي .

تأثر أداء موازين المدفوعات للدول العربية خلال عام 2011 بالتغيرات السياسية العميقة التي شاهدتها بعض الدول العربية ، حيث تم تحقيق فائض كلي بلغ 97.6 مليار دولار ، وذلك بعد أن تحول العجز المحقق عام 2009 إلى فائض بلغ حوالي 92,6 مليار دولار خلال 2010 ، كما ارتفع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2011الى مستوى قياسي خلال العقود ليصل إلى 497.9 مليار دولار مقابل 319.3 مليار دولار خلال 2010 ، وذلك على الرغم من أن نسبة الارتفاع قد شهدت تراجعا في مستواها ، إذ بلغت 55.9٪ خلال عام 2011 مقارنة مع 68.4٪ خلال عام 2010 .

وعلى الصعيد الدين العام الخارجي ، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 1.8٪ عام 2011 ليبلغ حوالي 176.2 مليار ، ويأتي ارتفاع المديونية الخارجية العربية بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ماليتها العامة ، كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة نسبة 6.8٪ عام 2011 لتصل لحوالي 15.9 مليار دولار .

وفيما يخص مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة ، فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.5 ٪ عام 2010 إلى 20٪ عام 2011 نتيجة معاودة الارتفاع في وتيرة النشاط الاقتصادي ، كما تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع و الخدمات من 5.2 ٪ إلى4.9 ٪ خلال الفترة ذاتها بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام .

الجدول رقم 03 : الدين العام الخارجي * وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية

[1]انظر إلى : ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (184 - 185) .

المقترضة عامي 2010 و 2011

الوحدة: مليون دولار

---

*يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية و الخاصةو الدين قصيرة الأجل و التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي و الديون الخاصة غير مضمونة .

	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2010	2011*	2010	2011*
الأردن	6486	6312	634	731
تونس	21541	23372	2292	2481
الجزائر	5681	4405	667	618
جيبوتي	634	648	14	15
السودان	37450	38947	521	243
سوريا	8211	4327	638	557
عمان	233	9229	469	437
القمر	20274	241	8	9
لبنان	34993	20655	4188	5196
مصر	23576	33693	2746	2973
المغرب	3319	24800	2089	2268
موريتانيا	6144	3479	108	105
اليمن		6073	255	275
الدول العربية المقترضة	173010	176181	14629	15907

*بيانات أولية .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحدة 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

نلاحظ من الجدول أن حاجة الدول للاقتراض قد زادت ، حيث أثرت جملة من التطورات على وضع المديونية العامة الخارجية في العديد من الدول العربية خلال عام 2011 و يرجع ذلك إلى :

- ✓ التغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية و التي تمخض عنها مصاعب اقتصادية .
- ✓ ارتفاع أسعار النفط و مشتقاته في الأسواق العالمية في عام 2011 أدى إلى زيادة الأعباء المالية للدول العربية المقترضة المستوردة للنفط .
- ✓ أزمة منطقة اليورو ، حيث تركز تعامل الوجهات الدولية المانحة على معالجة ازمة الديون السيادية لليونان و توفير التمويل اللازم على حساب الدول النامية .
- ✓ تأثر المديونية بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى .

وعلى الصعيد الدول العربية فرادى ، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها عام 2011 بنسب متفاوتة ، فقد ازدادت في المغرب بـ 5.2٪ ليصل إلى حوالي 24.8 مليار دولار وتونس 8.5٪ ليبلغ 23.4 مليار دولار و

لبنان نسبة 1.9٪ ليصل إلى حوالي 20.7 مليون دولار وعمان بنسبة 12.4٪ عام 2011 ليصل إلى حوالي 9.2 مليار دولار و موريتانيا 4.8٪ ليبلغ 3.5 مليار دولار ، جيبوتي 2.3٪ لتصل إلى 648 مليون دولار القمر ، 3.3٪ لتبلغ 241 مليون دولار و في السودان 4٪ لتبلغ حوالي 38.9 مليار دولار .

وفي المقابل ، فقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى عام 2011 ، فقد انخفض الدين العام الخارجي للجزائر بنسبة 22.5٪ ليبلغ حوالي 4.4 مليار دولار في ضوء إتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي التي بدأت بتطبيقها عام 2004 بعد ارتفاع عوائد صادراتها النفطية و انخفضت كذلك مديونية سوريا بنسبة 3.2 ٪ إلى 4.3 مليار دولار ، واليمن بنسبة 1.1 ٪ إلى حوالي 6.1 مليار دولار عام 2011 ، وقد لجأ كل من مصر و الأردن إلى الاقتراض المحلي لتمويل العجز في الموازنة العامة ، حيث ارتفع الدين العام المحلي لكل منها عام 2011 في الوقت الذي تراجعت فيه مديونية مصر الخارجية بنسبة 3.7 ٪ إلى حوالي 33.7 مليار دولار ، والأردن 2.7٪ إلى 6.3 مليار دولار ، وقد جاء الانخفاض في الدين الخارجي لمصر نتيجة تغيير أسعار صرف العمولات المكونة لمديونيتها مقابل الدولار و سداد جزء من السندات الدولية المستحقة .

ثانيا : وضع التجارة الخارجية و التجارة البينية[1]:

سجلت قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية مجتمعة ارتفاعا محسوسا عام 2008 ، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 32.5٪ لتبلغ حوالي 1050 مليار دولار مقارنة مع حوالي 792 مليار دولار حققتها سنة 2007 كما ارتفع وزن الصادرات العالمية إلى ما نسبته 6.7٪ مقارنة مع نسبة 5.7٪ عام 2007 ، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 32.2 ٪ في عام 2007 حيث وصلت إلى 702 مليار دولار مقارنة بنحو 531 مليار دولار عام 2007 حيث بلغ وزنها بالنسبة للواردات العالمية 4.3 ٪.

[1]انظر إلى : - إجمالي التجارة العربية ، تاريخ الاطلاع 2013/01/25 ، نقلا عن www.farasalarab.com
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (165 - 166) .

أما على الصعيد التجارة البينية فقد سجلت عام 2008 زيادة بنسبة 22.5٪ لتصل إلى حوالي 82.5 مليار دولار وقد شكلت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية نسبة 3.8٪ عام 2008 ، أما حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فهي تفوق 11.1٪ و بالنسبة لاتجاهات التجارة البينية فإنها تتركز بشكل عام في

الدول العربية المجاورة فصادرات تونس مثلا تركزت في دولتين مجاورتين هما : ليبيا و الجزائر بنسبة 68٪ ، وصادرات اليمن في الإمارات بنسبة 61٪ ، كما تشير البيانات المجمعة و الخاصة بالهيكل السلعي للتجارة العربية البينية عن زيادة الأهمية النسبية

للوقود المعدني و المواد الخام ، حيث ارتفعت حصتها إلى 59.6٪ وقد حلت الأغذية و المشروبات في المركز الثاني بنسبة قدرت 13.3٪ .

انعكس استمرار ارتفاع الطاقة العالمية خلال عامي 2010 و 2011 على أداء التجارة الخارجية العربية ، فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للازمة الاقتصادية و المالية العالمية ، استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010 ، ثم ارتفعت مجددا في عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6٪ لتبلغ حوالي 195.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 915.7 مليار دولار عام 2010 ، وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة الزيادة في الصادرات العالمية في 2011 ، الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6٪ مقابل 6٪ في العام السابق .

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية فقد حققت قيمتها زيادة نسبة 12.8٪ عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6 مليار دولار ، بعد أن كانت نحو 667.1 مليار دولار عام 2010 ، ولقد ساهمت في زيادة الواردات الإجمالية العربية مجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط ، في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الاستيراد للنفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية ، وقد انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة من نسبة 4.3٪ عام 2010 إلى 4.1٪ عام 2011 .

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فردى في عام 2011 ، فقد ارتفعت صادرات الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى ، حيث حققت كل من الكويت و العراق أعلى نسبة زيادة بلغت 56.6٪ و 54.7٪ على التوالي تليها قطر بـ 52.8٪ ، ثم السعودية و البحرين و الإمارات و الجزائر و عمان بنسب تراوحت بين 45.2٪ و 24.8٪وبخصوص الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة ، فقد شهدت قيمة الصادرات نسب زيادة اقل في عام 2011 ، حيث ارتفعت صادرات المغرب و الأردن ومصر و تونس بنسب تراوحت بين 16.3٪ و 8,6٪ .

ففي المغرب ساهم تحسن صادراتها في كل من السلع الزراعية و البوتاس و الحديد في زيادة صادراتها الإجمالية بنسبة 16.3٪ عام 2011 ، وفي الأردن ساهمت زيادة صادراتها من المحاصيل الزراعية إلى السوق العراقية في تحقيق زيادة في صادراتها الإجمالية بنسبة 13.4٪ وارتفعت صادرات مصر بنسبة 11.9٪ في ضوء ارتفاع صادراتها من مواد البناء و الكيماويات و الصناعات الغذائية و الملابس الجاهزة رغم التحولات السياسية التي شهدتها خلال العام ،كما ارتفعت صادرات

تونس بنسبة 8.6٪ نتيجة لزيادة صادراتها في السلع الغذائية إلى الدول المغاربية ، وفيما يتعلق بأداء الواردات في عام 2011 ، فقد ارتفعت قيمتها في سبعة عشر دولة عربية تراوحت بين

أعلى نسبة بلغت 47.6٪ في واردات الصومال و أدناها 7.8٪ بالنسبة لواردات تونس ، أما الدول التي سجلت انخفاضا في قيمة وارداتها و هي اليمن ليبيا وسوريا و السودان ، فقد سجلت ليبيا أعلى معدل تراجع بنسبة 73.8٪ وبلغت نسبة

انخفاض واردات اليمن نحو 40.2٪ في حين تراجعت واردات سوريا و السودان بنسبة 30.6٪ و 8.1٪ على التوالي عام 2011 .

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصين والولايات المتحدة في الصادرات العربية لتصل إلى نسبة 8.3٪ و 7.7٪ على التوالي عام 2011 و ذلك بعد أن كانت 8٪ و 7،6٪ على التوالي عام 2010 وفي المقابل سجلت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية أعلى تراجعا من 15.1٪ إلى 12.7٪ و تراجعت أيضا حصة الصادرات العربية إلى اليابان من 10.6٪ إلى 9.4٪ فحصة الصادرات البينية العربية انخفضت من 8.5٪ إلى 8٪ خلال الفترة نفسها ، وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين ، فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية باستثناء اليابان في عام 2011، فقد حصلت اعلي زيادة في الواردات العربية من الصين بنسبة بلغت 22.2٪ ثم الواردات العربية البينية بنسبة زيادة بلغت 17.1٪ كما ارتفعت الواردات العربية من الاتحاد الأوربي بنسبة 8.7٪ و الواردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 6.7٪ ، أما الواردات العربية من اليابان فقد تراجعت بنسبة 4.1٪ عام 2011 .

المبحث الثاني : مجلس التعاون الخليجي :

من البديهي أن يكون أي تكتل اقتصادي بين دول معينة له مبرراته و أسبابه ، فقيام تكتل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت إلى قيام التكتل الاقتصادي على مستوى المنطقة ولكي نفهم الأسباب التي أدتإلى ظهور فكرة قيام مجلس التعاون ، فان الأمر يستوجب معالجة العديد من العوامل التي ارتكزت على تلك الأسباب .

المطلب الأول : نشأة المجلس ، أهدافه و العضوية فيه :

أولا:نشأة المجلس [1]:

بعد أن توالت الدعوات و المبادرات الرسمية لإقامة تعاون وثيق يجمع دول المنطقة و يكفل استقرارها ، منها مؤتمر مسقط 1976 ، دعوة الكويت 1978 ، دعوات البحرين ، الإمارات لقاء قادة دول المجلس على هامش القمة العربية في الأردن عام 1980 ، ظهرت فكرة مجلس التعاون الخليجي إلى الوجود عندما تم الاتفاق على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الستة في مؤتمر القمة الخليجية الذي انعقد على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف سنة 1980 ، وفي 25 ماي 1981 توصل قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة البحرين و المملكة العربية

[1]عباس بلفاطمي ، جمال بلخياط ،"**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 05 ، ص ص (46 - 47) .

السعودية و سلطنة عمان و دولة قطر و الكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست ، تهدف إلى تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دولهم في جميع الميادين ، وصولا إلى وحدتها استنادا إلى عمق الروابط الدينية و الثقافية و التمازج الأسري بين مواطنيها وهي في مجملها عوامل تقارب و توحد عززتها الرقعة الجغرافية و الحدود المشتركة .

ثانيا : العوامل التي عجلت لقيام المجلس:

من أهم العوامل التي مثلت دورا رئيسيا في قيام مجلس التعاون لدول الخليج مايلي :

01/ العوامل الداخلية: يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

- ✓ الموقع و الرقعة الجغرافية المنبسطة ، حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال و التواصل بين المواطنين .
- ✓ المشاركة في القيم و التشابه في الأنظمة السياسية و الاقتصادية و التجانس الديني .
- ✓ تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد ارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية و الجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة .
- ✓ الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي كمصدر عالمي للطاقة ، حيث إن هذه الدول تحتوي على 44٪ ثروة نفطية من الاحتياطي العالمي للبترول و حوالي ربع احتياطي العالمي من الخام .
- ✓ الحاجة لمواجهة الأساليب و الطرق الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير ، مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها .

02/ العوامل الخارجية: يمكن تلخيص تلك العوامل في :

واقع التكامل الاقتصادي العربي: اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها ، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية و جماعية وفي 1957 وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين هذه الأقطار ، وفي سنة 1964 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة واخذ الجهد العربي يتجه نحو القيام بالمشروعات المشتركة من اجل تحقيق أهداف إنمائية و تجارية [2].

الثورة الإيرانية (جانفي 1979): حيث حاولت إيران تصدير الثورة إلى دول الخليج المجاورة ، مما جعل قادة الخليج يعتبرون أن الثورة الإيرانية تهديدا لأمنهم خاصة بعد الاجتياح الشيعي الذي هز البحرين والكويت [3] .

الحرب الإيرانية ـ العراقية (سبتمبر 1980): حيث قامت دول الخليج العربية بمساندة العراق وذلك راجع لطبيعة العلاقات

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ،التعاون من اجل التنمية و السلام في خمسة وعشرون عام ، الرياض ، الامانة العامة ، 2006 ، ص 30 تاريخ الاطلاع 2013/1/3نقلا : libray .gcc. sg /arabic /books/arabic pulis.htm

[2] جاسم بن محمد القاسمي ،"**التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته**" ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر، 2000 ، ص 143 .

[3] بشارة خضر ،"**اوربا وبلدان الخليج العربي** "،ترجمة حسن عبد الكريم قسي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1995 ، ص 60 .

كدول عربية ، بالإضافة إلى انه يؤمن للدول نوعا من الغطاء الدفاعي ضد طهران ، وضد النزعة التوسعية السوفياتية

في المنطقة [1] .

الغزو السوفياتي لأفغانستان (27 ديسمبر 1979): حيث أن الخليج وجد نفسه بعد اجتياح الجيش السوفياتي لأفغانستان، داخل المنطقة يستطيع السوفيات أن يطلبوا عند الاقتضاء بحق حماية أمنهم القومي فيها [2] .

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي :

يتكون مجلس التعاون الخليجي من أجهزة رئيسية يعمل من خلالها و تتمثل في [3] :

01/ المجلس الأعلى : ويضم رؤساء الدول الأعضاء يمثل السلطة العليا مهمته وضع لمجلس التعاون تشكيل ما يراه ضروري من اللجان للنظر في القضايا التي يهتم بها الدول الأعضاء ، النظر في التوصيات و التقارير التي تعرض عليه .

02/ المجلس الوزاري: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء من أهم اختصاصاته اقتراح السياسات ووضع الدراسات و التوصيات حول ما يهدف إلى تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء في جميع المجالات .

03/ الأمانة العامة :تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى و أمناء مساعدون ، تتمتع ببعض الاختصاصات السياسية ، ضمن هيكل و أهداف مجلس التعاون .

رابعا : أهداف مجلس التعاون الخليجي:

من بين الأهدافا لأساسية التي يسعى المجلس إلى تحقيقها ما يلي [4]:

- ✓ تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها ،
- ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية و المالية و التجارية و الجمارك و المواصلات و الشؤون الثقافية و الاجتماعية و الصحية و الإعلامية و التشريعية و الإدارية .
- ✓ دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعليم و الزراعة و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة .

المطلب الثاني : المراحل والتحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي:

أولا : مراحل التكامل الاقتصادي لدول المجلس الخليجي:

[1] محمد ادريس ، "**النظام الاقليمي للخليج العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص 202 .

[2] بشارة خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[3] حربي موسى عريقات ، "**التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة**" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 20 ، 2000 ، ص 62 .

[4] سميرة عبد الفتاح ،**"مشروع الاستراتيجية طويلة المدى للعلاقات و المفاوضات الخليجية مع الدول و التكتلات الاقتصادية و المنظمات الدولية"** ، مجلة افاق الاقتصاد ، العدد 86 ، 2001 ، ص 206.

لقد مرت التجربة التكاملية للدول الخليج العربي لحد الساعة ، عبر ثلاث مراحل منطلقا من منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي و أخيرا السوق المشتركة في مطلع 2008 ، وفيما يلي تحليل كل مرحلة :

01/ منطقة التجارة الحرة [1]:

تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول المجلس الصناعية و الزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية إضافة إلى ما يلي :

- ✓ السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول المجلس ، دون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أي إجراءات سوى شهادة المنشأ و منافسة التصدير .
- ✓ في حالة استيفاء رسوم جمركية أو التأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التامين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها .
- ✓ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس .

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 و استمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية عام 2002 حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، حيث نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من اقل من 6 مليار دولار عام 1983 إلى 20 مليار دولار عام 2003 .

و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الفصل الثاني تجارب التكامل في الدول العربية

الجدول رقم 04: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (1982 - 2003)

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، المسيرة و الانجاز ،ط 2 ، الرياض : الأمانة العامة ، 2007 ، ص 57 ،تاريخ الاطلاع 2013/01/03 نقلا عن :libray .gcc. sg /arabic /books/arabic pulish.htm

الوحدة: مليون دولار

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	7816	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	7538.3	8664.2	9035.9	10102.3	9380.1	10712.2	12262.9	13269.1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003		
القيمة	12215.5	13513.9	13477.6	15746.3	15137.1	19885.3		

المصدر : www .gcc- sg.org

02/ مرحلة الاتحاد الجمركي [1]:

شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من جانفي 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم أساسا على توحيد التعريفة الجمركية و إزالة معوقات التبادل التجاري و توحيد إجراءات التصدير و الاستيراد ومعاملة المنطقة الجمركية للدول الستة الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة ، وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، إلا انه اعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم العناصر ، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس :

- ✓ تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي تقدر بـ 05٪ ابتداء من 2003 .
- ✓ أنظمة وإجراءات جمركية موحدة .
- ✓ نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .
- ✓ معاملة السلع المنتجة داخل أي دولة من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية .
- ✓ تأسيس مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق لدول مجلس التعاون اعتبارا من 01 جانفي 2004 .

وفي الأخير نلاحظ أن مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون قد اخذ في التحسن خاصة خلال الفترة التي عقبت قيام الاتحاد الجمركي و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 05: تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس(2000 - 2004)

الوحدة : مليون دولار

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الشؤون الاقتصادية ، نفس المرجع السابق ، ص 08 .

الواردات					الصادرات				
السنة	بينية	٪	عالمية	٪	المجموع	بينية	٪	عالمية	٪	المجموع
2000	5701		70584		76285	6857		87222		94079
2001	6352	11	78834	12	85186	6396	7 –	81868	6 –	88264
2001	7402	17	80692	2	88095	7736	21	83934	6 –	91670
2003	7926	7	95142	18	103068	9653	25	105685	26	115338
2004	12038	52	119565	26	131603	12232	27	169414	60	181646

المصدر :مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الشؤون الاقتصادية ، إدارة الاتحاد الجمركي ، الرياض ، الأمانة العامة ،2003 ، ص 09 ،تاريخ الاطلاع 2013/01/04 ، نقلا عن : libray .gcc. sg /arabic /books/arabic pulish02.htm

03/ السوق الخليجية المشتركة و المواطنة الاقتصادية[1]:

صدر عن إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في 04 ديسمبر 2007 في ختام الدورة 28 للمجلس الأعلى ، حيث أكد عبد الرحمن بن محمد عطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن السوق الخليجية المشتركة تأتي كخطوة رئيسية في مسيرة التكامل الاقتصادي .

01/03 : المواطنة الخليجية *: مرت بعدة تطورات حيث نصت المادة 08 من اتفاقية 1981 على أربعة مجالات فقط وهي : حرية الانتقال و العمل و الإقامة ، حق التملك و الإرث و الايصاء ، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ، حرية انتقال رؤوس الأموال ، إلا انه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق ، و أدت إلى إحجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة منها ، لذلك من اجل نقل العمل المشترك إلى مرحلة التكامل نصت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 (المادة 03) على المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وفي كافة المجالات الاقتصادية .

02/03 : آلية تحقيق السوق المشتركة : يتضح المنهج الجديد في قرار الدورة الثالثة و العشرون للمجلس الأعلى في ديسمبر 2002 الذي وضع برنامجا زمنيا لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي :

- ✓ يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية و مجال تملك و تداول الأسهم وتأسيس الشركات ، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2002 .
- ✓ تم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية و التأمين الاجتماعي و التقاعد ، وإزالة كافة القيود التي قد تمنع ذلك في موعد أقصاه نهاية 2005 .

[1] بوشول السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (60 - 61) .

* تعرف المواطنة بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية و في جميع الدول الأعضاء .

- ✓ تستكمل اللجان المتخصصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية 2007 .

ثانيا: إنجازات مجلس التعاون الخليجي:

حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي العديد من النجاحات في العديد من المجالات ومن أهمها ما يلي :[1]

01/ الجانب التجاري:تعد اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي ، حيث أن التجارة الخارجية تمثل في هذه الدول أكثر من 80 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50٪ في بقية الدول العربية ، و45٪ في الدول الصناعية ، وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل إلى حد ما على النفط ، حيث يعتبر المكون الرئيسي لصادراتها ، وذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة لها ، فهده الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط و تستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية و الوسيطية و المهارات البشرية و التقنية المتطورة ،وغيرها من بقية دول العالم و بخاصة الدول الصناعية منها وبالتالي فان اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجا بارزا للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير و تستخدم ايرادتها محركا للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات .

02/ جانب تنقل الأشخاص و الأموال:تم اتخاذ العديد من القرارات الرامية إلى إزالة القيود على انتقال الأفراد ورؤوس لأموال بما يتيح تحقيق و تعميق المواطنة الاقتصادية لمواطني الدول الأعضاء وقد تم الاتفاق على العديد من الضوابط الخاصة و هي :

- ✓ مزاولة الأنشطة الاقتصادية كالزراعة و الصناعة و المقاولات و الثروة الحيوانية و إقامة الفنادق و المطاعم.
- ✓ تملك الأسهم و العقارات .
- ✓ المساواة في المعاملة الضريبية الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية و المهن و الحرف المسموح بممارستها.
- ✓ الحصول على قروض من البنوك و صناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء .

03/ جانب توحيد السياسة الاقتصادية: يعمل المجلس على تبني سياسات عامة مشتركة تشكل الإطار العام لرسم السياسات الاقتصادية الوطنية ، وفي هذا الإطار فقد تم الإقرار لعدد من الوثائق المتعلقة بما يلي :

- ✓ إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (2000 - 2025).
- ✓ أهداف و سياسات خطط التنمية قصيرة المدى .
- ✓ الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية و السياسة الزراعية المشتركة.
- ✓ الإستراتيجية السكانية لدول المجلس .

[1] جاسم بن محمد القاسمي ، **"التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:انجازاته و تحدياته"** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 1999, ص ص(48 – 49) .

04/ نظم المدفوعات : تم الاتفاق على الاستفادة من تطبيق النظام الأوروبي لربط نظم المدفوعات لدول المجلس و العمل على توحيد مواصفات نظم المدفوعات بها ، وقد تم الانتهاء من ربط شبكات الصرف الآلي بدول المجلس بشبكة خليجية موحدة و أصبح بإمكان المواطن الخليجي استخدام جميع شبكات الصرف الآلي المتواجدة في دول المجلس للسحب مباشرة من حسابه في بنكه الوطني ، وقد تم إنشاء موقع للشبكة الخليجية على الانترنت .

ثالثا : إخفاقات مجلس التعاون :

من أهم الإخفاقات التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة ما يلي [1]:

- ✓ عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخيره في بعض الدول .
- ✓ اختلاف المستويات الإدارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية .
- ✓ تميل الدول الأعضاء إلى النظر إلى الأنظمة و الإجراءات و القوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشادية .
- ✓ إصرار بعض الدول على الاستمرار في المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء رغم إلغاء المجلس الأعلى العمل بها و تعويضها بالفواتير المحلية .
- ✓ عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة و المطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها .

رابعا: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي :

01/ التحديات الداخلية:أهمها ما يلي [2] :

01/01 الاعتماد المفرط على قطاع النفط: حيث تعتمد دول المجلس عليه كمصدر رئيسي أو مورد يكاد يكون وحيدا ، مما يترتب عدة مشكلات من بينها : انخفاض أسعار النفط مما يخفض القدرة التمويلية لهذه الدول و يجعلها تعزف عن تمويل المشروعات المشتركة ، بالإضافة إلى مورد غير دائم .

02/01 تحديات التكامل التجاري: و تكمن في أربعة نقاط أساسية و هي :

- ✓ تعاني الأسواق تصلبا في الأجور و عدم تطابق في المهارات .
- ✓ قانون الأجور الحكومي و الإنفاق على الدفاع و الأمن و الإعانات كلها عوامل تستنزف ميزانيات الحكومة.
- ✓ إن نجاح الاتحاد الجمركي يتطلب زيادة الشفافية و تخفيض العوائق الإدارية .
- ✓ السياسة التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر .

---

[1] وصاف سعيدي ،**"مجلس التعاون الخليجي :دراسة تقييميه لمسار عملية التكامل الاقتصادي"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،08 و09 ماي 2004 ، ص 360 .

[2] عمر حسن ، **"التكامل الاقتصادي الخليجي افاق و تحديات"** سلسلة دراسات اقتصادية ، العدد 4 ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، مارس 2001 , ص 10 .

03/01 التبعية الاقتصادية: من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هم انكشاف اقتصادياتها نحو الخارج ، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة بكميات ضخمة للسلع الغذائية و الرأسمالية .

04/01 ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجة لدول المجلس : وذلك راجع إلى :

- ✓ عدم السماح للاستثمارات الأجنبية في عدد من المجالات مثل : تجارة التجزئة و العقار .
- ✓ الاعتماد شبه كلي على المصروفات الحكومية التي تعتمد بدورها على السوق البترولية .
- ✓ عدم المساواة بين الاستثمارات الأجنبية و الوطنية في مجالات الضرائب و أسعار الخدمات .
- ✓ صغر حجم السوق الوطنية .

02/ التحديات الخارجية : تتمثل أساسا في [1] :

01/02 قيام المنظمة العالمية للتجارة: حيث أن انضمام دول المجلس إلى المنظمة تواجهه الكثير من التحديات أهمها ما يلي:

- ✓ ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية و الزراعية بسبب إلغاء الدعم الغذائي .
- ✓ عدم التكافؤ في المنافسة بين الدول الصناعية و دول المجلس في بعض المجالات .
- ✓ الارتفاع في تكلفة برنامج التنمية .
- ✓ عدم اشتمال مفاوضات الجات على مادة النفط و مشتقاته إذ لا يخضع لأي تخفيض في التعريفة الجمركية.

02/02 التكتلات الاقتصادية : شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وهكذا أصبحت غالبية الدول تحت لواء تكتل إقليمي ، مما أدى إلى تحول العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الصراع بين الكتل الاقتصادية .

خامسا : الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي [2]:

- ✓ إعادة هيكلة الاقتصاديات الخليجية و ضرورة تنويع مصادر الدخل .
- ✓ تشجيع قطاع الزراعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و التقليل من الفاتورة الغذائية .
- ✓ الانتقال من الاعتماد شبه تام على النفط إلى تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات .
- ✓ تعميق و تعزيز درجة التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال الإسراع في تحقيق متطلبات و شروط الاتحاد الجمركي الذي أعلن عنه في 2003 والذي سيتيح المزيد من الفرص أمام دول المجلس .

المطلب الثالث : مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي:

أولا: البرنامج الزمني للاتحاد النقدي الخليجي[1]:

[1] سعيد السويد النصيبي ، "**تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية**" ، بحث مقدم لمؤتمر : الدول النامية و المنظمة العالمية للتجارة : الواقع و التحديات المستقبلية ، جامعة الكويت ، نوفمبر2004 ، ص 24 .

[2] عباس بلفاطمي ، جمال بلخياط ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (55 - 57) .

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي و الذي يقضي تطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس قبل نهاية 2002 ، و هو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد ، كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي و النقدي اللازم لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005 ، وذلك تمهيدا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز 01 جانفي 2010 ، وقد اقر ألمجلس الأعلى في دورته السادسة و العشرون في أبو ظبي 2005 المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي و الاستقرار المالي و النقدي :

(01) معايير التقارب النقدي : وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي .

(02) معايير التقارب المالي : وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالي .

وقد ناقشت لجنة المحافظين عام 2005 في اجتماعها في أفريل 2006 طريقة حساب و قياس هذه المعايير و تحديد نسب العجز و المديونية القصوى المسموح بها ، كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة و إدارة السياسة النقدية الموحدة .

ثانيا: متطلبات تحقيق الاتحاد النقدي الخليجي :

من خلال تجارب الاتحادات النقدية في مناطق مختلفة من العالم يمكن أن تستفيد دول المجلس في تأسيس اتحادها النقدي و

ذلك من خلال [2]:

- ✓ توفر شرط الإجماع السياسي حتى يتم التوصل إلى اتفاق اقتصادي حول الإطار المؤسسي و التوجيهات الإرشادية لبنك مركزي مستقل و موحد .
- ✓ إطار مؤسسي يضمن استقرار الاقتصاد الكلي .
- ✓ اعتماد آلية مؤسسية لإجراء التحويلات المالية لتخفيف أثر الصدمات غير المماثلة على الأعضاء .
- ✓ صياغة و إدارة السياسة النقدية من طرف سلطة نقدية فوق وطنية .
- ✓ تجانس السياسة المالية لكل دولة على حدا مع الأهداف الإجمالية للسياسة النقدية المشتركة و بالتالي ضرورة وجود هيكل مؤسسي يمنع أي بلد عضو من إتباع سياسة مالية غير قابلة للاستمرار .
- ✓ الوقاية من حدوث أزمات نظامية عن طريق تطوير إطار تنظيمي و رقابي على الأسواق المالية المحلية و الدولية .

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج ، الأمانة العامة ، المسيرة و الانجاز ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

[2] شليحي إيمان ، **"التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية التنمية بين النظرية و التطبيق"** ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ،عنابة ، 2006 ، ص 240 .

- ✓ الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات المحلية و الحكم الصالح و الشفافية لأن الاتحاد النقدي وحده غير كافي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ثالثا: الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة [1]:

- ✓ نمو وتطور قطاع الخدمات المالية و الأسواق المالية بشكل كبير و متسارع .
- ✓ يقضي التعامل بعملة خليجية موحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية و يعمق مفهوم السوق الواحدة ، ويسهم بشكل كبير في تطوير و تكامل أسواق المالية الخليجية .
- ✓ زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على الشركات الأخرى في مختلف دول المجلس .
- ✓ إن العملة الخليجية الموحدة من شأنها تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية و المالية والتحسين من جودتها مما يساهم في تخفيض تكاليفها و تنويع خدماتها .
- ✓ الشفافية و الانضباط المالي على الصعيد الإقليمي ينعكس إيجابا على الاستقرار النقدي و المالي في المنطقة وهي عوامل تعمل على جذب مختلف الاستثمارات لدول المجلس .

بالإضافة إلى الآثار الايجابية السابقة فان العملة الموحدة تخلف عيوبا أهمها :

- ✓ فقدان الدولة لاستقلالها النقدي بصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق سياستها النقدية .
- ✓ فقدان الدولة و بدرجة أقل استقلال سياستها المالية .
- ✓ فقدان الدولة لإيراداتها من إصدار العملة .

رابعا: التحديات التي تواجه العملة الخليجية الموحدة[2]:

إن إطلاق عملة موحدة ناجحة في دول مجلس التعاون يواجهها العديد من التحديات أهمها :

01/ عدم التجانس في السياسات الاقتصادية: وذلك عند انخفاض أسعار النفط مما يلاحظ وجود فجوات واسعة بين الأعضاء في عجز الموازنة و معدلات الدين العام ، مما يؤدي إلى فرض قيود صارمة على السياسة المالية من اجل المضي في مشروع العملة الموحدة ، الأمر الذي يحد من قدرة بعض دول المجلس في استخدام السياسات المالية و النقدية .

02/ ارتفاع معدلات التضخم: و ذلك نتيجة الضغوط التضخمية مدفوعة بارتفاع في الإيجارات و ارتفاع أسعار الأغذية و التضخم المستورد نتيجة الربط بالدولار هذا من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة الأجور في القطاع الحكومي الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط و فوائض الميزانية ، أدى إلى زيادة الأجور في القطاع الخاص ، مما ساهم في تضخم التكاليف .

03/ الحاجة إلى تنويع الهياكل الاقتصادية: حيث يجب على دول المجلس تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و البحث عن مصادر جديدة للمزايا المكتسبة ، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية و المالية

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، المسيرة و الانجاز ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .
[2] بوشول السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (105 - 103).

و الاقتصادية بصفة خاصة الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي و إفساح المجال أمام القطاع الخاص .

04/ ضعف الأداء في مجال التكامل الاقتصادي : على الرغم من أنه قد مضى على إنشاء مجلس التعاون أكثر من ربع قرن إلا أن ما تم تحقيقه على أرض الواقع من خطوات التكامل يعد محدودا ، فدول المجلس ليست موحدة بعد ومن الواضح أن تحول دول المجلس إلى سوق واحد سوف يستغرق قدرا كبيرا من الوقت خصوصا على صعيد توحيد التشريعات و إلغاء كافة القيود التي تحول دون الانتقال الحر للسلع و الخدمات .

05/ ضعف عملية التنسيق بين السياسات المشتركة :

حيث أعلنت عمان أنها لن تلتزم رسميا بموعد إطلاق العملة الخليجية الموحدة في 2010 ، غير أنها لم تغلق الباب أمام مسألة انضمامها إلى العملة الموحدة ، بالإضافة إلى قرار الكويت على التخلي عن الدولار كمثبت مشترك مفاجئا لدول المجلس مما أدى إلى تعقيد عملية إطلاق العملة الخليجية الموحدة في موعدها ، كما فتحت الكويت المجال أمام باقي دول الأعضاء في التفكير عن التخلي عن المثبت المشترك و ذلك يؤثر سلبا على اقتصادياتها المحلية .

المبحث الثالث : اتحاد المغرب العربي :

يعتبر إعادة بعث اتحاد المغرب العربي ، عاملا مهما في تحريك العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية ، كما يشكل إطارا ذو مصداقية لتدعيم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالنظر إلى أثاره على

الاستقرار الجهوي و توسيع حجم السوق ، كما أن التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية ضرورة كذلك لمواجهة التحديات الناجمة عن توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق .

المطلب الأول : الإطار التنظيمي للتعاون الاقتصادي و التجاري المغاربي :

تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف ليبيا ،تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا[1]، وباعتباره منظمة إقليمية يهدف اتحاد المغرب إلى[2]:

- ✓ تمتين روابط الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء و شعوبها .
- ✓ تحقيق التقدم و الازدهار للمجتمعات المغاربية و الدفاع عن حقوقها .
- ✓ المساهمة في حفظ السلام القائم .
- ✓ العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص ، الخدمات ورؤوس الأموال و البضائع .

وفي 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة حاولت تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي و التي تمر عبر ثلاث مراحل و هي [1] :

[1]Khader bichara ,"**le grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives**", Editions_ Qurum ,Paris ,1992. p 55.

[2]جمال عبد الناصر مانع ، "**اتحاد المغرب العربي**" ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة، الجزائر ، 2004 ، ص 96.

المرحلة الأولى (1992 - 1995): إنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية و الإلغاء التدريجي للحواجز غير الجمركية .

المرحلة الثانية (1996 - 1999): إنشاء اتحاد جمركي ، يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية .

المرحلة الثالثة (ابتدءا من سنة 2000): تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل و الذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية و برامج التنمية في البلدان الأعضاء ، وتركز الإستراتيجية التكاملية للاتحاد على تحقيق الأولويات التالية:

- ✓ التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء .
- ✓ تحقيق التكامل الإنتاجي و التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية و استحداث صناعات تكاملية .
- ✓ إقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية و التكامل المغاربي .

- ✓ التنسيق بين السياسات الضريبية و الاستثمارية ، وتنمية الموارد البشرية .

ومن جهة أخرى فقد قامت دول المغرب العربي بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات ، و لعل من أهم هذه الاتفاقيات نجد [2]

الاتفاقية الأولى و المتعلقة بتبادل المنتجات الزراعية وقد تم توقيعها يوم 23 جويلية 1990 وتتلخص أهدافها في :

- ✓ إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة من حقوق الجمارك و الضرائب و الرسوم .
- ✓ وضع لجنة مكلفة بالأمن الغذائي تهتم بتطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب .

أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالجوانب التجارية ، وبدأت حيز التنفيذ في 10 مارس 1991 بين دول اتحاد المغرب العربي مهمتها :

- ✓ إعفاء المنتجات المستوردة من حقوق الجمارك و الضرائب .
- ✓ محاولة توسيع المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد لتشمل المنتجات الصحية و البيطرية .

أما الاتفاقية الثالثة فتم توقيعها بين كلمن المغرب و تونس و دخلت حيز التنفيذ في 16 مارس 1999 تهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين خلال مرحلة انتقالية تنجز على أقل تقدير في 2007/12/31 .

فيما يخص الإطار القانوني للمبادلات بين المغرب و تونس فقط ارتبط أيضا باتفاقية أخرى خاصة فيما يتعلق بالتعاون التقني بين وزارة الصناعة و التجارة من جانب المغرب و الوزارة التونسية للتجارة سنة 1998 ، بالإضافة إلى اتفاق الذي يتعلق بتشجيع و ضمان الاستثمارات سنة 1994 و

---

[1] شمام عبد الوهاب ، **"اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاوروموتوسطية : أوجه التكامل "** ، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية_الأوروبية " ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2005 ، ص 5 .

[2] العاقر جمال ، **" التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي – دراسة حالة بلدان المغرب العربي "** ، مذكرة ماجستير ، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 ، ص 124.

الاتفاق في إطار التعاون الصناعي سنة 1987 ، أما الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر و تونس فقد حدد بموجب الاتفاق التجاري عام 1981 مكملة باتفاقية متممة سنة 1984 هدفها تخفيض الحقوق الجمركية و الرسوم على المنتجات التي تتم مبادلتها بين البلدين ، كما قام المغرب بتوقيع مع الجزائر في 198/03/14 اتفاقية تجارية وتعريفية خاصة بالتعريفات التفضيلية بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1990/02/06 هدفها الإعفاء لمجموعة من المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك و الرسوم بالإضافة إلى حرية التبادل الجمركي بالنسبة للمواد الاشهارية التي تتعلق بالتظاهرات التجارية [1] .

ويتمثل الهيكل التنظيمي و المؤسسي لاتحاد المغرب في [2] :

أولا الهيئات ذات الطابع السياسي : ويضم ما يلي :

01/ مجلس الرئاسة : حسب المادتين الرابعة الخامسة من معاهدة فان للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهو أعلى جهاز تكون رئاسته لمدة ستة أشهر بالتناوب بين الأعضاء ، يعقد دوراته مرة كل ستة أشهر ، كما يستطيع القيام بدورات استثنائية كلما دعت الضرورة .

02/ مجلس وزراء الخارجية: يمكن اعتباره كثاني أهم جهاز في الاتحاد ،فهو أداة ربط بين الجهاز الأعلى و بقية الهيئات ، فيتلقى أعمال لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة ويبدي رأيه في مدى ملائمة إحالتها على مجلس الرئاسة أم لا ، و بتحضيره أشغال مجلس الرئاسة فانه يساعد بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات ، حيث إن مجلس الرئاسة لا يبث إلا المسائل التي سبق أن درسها مجلس وزراء الخارجية .

03/ مجلس الشورى:يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفق النظم الداخلية لكل دولة من بين صلاحياته نجد :

- ✓ إبداء الرأي فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع و قرارات .
- ✓ دراسة اقتراحات البيانات التي يقرها المكتب و المتعلقة بمواضيع ذات طابع عام .

ثانيا : الهيئات ذات الطابع التقني:

01/ الأمانة العامة: تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة يعمل تحت إشراف مجلس الوزراء الخارجية كما تعود له مهمة إعداد مشروع ميزانية الأمانة العامة ، بالإضافة إلى الأمين العام نجد عدد من الموظفين يقوم هو بانتدابهم ، ومن بين مهام الأمانة العامة نجد :

- ✓ إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .
- ✓ المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة .

---

[1]Division de l'Enviromement National et Internationale,**« Les enjeux de l'intégrationmaghrébine** », document de travail n° 90 divetion de la politique Economique Générale,Ministère des finances et de la privatisions,Maroc, juillet 2003, p 10.

[2]صبيحة بخوش ، **"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية "**، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ,2011 ، ص ص (239 - 245) .

- ✓ حفظ وثائق و مستندات كل الأجهزة للاتحاد .
- ✓ العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد .

02/ لجنة المتابعة: نصت المادة التاسعة من معاهدة مراكش على أن تعيين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد ، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد و تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

03/ اللجان الوزارية المتخصصة: استنادا للمادتين الرابعة و الخامسة من قرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة فان هذه الأخيرة تتكون من الوزراء و الأمانة الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها ، كما تتفرع عنها مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها و عليها الاستعانة بذوي الخبرة و الكفاءات المغاربية .

المطلب الثاني : مقومات التكامل المغربي :

تمتلك الدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدرتها التنظيمية و الرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية بما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها و إمكانياتها ، وبالتالي خلق فرص العمل لمواطنيها و الرفع من مستوى معيشتهم و تحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني فبالإضافة إلى وحدة الدين و اللغة و الإرث الثقافي و الحضاري ، نجد أن هذه الأمة تشترك في [1]:

- ✓ يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة ، فالمغرب و تونس تمتلكان إمكانيات زراعية و رعوية لا بأس بها و إمكانيات سياحية هائلة ، وتمتلك موريتانيا الفوسفات و الحديد و المغنيزيوم ناهيك عما تملكه الجزائر و ليبيا الأعضاء في منظمة الأوبيك من احتياطات هائلة من النفط و الغاز ، فالجزائر وحدها تملك اكبر سابع احتياطي للغاز في العالم و تعتبر ثاني اكبر مصدر له ، وتمثل الدول رقم 14 في قائمة اكبر ملاك احتياطي النفط العالمي .
- ✓ يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 100 مليون نسمة عام 2010 ، مما يشكل سوق استهلاكية واسعة ، ويخلق الظروف المواتية لصناعات تستفيد من وفرات الحجم ومن المزايا النسبية و بالتالي خلق فرص عمل و تعزيز القدرات التنافسية و التقنية لهذه الصناعات .
- ✓ المداخيل النفطية الهائلة لدول اتحاد المغرب العربي المنتجة ككل للنفط من الجزائر و ليبيا ، يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة و دعم تشابك نسيجها الاقتصادي و الصناعي ، بدلا من تكديسها في مصارف عالمية و تدويرها لأسواق أخرى.

[1] محمد شكري ، **"تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي"** ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة العربية ، الدوحة ، قطر ، 7 و 8 نوفمبر 2007 ، ص ص (10 - 11).

- ✓ تملك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط ، ويطل على المحيط الأطلسي و يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي و بحري و إنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة الماهرة العربية .

لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة استقرار ملحوظ في أوضاع اقتصادياتها الكلية : أوضاع تضخم منخفضة ، استقرار في أسعار الصرف للعملات ، احتياطات خارجية كافية ، فوائض في موازين المدفوعات ، توفر الأوضاع المستقرة نسبيا ، الظروف الملائمة و الوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود .

بالإضافة إلى أن المجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادرة على العمل و الإنتاج و توفير إمكانيات التعليم التطبيقي و التدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل .

المطلب الثالث عوائق وتكلفة عدم تكامل المغرب العربي:

أولا: عوائق تحقيق التكامل المغاربي:

لم يترجم تعدد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كافي للمبادلات المغاربية البينية ، هذه الأخيرة بقيت معرقلة بفعل عدد من العوامل الهيكلية و التي تتمثل في [1] :

01/ تباعد السياسات الاقتصادية:

إلى غاية سنوات الثمانيات جمعت خاصية مشتركة بين البلدان المغاربية وهي الاتجاه نحو الانفتاح و التحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى ، حيث طبق كل من المغرب و تونس برامج لتصحيح الهيكلي خلال السنوات 1983 و 1986 برعاية الصندوق النقد الدولي وابرم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال فيفري 1996 و ماي 1996 ، أما الجزائر فقد اعتمدت برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1994 و صادقت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002[2].

02/ السياسات التجارية:

إلى جانب إجراءات الحماية التعريفية وضعت البلدان المغاربية ترسانة حواجز غير التعريفة نجد منها :

- ✓ عدم وضوح الإجراءات شبه التعريفية التي تفرضها عدة هيئات حكومية مثل : الضرائب و الرسوم .
- ✓ غياب تراكم قواعد المنشأ الذي دونه لا يمكن تحقيق تكامل تجاري .

---

[1] محمد عباس محرزي ، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص النقود و المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص ص (59 - 61) .

[2] فتح الله ولعلو ، **"المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية"** ، دار تويقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1997 ، ص 201.

- ✓ شهادات الاستيراد ومراقبة الجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية و تعدد النظم الجمركية بين البلدان ، حيث من شأن هذه الإجراءات الرفع من تكاليف التبادل المتعلق بالمبادلات الخارجية .
- ✓ تأقلم الأنظمة التفضيلية مع القيود الخاصة لكل شريك .

03/ ضعف منشأة النقل:

حيث أن الغياب شبه التام لخطوط النقل المباشرة للنقل البري و البحري و الجوي يؤدي إلى تكاليف إضافية و يحد بشكل كبير من ثنائية تنافسية السعر للمنتجات المتبادلة ، كما يمثل النقص الكمي و النوعي لمنشأة الشحن و التفريغ للمستوردين

و المصدرين و تدني فعالية نشاطات النقل البري و البحري في البلدان المغاربية (حواجز غير تعريفية) إلى جانب هذا نجد قطاع النقل ضمن قائمة القطاعات التي التزمت البلدان المغاربية بها في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات معفى من نظام الدولة الأكثر أفضلية .

04/ إطار مؤسسي غير كامل

قامت البلدان المغاربية بسن قوانين متعلقة بالمنافسة هدفها الرئيسي حماية المنتجين و المستهلكين على حد سواء و ضمان شفافية المعاملات التجارية ، إن تبني مثل هذه السياسة ضروري بالنسبة للمنطقة المغاربية مادام أن الأسواق المحلية ليس لها الحجم الكافي حتى تسمح بتحقيق المستويات المطلوبة ، وهي تحت ضغط المنافسة ، مما يدفع البلدان المغاربية للالتزام بالسهر جديا على توفير الشروط المحلية للمنافسة ، حيث أن طرق الاستفادة من هذه التشريعات مازالت بعيدة عن المقاييس العالمية ، فقد أنشا نقص المنافسة في بعض القطاعات وضعية ريع لم تتشكل على حساب المستهلكين فحسب ،لكن كذلك على حساب القطاع الإنتاجي ، والذي أدت به بأن يكون أقل تنافسية في الأسواق العالمية .

05/نقص المعلومات حول النظام التفضيلي:

يمثل نقص المعلومات المتعلق بالنظام التفضيلي للتجارة مع البلدان الشريكة حجرة عثر أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من هذا النوع من التعاون ، وكمثال على ذلك استعمل المصدرون المغارة الاتفاقيات التجارية و التعريفية المبرمة مع البلدان المغاربية و العربية استعمالا ضعيفا بسبب نقص المعلومات .

06/ عوائق أخرى[1]:

يتعلق الأمر بمشكلة البطالة إذ تعاني المنطقة من بطالة قياسية تفاقمت نتيجة الضغط السكاني ، إذ تشير أرقام منظمة العمل العربية إلى أن معدل النمو السكاني يفوق بكثير معدل النمو الاقتصادي ، حيث يجب على الدول المغاربية إيجاد حوالي 390 فرصة عمل جديدة سنويا ، وعائق أخر و يتمثل في الاستقطاب التجاري الأوروبي، فالاستقطاب التجاري لبلد ما يجعل اقتصاده معرضا للصدمات الخارجية ، حيث نلاحظ أن الاقتصاديات المغاربية شديدة الاستقطاب من قبل الاتحاد الأوروبي حيث

[1]بن عيشي بشير ، عرفي أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70٪ من المبدلات التجارية لدول المغرب العربي، حيث 78٪ من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي و الذي يزودها بدوره بـ 72٪ من وارداتها ، أما المغرب فتستحوذ أوربا على 60٪ من مبادلاته التجارية في حين تذهب 62 ٪ من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي و تأتي بـ 58٪ من وارداتها منه ، أما بالنسبة لموريتانيا 20٪ من وارداتها من البلدان المغربية و 13٪ من الدول الإفريقية الأخرى ، و 50٪ من إحتياجاتها يزودها الاتحاد الأوروبي .

ثانيا : تكلفة عدم التكامل اتحاد المغرب العربي:

الفصل الثاني تجارب التكامل في الدول العربية

سيسمح التكامل برفع مختلف الحواجز أمام المبادلات بين الدول المغاربية و الاعتماد على طرق منهجية ذات مردودية متزايدة و تعزيز جاذبية دول المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

01/ فرص التبادل الممكنة[1]:

يظهر الارتفاع المتنامي للمبادلات البينية المغاربية منذ 1998، على وجود فرص كامنة لتنمية التجارة الإقليمية و هذا بالرجوع إلى مؤشر اتساع أو كثافة المبادلات التجارية*، فحسب وزارة المالية المغربية يقارب هذا المؤشر 0.5 بالنسبة للصادرات المغربية نحو الجزائر و تونس ، أي مستوى أقل من النصف لما يسمح به وزن هذه الدول الأخيرة في التجارة العالمية ، و بالتالي الرفع من الحواجز المعرقلة لنمو التجارة الإقليمية باتساع المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية إلى مستوى يماثل مستويات بعض التجمعات الإقليمية لبلدان الجنوب ، وينشأ فائضا في المبادلات المغاربية سيقدر بحوالي 800 مليون دولار سنويا خارج المحروقات و 1.6 مليار دولار بحساب واردات المواد الطاقوية القادمة من الجزائر ، إلى جانب هذا يستند الفرص الكامنة للتبادل إلى أهمية تدفقات التجارة غير الرسمية أو التهرب الجهوي و التي لم تأخذ بعين الاعتبار في المبادلات التجارية بيد الدول المغاربية .

وستسفيد مجمل البلدان المغاربية الشريكة من هذا الناتج التجاري ، حيث سوف تشهد تونس و المغرب ارتفاعا في صادرتهما نحو البلدان المغاربية بنسبة تقارب 6٪ و 10٪ على التوالي ، مقابل 1.6٪ و 2.5٪ حاليا ، في حين أن الارتفاع في الصادرات للجزائر من المواد الطاقوية سيسجل نحو البلدان المغاربية في نسبة 6٪.

يستلزم تجسيد هذا الناتج إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي للبلدان المغاربية حتى تتمكن من الاستجابة للفائض من الطلب القادم من البلدان الشريكة ، وستكون القيمة المضافة المتأتية عن التكامل مفيدة مادامت أنها نابعة عن التبادلات المشاة عوض تحويل بسيط للتدفقات .

02/إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

قد تؤدي تجميع اتفاقيات الشراكة دون وضع سوق إقليمية حقيقية إلى زيادة خطورة الوضع حيث تؤدي إلى تجنب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لوجهة الدول المغاربية ، لهذا سيرفع التكامل الاقتصادي المغاربي من قدرة المنطقة في استقطاب رأس المال الأجنبي شريطة تحسن مناخ الأعمال

*يسمح مؤشر اتساع المبادلات التجارية بالمقارنة بين تجارة دولتين بالنسبة لثقل أو وزن كل دولة في المبادلات العالمية .

[1]تقرير مديرية السياسة الاقتصادية العامة ، وزارة المالية المغربية .

فيها ، وبالتالي إذا استطاعت بلدان المغرب العربي الحصول على استثمار أجنبي مباشر يماثل ذلك المتحصل عليه من طرف البلدان الناشئة بالنسبة المئوية لتكوين رأس المال الثابت ، سيرفع ذلك من مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ، في هذه الحالة يمكن أن تصل الزيادة المرتقبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو اتحاد المغرب حجما سنويا وسيطا يقدر بـ 3 ملايير دولار ، كما سيحمل هذا الاستثمار الأجنبي تقنيات تكنولوجية

يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية ، التي ستكون بديلا للاستثمار المحلي دون أن تزاحمه أو تزيحه إلى جانب تحريك و تنشيط سوق العمل في البلدان المغاربية وتسمح بتحقيق منافع نسبية مهمة [1].

ثالثا: التطورات المحتملة في المغرب العربي:[2]

إن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية يمكن أن تتطور عل اتجاهين مختلفين ، وذلك حسب ما ستؤول إليه الأوضاع في كل من ليبيا و أوروبا وهما الاقتصاديان لأكثر تضررا على اقتصاد تونس و المملكة المغربية التي تستبعد الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ، و الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاد الليبي كان يتشكل على الأيدي العاملة الأجنبية إلى درجة كبيرة بشكل خاص على القوى التونسية كما أن ليبيا كانت تستورد العديد من السلع و الخدمات من تونس لذلك فان العودة إلى الأوضاع المستقرة سياسيا في ليبيا من شأنه أن يدعم الاقتصاد التونسي إلى حد بعيد خاصة و أن تونس كانت تصدر القوى العاملة إلى ليبيا ، وكانت تستفيد من التحويلات الغزيرة من مهاجريها ، كما أن الدول الأوربية بتراجع النشاط الاقتصادي أثر ذلك سلبا على حجم التحويلات من قبل المغتربين التونسيين .

ومن جهة أخر إن أهم سوق للسلع التونسية و المغربية هي في الدول الاتحاد الأوروبي التي تمر بأصعب فترة تراجع اقتصادي منذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008 ، بالإضافة إلى أزمتها المصرفية و المالية الناتجة عن قضية الديون السيادية لبعض الدول الأعضاء فيها ، لذلك لا يمكن لدول المغرب العربي أن تعقد الآمال على معدلات نمو عالية في الاقتصاد أوروبي ، وتجدر الإشارة إلى الصعوبات المالية التي قد تعاني منها تونس و المغرب بدرجة أقل لأن الأمور السياسية أكثر استتبابا فيها ، أما الجزائر فان سياستها الاقتصادية و المالية لم تؤد إلى أي تحسن في أوضاعها الاجتماعية وإلى التنويع في النشاطات الاجتماعية ،بل إن قطاع النفط ما يزال مهيمنا على التطوير الاقتصادي فيها دون الحصول على أي تغيير نوعي في آليات النمو الاقتصادي و تراجع حدة البطالة لدى العنصر الشباب فيها .

إن العودة إلى إحياء اتحاد المغرب قد تكون أحد الاتجاهات المرجوة لتفادي المزيد من التدهور الاقتصادي و الاجتماعي في تلك الدول مع العلم أن قضية الصحراء الاسبانية سابقا ما تزال تعكر العلاقات السياسية و الاقتصادية بين الجزائر و المغرب حيث أن الحدود البرية بين البلدين ما تزال مغلقة .

[1]Division de l'Enviromement National et international ,op.cit., p 28.

[2]جورج قزم ، **تقرير حول الاقتصاديات العربية في 2012 بين انحدار النمو وتباطئه** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012/01/12 ، ص ص (5 - 6).

يبقى أن دول الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة ستقدم مزيدا من المساعدات المالية إلى دول المغرب العربي و بشكل خاص تونس حسب وعود قمة "دوفيل" المنعقدة في فرنسا في ماي 2011 ،دعما للثورات الديمقراطية العربية ، كما ستقدم المشورة الفنية على جميع المستويات إلى ليبيا ، غير أن تلك المساعدات تكون مشروطة بالوصفات النيوليبرالية التقليدية أو بشروط سياسية.

وفي الحقيقة إنه لمن المستغرب هذا الاتكال على المساعدات المالية الغربية في حين تضم هذه المجموعة الإقليمية المغربية دولتين نفطيتين مهمتين هما : ليبيا و الجزائر اللتان لهما قدرات مالية كبيرة يمكن أن تستثمر في تعبئة الموارد البشرية تعبئة كاملة ضمن خطط التكامل الاقتصادي فيما بينها .

المبحث الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

إن إقامة منطقة تجارة من أهم الأحداث التي شاهدتها الساحة العربية في نهاية السبعينات ، حيث إعتمدت هذه الاتفاقية على تحرير التجارة الخارجية بين الدول العربية كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي و استجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 ، أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عام 1997 ، اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة .

المطلب الأول: الإطار القانوني و البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية:

أولا: الأحكام العامة و الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تستند منطقة التجارة الحرة العربية على عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها و تنظم العمل في إطارها و هذه الوثائق هي [1]:

- ✓ اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- ✓ البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- ✓ لائحة فض المنازعات .
- ✓ قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية .

01/ الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تنص المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية[2]:

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة و ذلك من خلال التحرير الكامل لبعض السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء مع توفير الحماية لها من السلع غير العربية .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2006 ، ص 2 .
[2] المادة الثانية من اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية .

- ✓ الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية و تبادلها ، وذلك بمختلف السبل و على الأخص تقديم تسهيلات تمويلية اللازمة لإنتاجها .
- ✓ تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية و تسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .

- ✓ منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء .
- ✓ التوزيع العادل للمنافع و الأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

02/ الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية:

حيث نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية و التي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية و الضرائب ، ومن تلك السلع [1] :

- ✓ السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.
- ✓ المواد الخام المعدنية و غير معدنية سواء في شكلها الأولي أو بعد عملية التصنيع .
- ✓ السلع نصف مصنعة و الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس .
- ✓ السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأ في نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها .
- ✓ السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس .

ثانيا : البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية:

يعتمد البرنامج التنفيذي في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات خفضت إلى سبع سنوات اعتبارا من 01/01/ 1998 على أهم العناصر التالية[2]:

01/ القواعد و الأسس:

1- يعتبر البرنامج التنفيذي إطار لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
2- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من 01 جانفي 1998.
3- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

---

[1] المادة السادسة من اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية .

[2] انظر إلى: - أحمد الكواز،"**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، العدد: 81، مارس 2009، ص: 19.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سبق ذكره،ص ص: 02، 03.

4- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات.
5- إتباع الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق.

02/تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

1- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 31 ديسمبر 2007 . ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري.
2- تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.
3- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أي تعديلات تطرأ عليه.
4- تحديد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها أعلاه، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها.
5- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق(HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

03/القيود غير الجمركية :

وهي الإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد، وتعامل على النحو التالي:لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، و تتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1987 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

04/ قواعد المنشأ:

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه يشترط في السلع العربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ، وتنفيذا لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج و التي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 13 سبتمبر 1996.

05/ تبادل المعلومات و البيانات:

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وتزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يضمن التنفيذ الحسن لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي.

06/ تسوية المنازعات:

تماشيا مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة هذه الاتفاقية وأي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

07/ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا:

تطبيقا لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

08 / الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة:

إن عملية تحرير التجارة ترتبط بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى لذلك يتطلب من الدول الأطراف التشاور حول:

- ✓ التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.
- ✓ الخدمات المرتبطة بالتجارة.

09/ آلية المتابعة و التنفيذ وفض المنازعات:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة الإشرافية على تطبيق البرنامج، ويقوم بما يلي:

- ✓ إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
- ✓ فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
- ✓ تشكيل اللجان التنفيذية والفنية التي يفوضها المجلس في بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.
- ✓ اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.

ثالثا : إجراءات الانضمام و الالتزامات المتعلقة بالعضوية[1]

الفصل الثاني تجارب التكامل في الدول العربية

بلغت عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 17 دولة عربية و تشمل كل من: الأردن، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر،المغرب، السودان، فلسطين و اليمن و ذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية الساري لديها حتى

[1] تواتي بن علي فاطمة ، "**مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية و الاقليمية و العالمية**" ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، 2008 ، ص 186 .

1997/12/31، و موافقة مجلس وزرائها على البرنامج التنفيذي و التوجيهات الصادرة بذلك إلى كافة منافذها الجمركية، بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 10% على السلع العربية.

أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و كانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام، من المتوقع أن يتم انضمامها قريبا حيث قامت بتقديم طلبات الانضمام، و تم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية، و تضم كل من: الجزائر، جيبوتي، الصومال ، جزر القمر، و يمكن تصنيف التزامات الدول العربية إلى ثلاث أصناف رئيسية هي:

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات اعتبارا من عام 1998، و يستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي المشترك و السلع الممنوعة لأسباب دينية و أمنية و صحية.
- ✓ إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه و بالنسبة نفسها.
- ✓ إزالة القيود الكمية، و هي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية و الإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات، و تعقيدات فتح الإعتمادات المصرفية ، و تعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الإستراد.

يعتبر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي جهاز الإشراف الرئيسي على كافة الأجهزة و اللجان و الوحدات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث قام بتشكيل عدد من اللجان المتفرعة عنه للقيام بالوظائف التنفيذية على النحو التالي[1]:

01/ لجنة التنفيذ و المتابعة: و هي اللجنة الرئيسية للبرنامج و لها صلاحيات المجلس فيما يتخذه من قرارات ،و تتحمل أيضا مسؤولية فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، و تتخذ قرراتها بأغلبية ثلثي الأصوات و ليس بالإجماع كما هو معتاد في معظم أجهزة العمل الإقليمي العربي ،و تكون القرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المنطقة.

02/ لجنة المفاوضات التجارية: و تتولى متابعة إلتزام الدول الأعضاء بالتخلص من كافة أنواع القيود غير الجمركية المعيقة للتبادل التجاري البيني سواء كانت فنية ، كمية ،نقدية.

03/ لجنة قواعد المنشأ: و تتولى وضع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.

04/ اللجان الجمركية: ووظيفتها متابعة الإلتزام بتحرير المبادلات التجارية من خلال التخفيض السنوي للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل ،بحسب المصفوفة الزمنية المحددة بالبرنامج التنفيذي.

[1]محمد محمود الإمام ، " **منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات و ضرورات التحقق** " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 263 .

05/ اللجان المؤقتة و فرق العمل: و هي لجان ذات طبيعة مؤقة تتشكل من خبراء بحسب الإختصاص و مهمتها هي مساعدة لجنة التنفيذ و المتابعة في قضايا محددة مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية، اللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية ...إلخ.

06/ الأمانة الفنية: و تقوم بمهام الإدارة العامة و الشؤون الإقتصادية ،و تختص بإنجاز الأعمال الفنية و السكرتارية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الثاني: الجهات المعنية بتنفيذ بنود الاتفاقية و مقومات المنطقة

أولا: الجهات المعنية بتنفيذ بنود الإتفاقية و دورها فيها

هناك العديد من الجهات المعنية بعملية تطبيق الإتفاقيات، و سوف نتعرض على أدوارهم الخاصة فيما يلي[1]:

01/ وزراء الإقتصاد و التجارة: لها دور تنفيذي فهي تصدر كافة التنظيمات المتعلقة بتطبيق الإتفاقية بالتشاور مع الوزارات الأخرى و الجهات المعنية بالموضوع كالتجار مثلا، تعمل مديرية العلاقات العربية و التجارة الخارجية ضمن الوزارة كنقطة إتصال تساعد على التحاور و تبادل الأراء بين الدول الأعضاء، و تراقب تطبيق الإتفاقية و تجميع الشكاوي المتعلقة بها و الصادرة عن هيئات أخرى مرتبطة بالموضوع كغرفة التجارة و غرفة الزراعة و توجيهها إلى المؤسسات بهدف تسويتها، و علاوة على ذلك فإنها بنقطة الإتصال هذه عليها أن تعد تقريرا سنويا حول درجة التطبيق ليتم إرساله إلى جامعة الدول العربية.

02/ هيئة تخطيط الدولة: حيث شاركت في عملية الإعداد للإتفاقية، و ساهمت في جميع المناقشات التي أدت إلى النتيجة النهائية.

03/ وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي: تقوم بوضع خطة الإنتاج التأشيرية و توزيعها على ولايات و محافظات القطر، لذلك فإن هذه الخطة يجب أن تكون متكيفة لتعمل وفقا للبرنامج التنفيذي لتطبيق إتفاقية التجارة الحرة ،عمليا فإن وحدة متخصصة ضمن الوزارة تقوم سنويا بالإشتراك في إعداد الرزنامة الزراعية، كما أنها مشتركة في جميع اللجان التي تعمل في إطار إزالة الرسوم و العوائق غير الجمركية.

04/ وزارة المالية:تنظم الإجراءات المالية لتطبيق الإتفاقية،كما تصدر قراراتها في المواضيع المالية المقدمة لجميع التسهيلات المتعلقة بالتجارة .

05/ مديرية الجمارك: هي إدارة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة المالية، فهي تراقب التجارة العالمية من حيث الكمية و القيمة و تطبيق الإجراءات المتعلقة بتخفيض التعريفة و إزالة العوائق غير الجمركية بناءا على ما يصدر من وزارة المالية.

[1] وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي : تاريخ الاطلاع:2013/03/27 ، نقلا عن : www.napcsyr.com

06/ غرفة الزراعة: تشارك في لقاءات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي خلال الإعداد للإتفاقية، و دورها الآن هو متابعة تطبيق الإتفاقية و المساعدة في عملية التطبيق بين المنتجين و التجار، كما أن غرفة الزراعة مخولة أيضا بمطابقة شهادات المنشأ ووثائق الجودة للبضائع المتاجر بها، و تستطيع إيقاف شحنة البضائع معينة فيما إذا لم تحقق المواصفات المطلوبة، كما أنها تراقب تطبيق الإتفاقية عن طريق الشكاوي التي ترد إليها.

07/ غرفة التجارة: شاركت في مباحثات مرحلة الإعداد للإتفاقية و ذلك في مجال تبادل البضائع بين الدول الأعضاء و التأثيرات المحتملة الناجمة عن تطبيق الإتفاقية، و تقوم الغرفة أيضا بالتصديق و الموافقة على شهادات التصدير، كما أنها تراقب تطبيق الإتفاقية بالإعتماد على الشكاوي الواردة إليها.

08/ الإتحاد العام للفلاحين: هذه المنظمة تمثل المزارعين و لذلك فهي تعكس التغيرات في السياسات الزراعية وما يرتبط بها، و في نموذج الإنتاج بشكل مباشر.

09/ التجارة: دور التجار حيوي جدا في مرحلة تطبيق الإتفاقية، و الحقيقة أنه من خلالهم تتم كافة المبادلات التجارية و هم أول من يلتمس الآثار العملية لتطبيق الإتفاقية و يواجه الصعوبات، و عندهم أفكار عملية حول الأسباب الكامنة وراء الصعوبات التي إعترضت التطبيق و مقترحات حلول له.

ثانيا: مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تتوافر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة مقومات نذكر منها[1] :

- ✓ توفر الإرادة السياسية: حيث أن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية، و ملوكها، و وزراء خارجيتها.
- ✓ وجود السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يوجد شرطين للإنضمام إلى المنطقة، أحدهما المصادقة على إتفاقية تيسير و تنمية التبادل بين الدول العربية، و الثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي.
- ✓ تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك.
- ✓ الإتجاه إلى عقد إتفاقية ثنائية لتحرير التجارة العربية.
- ✓ إرساء المنظمة العالمية للتجارة لقواعد جديدة تساعد على التكامل الإقتصادي العربي، تتضمن و بصورة حتمية إنفتاح الحدود العربية فيما بينها، و ذلك بإنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- ✓ البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبر وجود هذا البرنامج ضروريا للإعتراف الدولي بالمنطقة، و خاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، و حددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من 1 جانفي 1998 و تنتهي في 31 ديسمبر 2007، حيث يتم تخفيض الرسوم بنسب متساوية 10% سنويا، و بعد تجربة تطبيق إستمرت أربع سنوات و رغبة من الدول العربية بالإسراع في إستكمال إقامة هذه المنطقة و بناءا على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر المنعقد بعمان عام 2001، أدخل المجلس الإقتصادي و الإجتماعي تعديلا على

[1] الجوزي جميلة ، "**التكامل الاقتصادي العربي واقع وافاق**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 5 ، ص ص (31 - 32) .

البرنامج التنفيذي يقضي بإستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع 2005، و يكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب المماثلة الأثر عامي 2004 و 2005 تبلغ 20% سنويا.

ثالثا: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة العربية البينية

رغم الحركية و التطور في قيم التجارة العربية البينية فإن نسبها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية خلال الفترة من 2004 إلى 2008 لم تتجاوز 10% و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للفترة من 2004-2008.

السنوات	الصادرات البينية		الواردات البينية		التجارة الإجمالية	التجارة البينية كنسبة من التجارة الإجمالية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
2004	9,36	%9	49,31	%9,10	691,78	%9,8
2005	14,48	%6,8	44	%6,12	908,4	%10
2006	47,58	%6,8	47,53	%13,3	1081,4	%10,3
2007	68,70	%9,8	99,63	%12,1	1322,9	%10,1
2008	74,86	%3,8	19,78	%11,1	1751,4	%9,4

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سبق ذكره ،ص349.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم التجارة العربية البينية على مستوى كل من الصادرات و الواردات قد تزايد بشكل مطرد خلال الفترة 2004-2008 ، و هو ما يعني أن الدول العربية تتقدم بإتجاه تدعيم علاقاتها التجارية البينية و زيادة الإعتماد المتبادل فيما بينها تحت شعار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لكن نسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات الإجمالية ضئيلة جدا حيث تراوحت بين 3,8% و 9% خلال الفترة 2004-2008 و بالمثل نسبة الواردات تراوحت

بين 13,3% و 6,12% خلال الفترة نفسها و هو ما يعني أن الدول العربية تعتمد بالأساس في صادراتها و وارداتها على الدول الأجنبية.

و يرجع ضآلة حجم الصادرات العربية البينية بصفة عامة إلى تركزها على المواد الأولية و ليس الصادرات الصناعية، فمن بين 20 دولة عربية تصدر 18 دولة عربية ما يتراوح نسبته بين 0,035 و 5,12 مليار دولار فقط من الصادرات الصناعية.

المطلب الثالث: التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أهم العقبات التي تواجهها

أولا: الموضوعات المنجزة[1]

- ✓ توصل الدول العربية إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية منذ عام 2005، و على هذا الأساس تم تأسيس اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ.
- ✓ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 2008، و التي بدأت الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل* أمام السلع المستوردة و ذات المنشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع الجزائرية المنشأ.
- ✓ فيما يتعلق بالدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة فقد توصلت كل من السودان و اليمن عام 2009 ،إلى إزالة نحو 70% من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ.
- ✓ إيداع هياكل التعريفة من طرف الدول العربية الأعضاء لدى الأمانة العامة للجامعة، و هي الهياكل المطبقة فعلا بتاريخ 1998/1/1.
- ✓ قامت لجنة المفاوضات التجارية المكلفة بموجب أحكام البرنامج التنفيذي في فيفري 1999، بإعداد قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي، و هي المواد المحظور إسترادها أو إستخدامها لأسباب دينية أوصحية أو أمنية...إلخ.
- ✓ بناءا على قرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي تم تحديد نقطة إتصال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل دولة عربية ،حيث قامت الدول العربية بالإبلاغ عن الجهة المعتمدة لديها كنقطة إتصال و ذلك بتسمية جهة

حكومية في الدولة تتولى الرد على كافة الإستثمارات حول المنطقة و تقديم المعلومات و البيانات للقطاع الخاص، حول الإعفاءات و الإمتيازات التي تتيحها المنطقة في كل دولة عضو.

ثانيا: الموضوعات التي لم يستكمل إنجازها[2]

- ✓ قواعد المنشأ التفضيلية: رغم المباحثات التي أجريت بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة حول هذا الموضوع، إلا أنه لم يتم الإتفاق على إستكمال قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية فهناك تعقيدات فنية كثيرة مصاحبة لهذه القواعد، بالإضافة إلى غياب الخبرة العربية في هذا المجال، و غياب و جود قواعد منشأ وطنية لدى الدول العربية يمكن الإعتماد عليها في وضع القواعد الموحدة.

---

[1] انظر إلى : ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، ص 186 .
ـ محمد هشام خواجكية ، محمد بن دليم القحطاني ، " **التكتلات الاقتصادية الدولية و تحديات التكامل الاقتصادي العربي**" ، مطابع الحسيني الحديثة ، الرياض ، 2004 ، ص ص (108 - 110) .
ـ محمد عبد الرحمان السحياني ، "**التكامل الاقتصادي العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية**" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 26 ، العدد 94 ، 2000 ، ص 39.
* هي الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة وكذلك الرسوم و الضرائب الأخرى التي تفرضها على السلع المستوردة و لا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها.
[2] عبد الرحمان السحياني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (35 - 36) .

- ✓ الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل: إن العديد من الدول العربية تفرض رسوما و ضرائب غير جمركية تحت مسميات مختلفة، و لاتجري عليها التخفيض السنوي بنسبة 10% التي يضعها البرنامج التنفيذي.
- ✓ معاملة منتجات المناطق الحرة: من الموضوعات التي لم يتم استكمالها بعد كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة في العديد من الدول العربية ،إذ تباينت و جهات النظر حولها و هذا التباين ناتج عن الاختلاف في أساليب تنظيم هذه المناطق في الدول العربية.

ثالثا: العقبات التي واجهت البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي ضمن إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،مجموعة من المشاكل و العراقيل التي وقفت حائلا دون رفع مستوى التجارة العربية البينية و تتمثل فيما يلي[1]:

01/ القيود غير الجمركية: و تعتبر عقبة أساسية لا يمكن التقليل من آثارها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة و تشمل ما يلي:

1/1 القيود الإدارية: و تعني وجود بعض القوانين و القرارات أو الإجراءات و الأنظمة الإدارية القطرية غير الموافقة مع متطلبات المنطقة ،و المتمثلة أساسا في إعادة التثمين الجمركي و كثرة الوثائق غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة ضف إلى ذلك مشاكل النقل و العبور.

2/1 القيود النقدية: لا تزال بعض الدول العربية تمارس قيودا على إجراءات التحويل ،وتعدد أسعار الصرف ،و مخصصات النقد الأجنبي ، و تشدد في إجراءات الإئتمان و كذلك في شروط الإستراد، مما يتطلب إزالتها عن طريق معالجتها خاصة القيود الصارمة على النقد و تحويلات العملات.

3/1 القيود الفنية: تشدد في الإشتراطات الصحية و البيئية ، و المبالغة في أساليب الكشف عن المنتج و طول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة و تصديقها و إستفاء رسوم أعلى عليها ، مقارنة مع السلع المحلية.

4/1القيود الكمية: وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية ، تتمثل في حصر الإستراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام ، و قيود موسمية للإستراد تخضع لإتفاقيات ثنائية ورخص إستراد.

2/ عوائق ضريبية:تلجأ بعض الدول الأعضاء في المنطقة إلى ممارسة التمييز الضريبي من خلال الإستمرار في فرض الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع العربية المستوردة، و هناك بصورة عامة ثلاث أنواع لهذه الضرائب و الرسوم و هي:

1/2 النوع الأول: هو عبارة عن ضرائب و رسوم إستراد تفرض على السلع المستوردة ذات المنشأ العربي و لاتفرض على السلع المماثلة المنتجة محليا، مما يعني حماية إضافية لصالح السلع الوطنية من المنافسة.

[1]العالية الشرع ، "**اثر اتفاقية التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**" ، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011 ، ص ص (140 - 141).

2/2 النوع الثاني: فرض رسوم و ضرائب محلية على السلع المستوردة العربية بمعدلات أعلى من تلك المفروضة على السلع الوطنية المماثلة.

3/2 النوع الثالث:يتمثل في رسوم الخدمات التي تفرض في صورة نسبية مئوية من قيمة السلعة المستوردة ذات المنشأ العربي ، و التي قد تكون تصاعدية في بعض الحالات ، علما أن هذا الرسم يجب أن يكون محددا أو مطابقا بحيث يغطي التكلفة الفعلية للخدمة حتى لاتتولد عنه آثار حمائية لصالح السلع المنتجة محليا.

3/ المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية: تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلب الإستثناء من التخفيضات الجمركية و التي يخشى أن تؤثر على الإلتزامات المترتبة على الدول و عدم تحقيق الأهداف في المنطقة، و قد منح المجلس الإقتصادي و الإجتماعي إستثناءات لمجموعة من الدول بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجيعلى عدد من السلع التي حددتها تلك الدول و ذلك لفترة زمنية محددة إنتهت في سنة 2002، وتقرر بعدها عدم منح أي إستثناءات جديدة إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا.

4/ عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات: تعتبر آلية تسوية النزاعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية ، و تزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة، و قد تم تشكيل لجنة تسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، إلا أنه لم يتم إقرار و تفعيل هذه الآلية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية.

5/ الرزنامة الزراعية[1]: و يقصد بها جدوى الخفض الجمركي خلال العام بما يتناسب مع مواسم الإنتاج (أي عدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترات زمنية محددة)، و قد حدثت بعض التجاوزات مثل منع إسترداد عدد من السلع الزراعية كلية مع أن قواعد الرزنامة لاتجز فعل ذلك.

6/ عوائق أخرى غير متوقعة[2]:خلال تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ظهرت عدة عوائق غير متوقعة أهمها:

- ✓ عدم توفر بيانات و معلومات واضحة عن أنظمة و إجراءات التجارة المتبعة في الدول الأعضاء.
- ✓ عدم وجود آلية للتعويض عن الخسائر الناشئة عن فقدان الموارد المالية ، التي كانت الدول تجمعها من تطبيق التعريفة و الرسوم المشابهة على السلع بعد إجراء التخفيضات الجمركية.

[1] موقف مصرفي ، "**التجمعات الإقليمية**" ، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية ، معهد التخطيط القومي ، مصر ، جويلية 2002 ، ص 74.

[2] وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ، www.napcsy.com، مرجع سبق ذكره .

- ✓ غياب التنسيق بين السلطات و الوزارات المختلفة في الدول الأعضاء و الذي يؤدي إلى تعقيدات في الإجراءات.
- ✓ اختلاف القوانين و التشريعات المتعلقة بالتجارة في الدول الأعضاء.
- ✓ عدم وجود آلية ناجحة لفض المنازعات و صعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة.
- ✓ عدم وجود تشريع مشترك يخص التعامل مع البضائع المنتجة في المناطق الحرة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يمكن القول أن تجارب التعاون الاقتصادي العربي المشترك أسفرت جلها عن ضعف في حجم التبادل التجاري العربي، ناتج عن عدم فاعلية القرار السياسي بشأن ما يتخذ من قرارات في مؤتمرات القمة على المستوى الاقتصادي العربي، و عدم توفر روح الالتزام عند التطبيق لدى مختلف الأطراف.

فنجاح دول مجلس التعاون الخليجي في المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي يمكن اعتباره نجاح أولي، يحتاج إلى إثبات من خلال اتخاذ خطوات نحو مراحل أكثر تقدما و أكثر إيجابية على المستوى الخليجي العربي، و من جهة أخرى قد يكون نجاح التكامل النقدي الخليجي أساس تكوين نظام صرف عربي أو إتحاد مدفوعات عربي يقلل من تكاليف المعاملات البينية و يرفع إمكانات نجاحها في تكامل لابديل له في الظروف الاقتصادية الحالية.

و ما يمكن قوله حول تجربة التكامل المغاربية أنها لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، و الأكثر من ذلك فإن النتائج في مجملها سلبية و متواضعة، كما رأينا فيما سبق، و يرجع ذلك إلى الاعتماد على التبادل التجاري دون وجود قاعدة إنتاجية متنوعة و يبقى العامل الأساسي في

عرقلة بناء تكامل مغاربي العوائق و الخلافات السياسية ، كذا إخفاق الإرادة السياسية و العوامل الاقتصادية و التنظيمية في تحقيق هذا التكامل.

أما فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، يمكن القول أنها جاءت لتقف أمام الخلافات السياسية في مقابل دعم اقتصاديات هذه الدول، و لهذا يجب على الدول العربية أن تعمل على إيجاد إستراتجية تقوم بإحداث نوع من توسيع القاعدة الاقتصادية و نبذ النزاعات السياسية ، و ذلك بمراجعة مسيرتها التكاملية للتعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف و ما تواجهه من فرص و تحديات في البيئة الدولية.

تمهيد:

إن التحولات المتسارعة في العلاقات الإقتصادية الدولية و التطورات العلمية و التكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نتج عنها مفهوم جديد يدعى العولمة، حيث أصبحت العولمة واقعا لايمكن تجاهله، و نظرا لواقع الإقتصاديات العربية و تخلف هياكلها الإنتاجية و عدم توافر هياكل الإنتاج الملائمة للتكامل و إنخفاض نسبة التجارة العربية البينية، و مايعني ذلك من إنخفاض الأهمية النسبية التي تحظى بها التجارة العربية البينية في التأثير على معدل نمو الناتج وهيكل تكوينه ، و من ثم فإن علاج تلك المشاكل و التي حالت دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، دفع الدول العربية إلى البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة ، مما أدى إلى إستغلال الدول المتقدمة لهذه الفرصة الثمينة لتحطيم أي جهود للتكامل الإقتصادي العربي، و تقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الأمريكية قدمت سوق الشرق الأوسط كبديل، واقترح الإتحاد الأروبي الشراكة الأورومتوسطية كبديل آخر.

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: العولمة.

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الرابع: التكامل في الوطن العربي كضرورة للإندماج في الإقتصاد العالمي.

المبحث الأول : العولمة

تعتبر العولمة معقدة وذات تأثير مزدوج سلبي و إيجابي على أبعاد الحياة إقتصاديا و سياسيا و إجتماعيا و ثقافيا، حيث تفرض تحديات كبيرة على المجتمعات، و يظهر تأثيرها بشكل أكبر من الناحية الإقتصادية و الثقافية بسبب مساسها المباشر بحياة الأفراد، و تتطلب العولمة عقلية متفتحة و نسبية للتعامل معها، ونظرا لسيطرتها على مجالات الحياة المختلفة، أصبح من غير الوارد تبني سياسة العزل أو القطيعة للتعامل معها، لذا فإن السياسة العقلانية المتوازنة هي السبيل الصحيح للتعامل معها.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم العولمة

أولا:النشأة

في البدأ لابد من الإشارة إلى إن ظاهرة عولمة الإقتصاد و تحرير التجارة ليست إكتشافا عربيا جديدا، و إنما الدولة الإسلامية و قبل أربع عشر قرنا نافذا أوجدت مجتمع إنسانيا متعايشا مع غيره، بل إن إنتقال التجارة و المال و العمال للكسب كان رائجا في ذلك الوقت و بلاقيود أو عوائق إدارية أو تشريعية، فإنتقال المسلمين بأموالهم و معارفهم و مهاراتهم و إستقبالهم لغيرهم في أمان وفق قواعد عادلة، أكد بشكل واضح أنه كان هناك تدويل حقيقي لعناصر الإنتاج و مفهوم ناجح وعادل للعولمة، فالعومة كظاهرة ترتبط بتطور الوعي الإنساني غير أن العولمة تتم اليوم في عالم يتسم بالتوزيع غير العادل للسلطة و الثروة و القوة العسكرية، لذا فإن القوى المهيمنة و المسيطرة عالميا قد حولت و أخضعت العولمة لمصالحها الذاتية[1].

و إن كان هناك إختلاف فيما قيل سابقا عن نشأة العولمة وما حدده و خططه الخبير (رولاند روسبون) في النشأة الأولية للعولمة من خلال تتبعه لمراحل تطورها وامتدادها عبر المكان و الزمان، فنقطة الإنطلاق في نموذحه هي ظهور الدولة القومية الموحدة، و بهذا يقول أن إنتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما أن هناك عاملان مكونان للعولمة يعتبران بالإضافة إلى عامل الدولة القومية هما "الأفراد و الإنسانية" ،فصياغة نموذجه من خلال التطور الزمني التاريخي يوصلك إلى الوقت الراهن بتقسيم لنشأة العولمة إلى خمسة مراحل هي[2]:

01/ المرحلة الجنينية (1500-1700): شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية في أروبا و إضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية.

02/مرحلة النشوء (1750-1870): وقد شهدت أروبا فيها تحولا حادا في فكرة الدولة المتجانسة و الموحدة، و نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، و زادت الإتفاقيات الدولية إلى حد كبير و بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأروبية في المجتمع الدولي، و الإهتمام بموضوع القومية و العالمية.

03/مرحلة الإنطلاق(1870-1920): و بدأت فيها عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية و محاولة تطبيقها، و حدث تطور هائل في عدد و سرعة الأشكال الكونية للإتصال، و ظهرت المفاهيم المتعلقة بالهويات القومية و الفردية.

1عمر عبد الله ،"**السوق العربية المشتركة السياج الواقي للاقتصاد العربي**" ، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار ، القاهرة ، 25 و 26 ماي 1997 ، ص 2 .

[2] مركز دراسات الوحدة العربية ،"**العرب و العولمة**" ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، أفريل ، 2000 ، ص 30 .

04/مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (1921-1965): شهدت خلافا و حروب فكرية حول المفاهيم و المصطلحات الناشئة و المتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الإنطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال و صور الحياة المختلفة، و فيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها إستعمال القنبلة الذرية على اليابان، و بروز دور الأمم المتحدة.

05/مرحلة عدم اليقين (1965 إلى يومنا هذا): حيث بدأت منذ الستينات و أدت إلى إتجاهات مختلفة و أزمات أيضا في التسعينات، و قد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، و تعمقت فيها قيم ما بعد المادية، كما شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة و إنتشار الأسلحة النووية و توسيع الشركات المتعددة الجنسيات و الحركات العالمية لرأس المال و الأفراد، و قد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة و ما بعدها مشكلات عديدة، منها تنوع في الثقافات و تعدد السلالات داخل المجتمع الواحد حيث أضحى النظام الدولي أكثر سلالة، فأصبحت معظم الشعوب تتغنى بها خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان.

ثانيا: مفهوم العولمة:

من الصعوبة حصر تعريفات محددة للعولمة و تفسيرها، إذ يمكن تعريفها على أنها:

يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "التعاون الإقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه إزدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال و الإنتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله[1]".

أما الأستاذ علي أحمد سليمان حيث يقول: "العولمة هي تحقيق للإندماج الدول النامية بدرجة أكبر و بفاعلية في الأسواق العالمية، كما يرى أن حقيقة العولمة تستمد من العلاقة المفترض أن تقوم بين الدول المتقدمة و الدول النامية ففي رأيه أن الإندماج لايقف عند تصدير السلع فقط، بل يتجاوز في الخدمات و رؤوس الأموال"[2].

و يعرفها محمد عبد الشفيع:"العولمة هي عملية صبغ الحياة الإقتصادية و الإجتماعية بالصبغة العالمية، فأي مجتمع قومي لا يستطيع الإنكفاء على ذاته اليوم و إنما لابد أن يدخل في علاقات مفتوحة و متعددة الأطراف مع بقية دول العالم، فحينما يدخل المجتمع القومي في تعاون مفتوح مع كافة الأطراف فإنه يجسد هذه الظاهرة العالمية الجديدة[3]".

إنطلاقا من مجموع التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول إزدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع و الخدمات، أو فيما يتعلق بإنتقال رؤوس الأموال أو في إنتشار المعلومات و الأفكارو الثقافات ،و ما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم و الشعوب بقيم وعادات و سلوكيات بعضها البعض.

المطلب الثاني: التحليل الإقتصادي لظاهرة العولمة و الآثار المترتبة عنها

[1] عوض بن سعيد المالكي ، "**أطروحة في العولمة**" ، كلية القيادة والاركان للقوات المسلحة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000 ، ص 5.

[2] محمد الكتاني، "**العولمة و الهوية**" ، اكادمية المملكة المغربية ، الرباط ، 1997 ، ص 91 .

[3] مؤيد عبد الجبار، "**العولمة الاعلامية**" ، الاهلية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2002 ، ص 48 .

أولا: أنواع العولمة الإقتصادية

إن المتتبع لتطورات العولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية و كذلك النمو السريع للإستثمار الأجنبي المباشر،و بصفة خاصة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل نظام الإتصالات بشكل كبير، بلإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع.

هذه المتغيرات يمكن أن نصنفها إلى نوعين رئيسيين هما:

01/عولمة الإنتاج:يلاحظ أنها تتم دون وجود أزمات مأساوية مثلما يحدث بالنسبة للعولمة المالية، و تتحق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و تقسم إلى إتجاهين هما[1]:

1/1:الإتجاه الأول و الخاص بعولمة التجارة الدولية:لقد زادت معدلات التجارة الدولية بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات ،حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية حوالي 9% سنة 1955، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5%، أما في سنة 2008 فقد تساوى تقريبا معدل نمو الناتج المحلي العالمي و معدل نمو التجارة العالمية حيث بلغا 3,2% و 3,3% على التوالي، و ذلك بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية التي مست القطاع الإنتاجي و السلعي التي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية و الخدمية العالمية.

2/1: الإتجاه الثاني و الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر: حيث يلاحظ أن معدل نمو الإستثمار الأجنبي زاد بمعدل أسرع و أكبر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كاد يصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات، و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من التغيرات في المجال المالي و الصناعي و التجاري، و لكن في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2008 عرفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا محسوسا، حيث سجلت إنخفاضا يقدر ب35% على خلفية الأزمة المالية العالمية.

02/العولمة المالية[2]: و هي الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل و إرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ،و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق رأس المال الأكثر إرتباطا و تكاملا.

وتتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي:

- ✓ المعاملات المتعلقة بالإستثمار في الأسواق المالية كالأسهم و السندات.
- ✓ المعاملات المتعلقة بالإئتمان التجاري و المالي و الضمانات.
- ✓ المعاملات المتعلقة بالبنوك و الودائع و الإقتراض و الودائع الأجنبية.
- ✓ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض و المنح.

[1] العالية الشرع ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

[2] محمد العربي ساكر ، "**محاضرات في الاقتصاد الكلي**" ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ،2006 ، ص 193 .

✓ المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي و تحولات الأرباح عبر الحدود.

ثانيا:أدوات العولمة الإقتصادية:

تطورت الأدوات بحيث أصبح تنظيم و تسيير الإقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية و الشركات العابرة للقارات بدل الدول، و حركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، و إندماج إقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي، كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الإتجاهات المستقبلية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.

01/الشركات المتعددة الجنسيات[1]:

لقد أصبح التطور الحاصل في أهمية الشركات المتعددة الجنسيات، "المنظم المركزي للأنشطة الإقتصادية في إقتصاد العالمي يتزايد تكاملا" كما يقول تقرير "الإستثمار في العالم 1992" الذي يصدر عن أمانة الأمم المتحدة، و يتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركة الواحدة تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، و تشير الإحصائيات على سبيل المثال أن الفروع و توابع الشركات متعددة الجنسية (الأمريكية المقر) تسيطر على 40% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، و إن 20% من عجز المزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع و توابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة.

02/الإقليمية الجديدة[2]:

مع مجموع التغيرات و التحولات، و مع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الجديدة على نحو واضح، إحياء لأفكار الستينات، و لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة و إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية، و إنطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الإقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا و السوق المشتركة الجنوبية في أمريكا الاتنية بين الأرجنتين و البرازيل و الأرجواي و بارجواي.

وقد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، إنطلاقا من أن الدول الصناعية رغم القوة الإقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حدة، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة (لوحدها منفردة)، على مواجهة ظروف المنافسة مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، و إنها إذا أرادت أن تضاعف في فرصتها في إحتلال مواقع جديدة في السوق العالمية فإن مقتضيات ذلك هي بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها و السيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى،و تعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل و تقسيم العمل الدولي، و الإستثمارات و التجارة و أنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إجاد نوع من ترابط بين هذه التكتلات.

ثالثا: الاثار المترتبة عن العولمة:يمكن القول أن للعولمة آثار عديدة مست مختلف جوانب الحياة و التي نذكر منها مايلي[3]:

1/ التأثير السياسي للعولمة: ويتمثل فيما يلي:

---

[1] المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ،"**التحولات العلمية و مستقبل الوطن العربي في القرن 21"** ، دمشق ، 2000 ، ص ص (133 - 134) .

[2] حشماوي محمد ، "**الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"** ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص ص (93 - 94) .

[3] انظر الى : - سامي عفيفي حاتم ، "**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (26 -28) .

- عماد يونس ،" **العولمة تاريخ - ابعاد**" ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،2005 ، ص 56 .

- "**العولمة**" ، تاريخ الاطلاع :2013/01/15 ، نقلا عن : www.cotobarabia.com

- ✓ تراجع مفهوم السيادة، فبعد أن كانت الدول تعتصم بحقها في سن قوانين وطنية نافذة لا تعطيها قوانين أخرى، أصبح فرع القانون الدولييقضم من مجالات القوانين الوطنية بصورة مستمرة و يتعاظم هذا الإستقطاع مع قوة مسار العولمة.
- ✓ عدم القدرة على إدارة الإقتصاد و المجتمع و الأفراد و الإعلام بسبب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات في هذا العصر، و التي إصبحت لها قوة كبيرة في القرارات المتعلقة بسيادة و سلطة الدولة، فأصبحت تسيطر على العملية الإقتصادية سواءا داخليا أو خارجيا أي على المستوى العالمي ككل.
- ✓ تعميق العولمة للتناقض الحاصل بين مفهوم الدولة الضعيفة و مفهوم الدولة القوية، و التي يسعى النطام اللبرالي جاهدا لتكريسها في ظل العولمة.
- ✓ إضعاف و تهميش الدول الفقيرة و تجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي، إستمرار تأمين المواد الخام، و إقامة القواعد و الأحلاف العسكرية وفق ماتحدده توجهات و المخططات.

2/ التأثير الإقتصادي للعولمة: و يتمثل فيما يلي:

- ✓ زيادة حركة التجارة العالمية فمن أهم الآثار الإقتصادية للعولمة تحويل العالم إلى سوق واحدة نتج عنه زيادة حجم الصادرات عبر العالم حتى وصلت إلى ما نسبته 9,2% سنة 2006، لينزل إلى ما معدله 3,3% سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.
- ✓ زيادة حركة الإستثمارالخارجية، فمثلا أقام اليبانيون العديد من المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية كإستثمار خارجي حتى لاتعيقهم القيود التي تضعها تلك الدول على الصادرات إليها، و لتتجنب تكاليف النقل الباهظة و الإقتراب أكثر من المواد الخام.

الفصل الثالث التحديات الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي

- ✓ فرض مركزية الصناعة و تطويرها في الدول المتقدمة، مما سيقضي على الصناعات الناشئة في الدول النامية التي لن ترقى إلى مستوى منافسة الإنتاج الصناعي المتطور خاصة في ظل إلغاء الحواجز الجمركية.
- ✓ إنفتاح النظم المالية العالمية و التي أصبح لها القدرة على جذب الإستثمار الأجنبي خاصة بعد أن ألغت الدول الغربية سقوف أسعار الفائدة، مما سمح بجذب الكثير من المستثمرين الأجانب ،و بالتالي أصبحت النظم المالية أكثر إنفتاحا من ذي قبل.

3/ التأثير الإجتماعي: و تتمثل في:

- ✓ كان لتوسع السوق العالمي شديد الإرباك للكثير من الأفراد و المجتمعات و بتأثيرها إضطر الكثيرون للهجرة طلبا لحياة أفضل، و كانت الكثرية من الدول النامية و خاصة النازحين من الأرياف نحو المدن بسبب تحسن المعيشة في المدن و صعوبتها في الأرياف.
- ✓ قد تكسب العولمة جريمة صفة العالمية مثلما تفعله بشأن تهريب المخدرات و تبييض الأموال، فهناك ما يقرب 100 بليون دولار من أموال تجارة المخدرات كان يتم غسلها كل عام في أروبا و أمريكا طول العقد الماضي.
- ✓ تعمل العولمة على هيمنة ثقافة واحدة و هي ثقافة المجتمع الغربي، و هذا قد يؤدي إلى مخاطر طمس الثقافات الأخرى إذا ما كانت غير قادرة على المنافسة و التطوير.

- ✓ كما أن فتح الأسواق أمام المتوفقين عمليا سوف يزيد من كفاءتهم، وفي الوقت ذاته يعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق مزيد من التفوق.

المطلب الثالث: علاقة العولمة بالتكتلات الإقتصادية الإقليمية و تأثيرهما على إقتصاديات الدول العربية

أولا: علاقة العولمة بالتكتلات الإقتصادية الإقليمية:

تظهر التجارب الحديثة في العالم ان هناك تكاملا بين التكتلات الإقليمية و العولمة، حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الإندماج الإقليمي إلى المزيد من الإندماج في الإقتصاد العالمي، كما تؤدي سياسات الإندماج العالمي إلى المزيد من الإندماج للإقتصاديات الإقليمية، كما تنطلق العولمة من مقولة أن التكتل الإقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي الوطني، حيث يؤدي إنفتاح السواق و إزالة القيود أمام حرية التجارة و تشجيع رؤوس الأموال للإستثمار عبر الحدود، إلى زيادة كفاءة إستخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية على أفضل وجه و تحسين معدلات النمو الإقتصادي، و مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الإقتصاد و عولمة التجارة و إطلاق حرية السوق و المنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول و ذلك لفتح الأسواق و تدفق أنواع الإستثمار و اليد العاملة و تسهيل حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و تنسيق السياسات الإقتصادية و المالية بين الدول العضاء في التكتل و توفير الحماية من ضرر المنافسة الإقتصاديات الأخرى و زيادة القوة التفاوضية في ظل الإنفتاح الإقتصادي العالمي، و من هنا يمكن القول أنه أصبح

الإندماج أو الإنتماء في تكتل إقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمرا ضروريا للحد من آثار العولمة و ذلك عن طريق حماية إقتصادياتها من المنافسة الأجنبية، و تعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تضع حواجز بينها و بين باقي دول العالم و هو ما يعكس ما تنادي به العولمة الإقتصادية بالتحرير على المستوى العالمي و ليس على المستوى الإقليمي، كما أن للتكتلات الإقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العولمة هي نتاج التجارة العالمية مما يجعلها أمرا واقعيا ينبغي التعامل معه[1].

إن كل من العولمة و التكتلات الإقتصادية تعملان ضمن إطار نظام إقتصادي عالمي واحد ، وبالتالي لابد من وجود تداخل في وظائف كل منها يتمثل في[2]:

- ✓ بالعودة إلى تاريخ العولمة نجد أنها إنطلقت منذ هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الإقتصاد العالمي ،و نتيجة لذلك كان لها النصيب الأكبر في تغيير معالم هذا النظام و في سعي القوى الدولية الأخرى لذلك و خاصة الإتحاد الأروبي للتخلص من الهيمنة التي فرضتها أمريكا، قامت بإنشاء تكتل إقتصادي في سبيل دعم موقعها في النظام الإقتصادي.

[1] لطف الله امام صالح ، **"التحولات المعاصرة و الكيان الاقتصادى المصرى"** ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، مصر ، 2002 ، ص 46 .

[2] مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة" ، تاريخ الاطلاع 2013/01/26 ، تقلا عن :www.yemen_ nic.org.

- ✓ يؤدي كل منها إلى تحجيم دور الدولة و سلطتها الوطنية، و كلاهما يعبرعن ضعف الدولة القومية و عجزها عن القيام بوظائفها الإقتصادية التقليدية، حيث يدعوا كل منها بالخصوص إلى توحيد الإقتصاد العالمي.
- ✓ كل منها يدعوا إلى تبادل المنافع و زيادة معدلات النمو الإقتصادي للدول المتكتلة، و العولمة من خلال المزايا التي تمنحها للدول المنتمية أو المنخرطة في النظام الإقتصادي العالمي.
- ✓ تسعى كل من العولمة و التكتلات الإقتصادية إلى إفساح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر في سبيل ممارسة النشاط الإقتصادي داخل التكتل، و عملية الإندماج بين المؤسسات و الشركات الإقليمية هي ظاهرة تحدث في إطار كل من العولمة و التكتلات.
- ✓ تظهر التجارب الحديثة أن هناك تكاملا بين التكتلات الإقتصادية الإقليمية و العولمة، حيث تنشأ بينهما عملية تبادلية يؤدي الإندماج الإقليمي للمزيد من الإندماج في الإقتصاديات الإقليمية.
- ✓ مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الإقتصاد و عولمة التجارة و إطلاق حرية السوق و المنافسة ، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول و ذلك لفتح الأسواق و تدفق أنواع الإستثمار و تسهيل حركة رؤوس الأموال و تنسيق السياسات الإقتصادية و المالية ، بين الدول الأعضاء في التكتل و توفير الحماية من ضرر منافسة الإقتصاديات الأخرى و زيادة القوى التفاوضية في ظل الإنفتاح الإقتصادي العالمي ،حيث أصبح الإنتماء إلى أي تكتل إقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمرا ضروريا و ذلك عن طريق حماية إقتصادياتها من المنافسة الأجنبية.

خلاصة لما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة تكاملية متشعبة و معقدة بين ظاهرة العولمة و التكتلات الإقتصادية، حيث يمكن أن نعتبر أن العولمة في مفهومها و من أهدافها جعل العالم كتلة إقتصادية واحدة و ذلك عن طريق إزالة كل الحواجز الجمركية و تحرير التجارة، فإن التكتلات الإقتصادية تساهم بشكل مباشر في تنمية ظاهرة العولمة حيث أن التكتلات تحقق أهدافها، و إذا إعتبرنا أن العولمة ظاهرة عالمية تهدف إلى السيطرة ، خاصة سيطرة الدول القوية و الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية، هنا تلجأهذه الدول إلى تكوين تكتلات للتصدي لهذه المظاهر السلبية كنتيجة حتمية للدفاع عن مصالحها و سيادتها، و إذا نظرنا للعولمة من جانب أنها تهدف إلى تحقيق التنمية و التطور و النهوض بالإقتصاد العالمي فيجب تكوين تكتلات إقتصادية للحصول على أكبر قدر ممكن من ميزات العولمة الإيجابية و تجنب آثارها السلبية.

ثانيا: تأثير العولمة على إقتصاديات الدول العربية

إن أكثر ماتخشاه الدول العربية من ظاهرة العولمة هو أن تطغى الناحية المادية على القيم الروحانية و الخلقية و الإجتماعية، و هذا تحد كبير يواجه الأمة العربية، كما أن ظاهرة العولمة لم تعد ظاهرة إقتصادية أو تجارية بقدر ما أضحت هما و هاجسا وطنيا و قوميا من ناحية الأمن السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي[1] ، و لكن على العموم هناك رأيين حول المدى الذي ستذهب إليه العولمة في التأثير على عملية صنع القرار في الدولة، رأي يعتقد أن العولمة ستؤدي آجلا أو عاجلا إلى إزالة أسباب الخلافات بين الدول تحت تأثير متغيرات متعددة أهمها على الإطلاق إنحصار دور الدولة

[1] حربي موسى عريقات ، **" التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي"** ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن ، 20 - 22 سبتمبر 2004 ، ص 325 .

القومية بإعتبارها السبب الأعظم في نشوء النزاعات الدولية، و رأي يؤمن بأن العولمة لن تؤثر إلى درجة حاسمة في قضية النزاعات الدولية و يستند هذا الرأي إلى التجربة التارخية التي تؤكد أن جميع مراحل العولمة إنتهت أو توقفت لفترة بسبب تفاقم النزاعات بين الدول و كمثال على ذلك الحرب العالمية الثانية ،و يضيف أنصارهذا الرأي أسباب أخرى أهمها أن الدولة ليست في الطريق إلى الإنحصار في ظل العولمة ،حيث أثبتت الطبقة السياسية أنها دائما قادرة على إستعاب و تطويع العولمة لخدمة مصالحها و ليس العكس[1].

كما يمكن القول أنه في ظل العولمة ستخضع الأقطار العربية إلى قرارات سياسية أكثر منها إقتصادية تتخذها مؤسسات دولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ،التي تعكس كلها هيمنة أقطار الشمال على أقطار الجنوب، و لأن الدول العربية لا تتشارك في إدارة هذه المؤسسات فإن الهيكل المؤسسي لهذه الأخيرة يعكس مصالح و رغبات و أهداف أقطار الشمال أكثر مما تعكسه من ذلك بالنسبة للأقطار العربية ، كما أن المشكلات و الأزمات الإقتصادية التي

تتعرض لها دول الشمال مثل التضخم وإنهيارات أسواق المال و النمو الإقتصادي الضعيف أحيانا ،قد تنعكس سلبا على الدول العربية مما يزيد من تبعيتها و يفاقم من تخلفها[2].

كما ستتعرض الأسواق و المؤسسات المالية خاصة الأجهزة المصرفية في البلدان العربية، إلى منافسة شديدة نتيجة إنضمامها إلى الإتفاقية العالمية للتجارة و الخدمات التي تم التوصل إليها عام 1997، و التي بموجبها وافقت سبعون دولة على فتح أسواقها المالية للمنافسة الخارجية، و إذا أضفنا إلى ذلك الحجم الهائل من الديون الأجنبية التي تنوء البلدان بحملها، فإن حرية حركة رأس المال خاصة منه القصيرة الأجل ستزيد من الأعباء المالية و مخاطر عدم الإستقرار الإقتصادي المحلي فيها، و يقصيها في النهاية عن أسواق المال العالمية و يحد من الإستثمار الأجنبي فيها[3].

و يمكن إيجاز أهم الآثار التي تحدثها العولمة فيما يلي:

- ✓ تباطؤ النمو الإقتصادي العربي و زيادة معدلات البطالة.
- ✓ زيادة معدلات الفقر و تدهور المستوى المعيشي.
- ✓ إرتفاع مستوى الأسعار وإتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء.
- ✓ بروز ظاهرة تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية.

لذلك و حسب ما إستنتجه أحد المفكرين الإقتصاديين الدكتور عبد المنعم سيد علي: "على الدول العربية مواجهة العولمة بشكل جماعي و ليس فردي و ذلك من خلال تكامل إقتصادي عربي كامل و

---

[1] جميل مطر ، "**العلاقات بين الدول العربية الخليجية و الدول العربية غير الخليجية: اطار للتفكير في الواقع و المستقبل**" ، قاعدة بيانات المكتبة المركزية ، جامعة اليرموك ، الاردن ، تاريخ الاطلاع : 2013/03/27 ، ص 151 .

[2] عبد المنعم سيد علي ، "**الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية - متابعة و تقويم -** "، بحث مقدم في ندوة جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية، قسم الدراسات ، بيت الحكمة ، بغداد ، ماي ، 2001 ، ص 45 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 46 .

موحد و قوي، و ليس من خلال تكتلات إقليمية كالشرق الأوسطية ،أو تكتلات دولية كالشراكة الأورومتوسطية، و هذه طبعا من مظاهر العولمة"[1].

ثالثا: تأثير التكتلات الإقتصادية على إقتصاديات الدول العربية

إن تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية في النصف الأخير من القرن العشرين بشكل لافت للإنتباه، جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، بل و حتى الدول الأكثر تقدما تحرص كل الحرص على وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات و ذلك من أجل حماية مصالحها الإقتصادية ، فقد أضحت قوة تأثيرها على الإقتصاد العالمي تزداد بشكل كبير.

إذ من المرجح أن تزداد فرص التجارة من خلالها عندما تكون إقتصاديات الدول الأعضاء متنافسة و لديها موارد طبيعية مختلفة ،و هنا يقوم التخصص على أساس الميزة النسبية بدوره في تنمية التجارة بين أطراف التكتل ،غير أنه عندما تكون

هياكل الإنتاج و الموارد الطبيعية متماثلة بين البلدان الأعضاء فلن يكون هنالك معنى لقيام هذا التكتل ،و هذا ما يحدث مع البلدان العربية إذ كلما أرادت أن تنشئ تكتلا فيما بينها كان يقف هذا العامل كسبب في إفشال تطوره.

و من أهم التأثيرات على الدول العربية نجد[2]:

- ✓ أن هناك تنسيق يحدث بين التكتلات العملاقة في أروبا و أمريكا الشمالية و آسيا على إقتسام أسواق العالم خاصة في الدول التي لم تتكتل بعد مثل الدول العربية.
- ✓ تكوين التكتلات الإقتصادية يعني وجود إتجاه قوي نحو الإندماج الإقليمي، و الذي يؤدي إلى نظام جديد تتضاءل فيه أهمية الإقتصاد المنفرد للدولة الواحدة، و هي سمة تمتاز بها إقتصاديات الدول العربية، فاتساع الإقليم الإقتصادي يضمن زيادة معدلات النمو و تحقيق مكاسب كبرى من التجارة الدولية.
- ✓ إنخفاض حجم صادرات الإقتصاديات العربية إلى دول التكتلات الكبيرة المتقدمة للحماية التي تفرضها هذه التكتلات الإقتصادية،و خصوصا على السلع الصناعية و البتروكيماويات، فهناك 15 دولة عربية غير نفطية تعتمد على صادرات المواد الخام و المواد الغذائية و المواد المصنعة، هذه الدول ستتأثر كثيرا نتيجة الإجراءات الحمائية من قبل التكتلات الإقتصادية

[1] " **مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة**" ، www.yemen-nic.org ، مرجع سبق ذكره .

[2] انظر الى : ـ حلمي وهيبة ، بالمقدم مصطفى ، " **تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية**" ، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق ، الأغواط ، 17 ـ 19 افريل 2007 ، ص 297 .

ـ وفيق حلمي الآغى ، إيهاب ، "**بحث بعنوان التكتلات الاقتصادية و التجارة الدولية و التكامل الاقتصادي العربي**" ، جامعة الازهر ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، غزة ، سبتمبر ، 2006 ، ص 10 .

*اتفاقية بازل عبارة عن لجنة استشارية فنية استرشادية ، قرارتها و توصياتها ليست الزامية اما معاييرها فتتمثل في وضع الحد الادنى لرأس المال للحد من مخاطر الائتمانية ، تعميق الاهتمام بنوعية الاصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها للاصول أو الديون المشكوك في تحصيلها ، وضع أوزان ترجيحية لدرجة المخاطر تندرج عند حساب معيار كفاية راس المال و الهدف من هذا الأسلوب الترجيحي هو تحقيق التفرقة بين نوعية الاصول الجيدة من الرديئة.

الكبيرة، وكذلك صناعة البتروكيماويات من دول الخليج و ليبيا ستواجه قيودا لدى دخولها أسواق الإتحاد الأروبي.

- ✓ إنفتاح الأسواق من طرف واحد.
- ✓ فرض مواصفات من قبل التكتلات الإقتصادية الكبيرة على صادرات الدول العربية، و التي لاتملك توفيرها لعدم وجود التقنية الازمة لذلك.
- ✓ الحد من تصدير التقنية إلى الإقتصاديات العربية و جعلها مرتبطة بمنتجات التكتلات الإقتصادية الكبيرة و المتقدمة.
- ✓ تقييد نشاطات المصارف بمختلف فروعها المملوكة للإقتصاديات العربية في داخل التكتلات الإقتصادية، مثل الإتحاد الأروبي الذي يطبق أنظمة جديدة تحد من دور المصارف الأجنبية طبقا لمعايير إتفاقية بازل*.

بالإضافة إلى الآثار السابقة نجد آثار أخرى نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ إنخفاض حجم المساعدات المالية و الإنمائية المتقدمة للدول العربية نتيجة لتحويلها إلى دول أروبا.
- ✓ إنخفاض حجم التدفقات المالية بهدف الإستثمار في الدول العربية و إنتقالها إلى دول أروبا الشرقية.
- ✓ زيادة حجم البطالة في الدول العربية نتيجة تشديد قيود الهجرة و عودة العمالة المهاجرة للدول المتقدمة بهدف العمل إلى تلك الدول بعد إستبدالها بعمالة من داخل دول المجموعة.
- ✓ إنخفاض حجم صادرات الدول العربية إلى الدول المتقدمة نتيجة الحماية التي ستفرضها على سلعها النهائية.
- ✓ فرض مواصفات على صادرات الدول العربية إلى الدول المتقدمة حيث لاتملك الدول العربية توفيرها لعدم توفر التقنيات اللازمة لذلك.

إن مثل هذه الأثار لابد أن تنعكس على الأداء الإقتصادي العالمي، و مجابهتها لاتتم بصورة منفردة كما هو حاصل الآن، و على الرغم من أن هناك مجهودات تبذل للوقوف على آثارها السلبية عن طريق إقامة تكتلات إقتصادية عربية، إلا أن بعضها قائم فقط بالإسم و البعض الآخر يعمل ببطء، و الدليل على ذلك حجم المبادلات التجارية الضعيفة بين الدول العربية سواء المنضوية في تكتل مجلس التعاون الخليجي ، أو إتحاد المغرب العربي، أو منطقة التجارة الحرة العربية...إلخ، أو بين الدول العربية بصفة عامة.

المبحث الثاني: مشروع الشرق أوسطية

[1] انظر الى : ـ سعيد النجار، "**الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**" ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص169.
ـ سعد سليم السالم السهيلي الحربي، "**أهمالاتجاهات الاقتصادية الحديثة**" ، اطروحة دكتوراه ، كلية القيادة و الاركان للقوات المسلحة ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص 30 .

منذ تسعينات القرن الماضي و العالم بأسره يعيش تحولات جذرية في العلاقات الدولية ، و أن خارطة الطريق التي أعدتها أمريكا حسبما يتجلى في الواقع العملي لم تكن مختصرة و محددة للمشكل و الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، و إنما العالم بأسره تعاد صياغته بأيد أمريكية، صياغة بدأت تظهر بوادرها في العراق و لم تكن تدخلات أمريكا وليدة الساعة و إنما قد أعد لها منذ ربع قرن لتشمل مساحات العالم بأسره و تلقي بضلالها على التوازنات الدولية كلها.

المطلب الأول: ماهية مشروع الشرق الأوسط

أولا: الخلفية التارخية لمفهوم الشرق الأوسط

لقد إستخدم هذا المفهوم بشكل أوسع من طرف القوى الإستعمارية الأروبية أثناء الحرب العالمية الأولى ،بعد ظهور الوعي القومي العربي إثر تقهقر رجل أروبا المريض "تركيا" ،و خاصة بعد رفض سياسات التتريك من قبل المجتمعات العربية، فبعد أن

تبين إنسحاب الدولة العثمانية كلية تبدأ التسويق لمشاريع مناطق النفوذ البريطانية و الفرنسية الإستعمارية و إتفاقيات و معاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي.

و الملاحظ لهذا المشروع سيرى أن الأمريكيين و الإسرائليين قد ربطوا عملية التسوية السياسية بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط، فسعيهم نحو إقامة منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل و البلدان العربية بإعتبارها المرتكز الرئيسي للترتيبات الإقتصادية الشرق الأوسطية الجديدة، و بإعتبار أن المبادلات التجارية توحد الشعوب و تخلق أنماطا في الإعتماد المتبادل و نسيجا في المصالح المشتركة، كل هذه الترتيبات تأتي في نطاق سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإرساء نظام إقليمي جديد للمنطقة يحقق لإسرائيل الأمن والإستقرار بعدما كانت دولة مرفوضة لتكون دولة شرعية معترف بها،و يعتبر شمعون بريز- رئيس الوزراء الإسرائيلي من أبرز منظري هذا المشروع وقد تمكنت إسرائيل من تحقيق تقدم في العلاقات في المجال الإقتصادي بتوقيع معاهدة سلام مع الأردن سنة 1994[1]، و قد تم تحديد مراحل إنجاز مشروع الشرق الأوسطي من خلال ثلاث مراحل و هي[2]:

المرحلة الأولى: إقامة تجمع إقتصادي ثلاثي يضم الأردن، فلسطين، إسرائيل و يتضمن قيام تعاون في مجالات النقل و السياحة و الكهرباء و المصارف.

المرحلة الثانية:تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين مصر و إسرائيل و فلسطين و الأردن و سوريا و لبنان و تنتهي الترتيبات في العام 2010.

المرحلة الثالثة: تهدف إلى توسيع منطقة التعاون بالإضافة إلى دول التبادل الحر يتم ضم بلدان مجلس التعاون الخليجي ،و هذه المرحلة ستؤدي إلى ربط سرا بين الحياة الإقتصادية العربية بإسرائيل في أغلب المجالات.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، **"مشروع الشرق الاوسط الكبير"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 45.
[2] محمود عبد الفضيل ، **"مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية "** ، مجلة دراسات المستقبل ، العدد 179 ، جانفي 1994 ، ص 108 .

و في هذا الصدد تم عقد عدة مؤتمرات إقتصادية كآلية لتحقيق الشرق الأوسطية و من أهمها[1]:

- ✓ مؤتمر مدريد 1991: و تم التوصل فيه إلى إتفاق بين الأردن و إسرائيل على جدول أعمال و إعلان نيات التعاون.
- ✓ إتفاق أوسلو 1993:إعتبر هذا الإتفاق كآلية لتدعيم العلاقات العربية الإسرائلية و منه تسريع تنفيذ المشروع.
- ✓ مؤتمر الدار البيضاء 1994: تم وضع الأسس و الأطر العامة للعلاقات الإقتصادية العربية الإسرائلية و التي أنهت المقاطعة العربية الفعلية لإسرائيل.
- ✓ مؤتمر عمان 1995: تم تبيين الإتجاه الحقيقي الذي تسلكه العلاقات العربية الإسرائلية نحو إرساء مبدأ التعاون و التكامل التنموي الحقيقي في المنطقة.

- ✓ مؤتمر القاهرة 1996: نوقشت من خلاله مسألة التعاون العربي-العربي و العربي -الدولي حيث تم من خلاله تكثيف التمثيل الإقتصادي و التجاري متمثلا في رجال الأعمال و تقليص التمثيل الدبلوماسي.
- ✓ مؤتمر دافوس بالأردن 2003: إعتبر بمثابة إستكمال لعملية إعادة فك و تركيب المنطقة بما يصبى في النهاية في خدمة الأهداف و الرؤى الأمريكية و الإسرائلية لمستقبل المنطقة.

من خلال هذه المؤتمرات يظهر جليا أن تحقيق الأهداف و المخططات التي وضعتها كل من إسرائيل و أمريكا قد أخذت طريقا إلى التنفيذ في بعض البلدان العربية، فآلية عقد المؤتمرات تهدف إلى زيادة نفوذ القطاع الخاص و قطاع رجال الأعمال، بحيث يتم تكوين تعاون قوي داخل كل نظام سياسي في المنطقة و في الوقت نفسه يزيد تفاعل أعضاء هذه الفئة بعضهم ببعض مع فئة المستثمرين الأجانب، و ستتصاعد عملية التعامل تدريجيا إلى أن يتحول الشرق الأوسط بأكمله إلى سوق مشتركة يكون مركزها في تل أبيب.

ثانيا: تعريف الشرق الأوسطية

قبل التعرض لمفهوم الشرق الأوسط يجب التمييز بين المصطلحات التالية[2]:

الشرق الأدنى:يضم كل الدول العربية بمافيها تركيا.

الشرق الأقصى:و هو يشمل الصين و اليابان و الهند الصينية و كوريا و ماجاورها.

الشرق الأوسط: يضم كل الدول العربية بالإضافة إلى إيران و باكستان و أفغانستان و دول آسيا الوسطى.

و يمكن تحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية البحتة بأنه: "يتوزع على ثلاث قارات و الفواصل بينها من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى إختفاءه،و مضيقي الدردنيل و البوسفور بين آسيا وأروبا،و قناة السويس بين آسيا و إفريقيا، ومضيق جبل طارق بين أروبا و إفريقيا[1]."

[1] محمد الصادق الهاشمي ، "**الاحتلال الامريكي و مشروع الشرق الاوسط تداعياته و نتائجه**" ، مركز العراق للدراسات ، العراق ، 2005 ، ص 19 .

[2] يحياحمد الكحكي ،"**الشرق الاوسط وصراع العولمة**" ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2002 ، ص ص (124 - 125).

إهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي بالمنطقة العربية بعد إنسحاب القوات البريطانية و الفرنسية منها و خلال عقدي الستنات و السبعينات، عمدت الدبلوماسية الأمريكية إلى الإعتملد على حلفائها المحليين و بخاصة السعودية و الكويت في تعزيز مصالحها بالمنطقة العربية ما عرف "بمبدأ نكسون"*، و بعد الثورة الإيرانية إلتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أقطار الخليج العربي و عرف حينها "بمبدأ كارتل"**، إلا أن التواجد الأمريكي في المنطقة لم يكن تواجدا

عسكريا فقط بل كان يرا منه تحقيق تعاون أمريكي عربي يستهدف التنمية الإقتصادية في المنطقة و ينافس بذلك الإتحاد الأروبي الذي يمارس توسعا مخططا في المنطقة العربية.

ثالثا: أهداف السوق الشرق الأوسطية

تتمثل أهداف السوق الشرق الأوسطية في النقاط التالية:

1/ الأهداف الخفية:و تتمثل في[2]:

- ✓ تذويب الهوية العربية و إضعاف النظام العربي تمهيدا لإلغاءه في نظام يسمى نظام الشرق أوسطية.
- ✓ تحقيق جزء من الإستراتجية العربية الطويلة المدى و التي ترتبط إرتباطا و ثيقا بالعملية السلمية وتقبل الشعوب العربية للعملية السلمية.
- ✓ العمل على تجاوز الإعتبارات القومية و الوطنية و عدم الإعتداد بالإنتماءات العربية في إيطار العروبة و الإسلام.
- ✓ إستخدام المنطقة كأداة رئيسية لأمريكا في صراعها القادم مع الدول الصناعية المنافسة و هو الصراع الذي يتوقع أن يكون محور العلاقات الدولية في هذا القرن.
- ✓ قيادة إسرائيل للمنطقة كقوة عظمى مدعومة أمريكيا و تتمتع بتفوق عسكري يمكنها من فرض هيمنتها أمنيا و سياسيا وإقتصاديا على كامل المنطقة، مع التركيز على جعل إسرائيل بوابة العبور.
- ✓ إيجاد دور مركزي لإسرائيل في تحديد صياغات و ترتيبات الأمن الإقليمي كالدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي ثم توجه أرصدته نحو أروبا و أمريكا.

2/ الأهداف الظاهرة: و تتمثل في[3]:

- ✓ تحفيز التجارة و تطوير الأعمال المحلية و زيادة فرص العمل من خلال منطقة التجارة الحرة بين الشرق الأوسط و الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ المساعدة في تحسين الجودة و تشجيع الإستثمار و تسهيل خلق المؤسسات.
- ✓ ترقية المجتمع المدني و تعزيز دولة القانون و التعددية الإعلامية.

---

[1] معين حداد، "**مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا و الجيوبوليتيكا**" ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 33 ، سبتمبر 1994 ، ص 41.
* قائم على التركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا على الأدوات الإقتصادية كبديل عن الأدوات العسكرية .
**اعلنته الحكومة الامريكية في جانفي 1990، يعتمد على اساس تشكيل قوات للانتشار في المنطقة و التدخل السريع .

[2] محمد عبد الله منشاوي ،"**الشرق اوسطية**" ، تاريخ الاطلاع : 2013/02/27 ، نقلا عن : www.manshai.com
[3] عبد القادر رزيق المخاديمي ، " **مشروع الشرق الاوسط الكبير**"،مرجع سبق ذكره ، ص 53.

- ✓ تحسين البرامج الدراسية و تمكين الجميع من التمدرس و تأهيل الطاقات البشرية أيضا لخوض وظائف التجارة و السوق.
- ✓ تقوية أنظمة البنوك التجارية في المنطقة لمساعدتها في زيادة فرص الحصول على رأس مال المشاريع الصغيرة و المتوسطة ،من خلال المساعدات التقنية و ذلك من خلال برنامج الشراكة من أجل التميز المالي.
- ✓ تقوية شبكة التواصل مابين النساء العربيات في المجالات القانونية من خلال المؤتمرات القضائية.

المطلب الثاني: مشاريع النظام الشرق الأوسطي و موقف العرب منها:

أولا: مشاريع النظام الشرق الأوسطي:

يقوم النظام الشرق الأوسطي بإنجاز عدة مشاريع لربط الإقتصاديات العربية بالإقتصاد الصهيوني و هو ماتناولته المحادثات المتعددة الأطراف و في مختلف المجالات[1]:

- ✓ منذ إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين إسرائيل و الأطراف العربية و حتى الآن ،فإن إسرائيل قد جنت ثمارا على المستوى العملي تمثلت برفع المقاطعة العربية و بذلك فقد وفر لها ذلك 40 مليار دولار سنويا حسب إحصائية وزارة التجارة الإسرائيلية ،و سيزيد بالتالي حجم التجارة الخام الإسرائيلية بـأكثر من 20%.
- ✓ تأسيس صندوق مالي قوامه 30 مليار دولار سنويا لمدة عشر سنوات، و هذا بعد زيارة السادات للقدس في عام 1977 حيث سينصرف هذا الصندوق إلى تمويل مشاريع إقتصادية و علمية و ثقافية لأعضاء هذا التكتل الإقليمي.
- ✓ المطالبة بإقامة بنك في الشرق الأوسط يديره أشخاص من المنطقة.
- ✓ إقامة مشاريع تهدف إلى تأسيس بنى تحتية (شبكات، طرق، طاقة) لتحقيق عملية التشابك الإقتصادي بين العرب و إسرائيل ،و قد تم رصد حوالي 4 مليار دولار كتكاليف لإنجاز هذه المشاريع.
- ✓ إقامة مشاريع سياحية بإشراك كل من مصر و الأردن و إسرائيل، و يندرج هذا في التعاون الشرق الأوسطي و مثال ذلك مؤسسة الشرق الأوسط و المتوسط للسفر و السياحة.
- ✓ الإتفاق بين مصر و إسرائيل على إنشاء أكبر و أحدث معمل لتكرير النفط في الشرق الأوسط برأس مال يبلغ 1,2 مليار دولار، يسمى هذا المشروع "بميدور" تشارك فيه إسرائيل بنسبة 20% و مصر بنسبة 80%.
- ✓ و في مجال الطاقة هناك عدة مقترحات لمشاريع في مجال توليد ونقل الطاقة، كمشروع قناة ما بين البحرين لربط البحر الميت و خليج العقبة، الذي يسهم في توليد الطاقة الكهربائية الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية في المنطقة.
- ✓ إضافة إلى هذه المشاريع فإن هناك مشاريع أخرى حول إنشاء جامعة للمنطقة و مصارف إقليمية و مجمعات صناعية مشتركة و علاقات سياحية، لا مجال للحديث عنها لأنها تبقى مجرد مشاريع لم يتم الإتفاق عليها بعد.

[1] "**النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد**" ، تاريخ الاطلاع ، 2013/02/28 ، نقلا عن : www.almoslim.net

ثانيا: موقف العرب من مشروع الشرق أوسطية[1]

إختلف العرب في إتخاذ موقف موحد إزاء هذا المشروع فقد إنقسموا بين تيار رافض قطعا فكرة السوق الشرق أوسطية، و تيار موافق على المشروع، و تيار أخر وسطي إذ لايعارض إقامة نظام عربي جديد مع ضرورة مراعاة بعض الجوانب الحساسة للوطن العربي.

1/ تيار رافض للشرق أوسطية:

يستندون في رفضهم للمشروع على مبدأ السيادة و إستقلالية القرار و رفض الإصلاحات من الخارج و ماشابه ذلك، و يعتبرون أيضا أن الشرق أوسطية مشروع غير عربي و هو مفروض عليهم أن يثبت الكيان الصهيوني في المنطقة العربية ككيان إستيطاني و عنصري على حساب الأرض و الحقوق الوطنية و القومية و الدينية للعرب و المسلمين ،و جعله المركز و القائد المهيمن على المنطقة لنهب مواردها و ثرواتها على غفلة من شعوبها، لذا يطالب هذا التيار بضرورة إجاد بديل آخر و هو إقامة سوق عربية مشتركة.

2/ تيار موافق و مرحب بفكرة الشرق أوسطية:

يؤيد هذا الفريق الفكرة على إعتبار أنها أفضل طريق للتغيير السلمي في المنطقة العربية بعيدا عن الحروب الدموية، و يضيف المؤيدون للمشروع أن التغيير التدريجي تحت مظلمة الرقابة الأمريكية الأروبية أفضل بكثير من الإنهيارات التي يمكن أن تعقبها حروب أهلية و طائفية، يمكن أن تمزق أكثر من بلد في المنطقة، كما يرى المؤيدون أيضا أن الأنظمة العربية ليست مؤهلة في تأمين الحد الأدنى من مقتضيات الحياة العصرية و الدمقراطية ،و أن وجود سوق مشتركة واسعة هو ضرورة للتعامل مع التكتلات الإقتصادية الدولية و لدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد، كما أن الأموال التي تصرف على التسلح بإمكانها إفادة العرب إذا ماتم إنفاقها لتدعيم المركز الإقتصادي من خلال مشاريع تنموية.

3/ تيار وسطي :

تنطلق مواقف هذا التيار من حسابات الربح و الخسارة الإقتصادية ،و تتقلص فيها إلى حد معين الإعتبارات ذات الصلة بالهوية و الثقافة و السياسة،و يدعوا أصحاب هذا التيار إلى ضرورة الموازنة بإقتناص الفرص السانحة و درء المخاطر ما أمكن، و يطالبون أيضا بإقامة نظام عربي جديد ينطلق من إعلان دمشق و العودة إلى التضامن و التنسيق و التعاون العربي،مع ضرورة مراعاة ما تمخض عنه الواقع الجديد بعد حرب الخليج.

يلاحظ أن كل تيار يستند بموقفه على مجموعة من الرؤى ،فالمؤيدون للفكرة هم عملاء لأمريكا و الصهاينة ،و لا الرافضون هم من ذوي النزعة القومية العربية ،و إنما يبقى لكل فريق نظرته للمشروع من باب الإنعكاسات التي ستترتب من تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع.

---

[1] انظر الى : ـ عبد القادر رزيق المخاديمي ، " **مشروع الشرق الأوسط الكبير**"،مرجع سبق ذكره ، ص ص (79- 81) .
ـ أسامة المجدوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

المطلب الثالث: تقييم مشروع الشرق أوسطية و إنعكاساتها على مسار التكامل الإقتصادي العربي:

أولا: إيجابيات مشروع الشرق أوسطية:

بعيدا عن الرؤى التي تجزم بمخاطر مشروع الشرق أوسطية و سلبياته على النظام الإقتصادي العربي الإقليمي ،يمكن للدول العربية أن تحقق بعض الإيجابيات من هذا المشروع تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات لتنمية إقتصاد المنطقة سواء من حيث تأمين الموارد أو توفير أسواق مختلفة.
- ✓ توفير صيغة بديلة لدعم إقتصاديات المنطقة ،و تخفيف العبء المترتب على إقتصاديات الدول الكبرى و خاصة أمريكا (المساعدات التي تقدمها عن طريق صندوق النقد الدولي و البنك العالمي).
- ✓ تنمية التعاون العلمي و التكنولوجي مع شق الطرق الإقليمية و إقامة محطات للإتصال و بحث بدائل الطاقة بجانب السياحة و الطب و تطوير مصادر المياه بصفة أساسية.
- ✓ سيولد هذا المشروع لدى الدول العربية العزيمة نحو التوحد و إقامة تكامل إقتصادي عربي، يتجاوز كل الصعوبات التي تقف كحجر عثرة أمام تكاملها و توحدها.

ثانيا:سلبيات مشروع الشرق أوسطية

لهذا المشروع سلبيات كثيرة و متعددة قد تم التطرق لبعضها فيما سبق،و لكن رغبة في زيادة التوضيح و التأكيد على هذه المخاطر نضعها هنا في شكل نقاط هي[2]:

- ✓ أن مشروع الشرق أوسطية هو مسح الهوية العربية و الإسلامية، حيث يقوم على حساب العروبة و النظام العربي الإسلامي.
- ✓ تعميق الدور القيادي لدولة إسرائيل في المنطقة.
- ✓ تعطيل مسار العمل العربي المشترك و عمل الجامعة العربية و مؤسساتها ،و إحلال مؤسسات شرق أوسطية بديلة عنها.
- ✓ تخليد السيطرة الأمريكية على منابع النفط و إستنزاف ثروات العرب الهائلة.
- ✓ تصفية قضية فلسطين و القضاء نهائيا على حق العودة.
- ✓ إحداث خلاف حاد على مستوى جامعة الدول العربية، بين الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية و بين معارضيها و هذا الخلاف سيكون له تأثير خطير على مستوى العلاقات العربية.

[1] محمد عبد الله المنشاوي ، مرجع سبق ذكره ,
[2] نفس المرجع السابق .

- ✓ إلغاء المقاطعة و فرض التطبيع.
- ✓ تحقيق نتائج إقتصادية هائلة لإسرائيل، لأن هذا المشروع سيقلل من نفقات إسرائيل العسكرية و يوسع من قاعدتها الإقتصادية.
- ✓ تكريس الغزو الفكري و الثقافي و الحضاري للمنطقة.
- ✓ ضمان تدفق البترول العربي الأكثر غزارة و الأرخص نسبيا لكل أجزاء العالم ، كذلك الإحتفاظ بسهولة وصول القوات الأمريكية لمنطقة الخليج الهامة و الإستراتجية القريبة من آسيا و إفريقيا.
- ✓ تمثل السوق الشرق أوسطية النقيض للسوق العربية المشتركة و لمشروع التكامل الإقتصادي العربي.
- ✓ العمل على ترسيخ التخلف الإقتصادي العربي،مع الحرص الإسرائيلي على التخصص في أعلى الصناعات ربحا و إنتاجية و ترك المستويات الصناعية المتدنية للعرب.

ثالثا: تحديات السوق الشرق أوسطية

نلخص التحديات التي تطرحها السوق الشرق أوسطية في ثلاث جوانب هي:

1/ التحديات السياسية[1]:

- ✓ تغيير الأولويات وفرض أسبقية الجانب الإقتصادي على التقدم في مسار التسوية السياسية ،و إطلاق عملية التطبيع و إلغاء المقاطعة المفترضة، الأمر الذي يهدد تجريد الجانب العربي من أدوات الضغط التفاوضية.
- ✓ إعادة تشكيل خريطة المنطقة على أساس التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي، و الذي يستبعد كليا خمس دول عربية و هي : السودان، الصومال، جيبوتي، موريطانيا، وجزر القمر.
- ✓ إضعاف الموقف العربي و الإستفراد به بعيدا عن ضوابط و قرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب الأمم المتحدة.
- ✓ زيادة الضغط على الحكومات العربية لسريع عملية التسوية و التطبيع ،عبر إقحام القطاع الخاص العربي ليلعب دورا يتجاوز الجانب الإقتصادي.

2/ التحديات الإقتصادية[2]:

- ✓ إعادة توزيع موارد المنطقة العربية ،و فرض الشراكة الإسرائلية في إستغلال تلك الموارد عبر صيغ و آليات التعاون الإقتصادي المقترح.
- ✓ دمج إسرائيل في المنطقة التي رفضتها و في ظروف تتيح لها بلوغ مركز متميز على حساب العرب ،حيث يمكنها إستقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية و المالية من مياه و نفط و رأسمال.

[1] المنذري سليمان ، **"السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"** ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص 230 .
[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 235 .

- ✓ فرض إسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون إقتصادي يفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري، حيث يتم فرض إسرائيل في ظل إختلال كبير في موازين القوى الإقتصادية بينها و بين الدول العربية.
- ✓ في حالة زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية على المنطقة ،إسرائيل هي التي ستستقطب الجزء الأعظم منها، نتيجة لإمتداداتها المالية و السياسية في الأسواق العالمية.
- ✓ تزايد الضغوط على الدول العربية لتنمية سياساتها الإقتصادية وفقا للنموذج الغربي و الإسرائيلي،دون مراعاة لظروف الدول العربية.

رابعا: إنعكاسات الشرق أوسطية على مسار التكامل الإقتصادي العربي

لم يكن مشروع الشرق أوسطية مشروعا أمريكيا صهيونيا جديدا طارئا على المنطقة العربية،و لكن محاولات إقامة هذا النظام الإقليمي الجديد كانت قد تلقت ضربات موجعة منذ الخمسينات و حتى مطلع التسعينات ،إلى أن أعيد إخراج الفكرة إلى الوجود بالإستفادة من نتائج حرب الخليج و إطلاق مفاوضات مدريد للتسوية ،بالإضافة إلى مؤتمرات أخرى تسعى إلى تصفية مساعي الوحدة العربية.

و من هنا تتضح آثار الشرق أوسطية على النظام الإقتصادي العربي التي تتمثل في[1]:

- ✓ تكوين الكيان الصهيوني إلى قوة إقليمية مهيمنة كشريك للولايات المتحدة الأمريكية في نهب و إستغلال المنطقة و ثرواتها.
- ✓ تحويل البلدان العربية إلى أسواق مستهلكة للمنتجات الإقتصادية العالمية ووفق التنمية المستقلة العربية.
- ✓ تصفية التراث الإديولوجي السياسي القائم على رفض الأديولوجية الصهيونية سواء في الخطاب السياسي العربي الرسمي ،أو في أساليب التنشئة التعليمية و السياسية.
- ✓ دخول دول الجوار الجغرافي كتركيا و إيران إلى قلب المنطقة مما سيتيح لها صياغة علاقات مختلفة في منطقة الخليج و المشرق و إسرائيل ،و مدخلها إلى ذلك قضايا المياه و إقامة مشاريع مشتركة.

من خلال هذه الإنعكاسات يتضح لنا بأن مشروع الشرق أوسطية يعني في مجمله خلق ترتيبات إقليمية جديدة بخصوص الأمن و التسلسح و التعاون الإقتصادي بين دول تكتل شرق أوسطية التي تتشكل من الدول العربية و إسرائيل و تركيا و إيران، و بالتالي يمكن القول بأن المشروع ظهر ليكون بديلا عن النظام الإقليمي العربي و مفككا له ،لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر بهدف إعادة تشكيل خريطة المنطقة و منع أية محاولة للتكامل الإقتصادي العربي.

بعد إستعراض لمشروع الشرق أوسطية توصلنا إلى أنه مشروع أمريكي-صهيوني مشترك ،يسعيان من خلاله إلى تحقيق مصالحهما على حساب مصالح الدول العربية، إذ يهدف إلى تفكيك أية إمكانية للتكامل الإقتصادي العربي، بل تفتيت

العرب و طمس هويتهم و تعزيز هيمنة إسرائيل و تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من منابع النفط و التحكم في توزيع الثروة، كما أن العمل و التعامل مع هذا المشروع ليست صوابا، بل أن القضية لا

[1] العالية الشرع، مرجع سبق ذكره ، ص 113 .

تقاس بمقياس الربح و الخسارة المؤقتين كما أنه لايجب النظر إلى مصلحة الأجيال القادمة من منظار الربح الإقتصادي فقط، و إنما من المردود الإستراتيجي الذي يعود على البلدان العربية من جراء قيام النظام الإقليمي الجديد على أنقاض النظام العربي، و مدى تأثير ذلك على النمو و التطور و الإزدهار المستقبلي.

المبحث الثالث: الشراكة الأورو المتوسطية

تمثل إتفاقيات الشراكة الأروبية المتوسطية، ومن ثم مناطق التجارة الحرة المتوسطية بين الإتحاد الأروبي و الدول المتوسطية، مدخلا حقيقيا و جادا لإحداث تغيير نوعي في علاقات التعامل الأروبي في مجالات عديدة، مما يلقي بظلاله على جهود التنمية في تلك البلاد من دعم وتحفيز لها و جذب الإستثمارات الأروبية المباشرة، و نقل التنولوجيا و المساعدات المالية و الفنية.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورو متوسطية

أولا: نشأة الشراكة الأورومتوسطية[1]

شهد النصف الأول من تسعينات القرن العشرين تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، و قادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديدا ،كما توجهت دول الإتحاد الأروبي نحو إعادة تقييم سياساتها تجاه دول الجوار المطلة على شرق و جنوب المتوسط، و كانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأروبي الذي عقد في جوان 1992، الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن و الإستقرار في تلك المناطق، ثم دعى المجلس الوزاري الأروبي في إجتماعه الذي إنعقد في "كورفور" باليونان في جويلية 1994، اللجنة الأروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أرومتوسطية وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأروبية التي عقدت في "أيس" بألمانيا خلال ديسمبر 1994 ، ثم جاء إنعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية خلال اليومين 28/27 نوفمبر 1995 شاركت فيه الدول العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا لأسباب سياسية، كما شاركت فيه كل من تركيا و قبرص و مالطا و إسرائيل ،صدر في ختام أعمال المؤتمر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الإقتصادية و المالية، الشراكة الثقافية و الإجتماعية، و القضايا الإنسانية، كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ.

ثانيا: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

إن كلمة الأورومتوسطية تتكون من جزئين، فالجزء الأول "أورو" يقصد به أروبا أو الإتحاد الأروبي خصوصا، أما الجزء الثاني "المتوسطية" فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي أن الشراكة الأورو متوسطية تجمع بين الإتحاد الأروبي من شمال البحر المتوسط و بين بعض جنوب و شرق المتوسط، و نتيجة للأهمية الإستراتجية لحوض المتوسط و خاصة بالنسبة للإتحاد الأروبي، حيث

[1] المنذري سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

يسعى هذا الأخير إلى ربط علاقات دول شرق و جنوب المتوسط، و التي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

أما ناصيف حتى:يعرف الشراكة الأورومتوسطية على أنها:" نهج أروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا و إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأروبي بأسواقها و مواردها الأروبية[1]".

أما فتيحة تلاهيت: "فترى ان الشراكة بين الإتحاد الأروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هي مشروع تعاون، و حتى يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح و الأهداف لكل أطراف المشاركة[2]".

فالشراكة بالنسبة لدول الجنوب المتوسط هي وسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب من هذه الدول إصلاحات و تغيرات جذرية في بنيتها الإقتصادية، السياسية و الإجتماعية، و منه فإن الشراكة بين دول جنوب المتوسط و الإتحاد الأروبي تقوم على مبدأ المصالح المشتركة و التعاون في جميع المجالات الإقتصادية، المالية، السياسية و الثقافية.

ويعتبر إنهيار جدار برلين حدثا هاما في إحداث تغيرات جذرية في سياسة الإتحاد الأروبي، بحيث جعلته يخرج عن النماذج التقليدية للتعاون التجاري مع الدول المتوسطية غير الأوروبية،و أصبحت التنازلات التجارية متبادلة، إضافة لتقديمه المساعدات المالية المحدودة.

و أخيرا يمكن القول إن إنهيار المعسكر الشرقي و سقوط جدار برلين ، سمحا للولايات المتحدة الأمريكية بالظهور كقوة عالمية كبرى، مما دفع بالإتحاد الأروبي إلى تقوية علاقاته بدول جنوب و شرق المتوسط و تجسيدها في شكل شراكة حقيقية و تعاون فعال يسمح له بتقوية نفوذه في المنطقة و من ثم منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى هي أيضا لبسط نفوذها في منطقة حوض المتوسط.

ثالثا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

لقد كان للشراكة أهدافا من جانب المنتدى الأروبي و أيضا من الجانب المتوسطي و تتمثل أهداف المنتدى الأروبي فيما يلي[3]:

- ✓ دعم الإقتصاد الأروبي في المرتبة الأولى في ضوء حماية و دعم مصالح الشركات الأروبية، مع الإعتراف بأن الدول المتوسطية هي أكبر الشركاء التجاريين للمجموعة الأروبية ،و بالتالي الحفاظ على أمن أروبا.
- ✓ إن الضغوط التي خلفتها مشكلة الهجرة من الدول المتوسطية النامية إلى أروبا، دفعت بالمجموعة الأروبية إلى التفكير في الإسهام في تنمية تلك الدول إقتصاديا و إجتماعيا،حتى تتمكن من إيقاف سبيل الهجرة القادمة إليها من دول المتوسط و الذي يشكل ضغط كبيرا عليها إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا.

[1]ناصيف حتى ، **"المأزق العربي"** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 205 ، مارس 1996 ، ص 9 .

[2]Fatiha Talahit,**« l'espace monétaire et financier de la méditerranée** », in colloque international sur économique de la méditerranée accidentale :enyeux et perspectives, bejaia ,25 - 26 juin 2000, p 451.

[3] ياسين جبار ، **"الشراكة الأورومتوسطية واقع وافاق - إشارة إلى حالة الجزائر** - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 18 .

- ✓ أقدمت دول المنتدى الأروبي على مشاركة دول المتوسط النامية، لضمان إستيعاب أسواق هذه الدول لزيادة صادراتها الصناعية و الخدمية و التكنولوجية.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقدحدد إعلان برشلونة مجموعة من الأهداف للشراكة الأورومتوسطية و التي نلخصها فيما يلي[1]:

- ✓ جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار و التبادل و التعاون ،من أجل تحقيق السلم و الإستقرار و الإزدهار.
- ✓ ترسيخ مبادئ الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.
- ✓ تقليل الفوارق التنموية و فجوات التطورات في المنطقة الأورومتوسطية.
- ✓ تنمية المنطقة إقتصاديا و إجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر و إيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.

المطلب الثاني:مضمون إتفاقية الشراكة الأرومتوسطية و أسباب اللجوء إليها

أولا: مضمون إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية تتضمن عددا من العناصر المشتركة يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأروبي و الدول العربية، خلال فترة زمنية محددة، تختفي بعدها الرسوم الجمركية و العوائق الأخرى، التي تعترض حرية إنتقال السلع و الخدمات بين الأطراف المتعاقدة، و تختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لإستكمال منطقة التجارة الحرة ، كما تختلف قوائم السلع و نسب التخفيضات الجمركية، و فتراتها من دولة عربية إلى أخرى.

- تقديم المساعدات المالية و المعونة الفنية الازمين لتحديث الصناعة و إعادة هيكلتها على النحو الذي يمكنها من التكيف مع متطلبات رفع قدرتها على المنافسة.

- التعاون على كافة المستويات و ميادين النشاطات التعليمية ،الصحية و التكنولوجية.

ثانيا:أسباب اللجوء إلى الشراكة

تلعب الشراكة دورا هاما و أساسيا بالنسبة للدولة،فلجوءها إلى هذا الأسلوب راجع للأسباب التالية[3]:

- ✓ توسيع نفوذها العالمي في إيطار التنافس مع القوى الكبرى.
- ✓ إكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية و الأجنبية من خلال الصادرات و الإستثمار المباشر.
- ✓ توسيع نطاق منتجاتها للإستفادة من مزايا الحجم الكبير.

[1] Barto Nicolas",**L'inperialisme Européen et le libre échiange,"** les accords Euzo-méditérranéens, Aout 2004, (04/03/2013): http insometric.free.fr .

[2] أسامة مخيمر ، "**التعاون المتوسطي المبادرات و القضايا... المستقبل**" ، مركز المحروسة للبحوث و النشر ، القاهرة ، 1998 ، ص 229.

[3] العالية الشرع ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

- ✓ تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، و هذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير و تقليلا للمخاطر.
- ✓ أن تربط مشاريع المشاركة بين العلم و التكنولوجيا و المعدات الخاصة بالدول المتقدمة، و بين رؤوس أموال الدول النامية.
- ✓ إنشاء مشاريع من شأنها أن ترفع من القدرة الشرائية للأفراد و تخلق فرص للشغل و تمكن أيضا من زيادة الصادرات.
- ✓ العمل على دمج الإقتصاديات المتقدمة باقتصاديات الدول النامية و الإستفادة من أسواقها.
- ✓ إبرام الإتفاقيات الازمة لضمان المزايا و الإعفاءات الجمركية و التسهيلات للسلع الزراعية و الصناعية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.
- ✓ ستؤدي الشراكة إلى تحسين نوعية و جودة منتوجات الدول النامية ،خاصة و أن هذه الدول تتمتع بالعديد من المزايا التي تؤهلها لذلك كطبيعة المناخ و اليد العاملة الرخيصة، و لايمكن أن يتأتى هذا إلا في ظل المنافسة و بدون عراقيل جمركية أو سياسات حمائية في أسواق الدول المتقدمة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها.
- ✓ تمكن الشراكة من الإستفادة من برامج المساعدات الممنوحة من طرف الدول المتقدمة في مجالات الدعم المالي و الفني و التدريب، و إجراءات مراقبة الجودة و نقل التكنولوجيا و هذا مجال يدخل الدولة إلى مصاف المنافسات الدولية الكبيرة.

و عليه فإن نجاح إتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق المشاركة و الإستفادة أكثر من المزايا التي يقدمها الشريك مع الأخذ بعين الإعتبار الآثار التي قد تنجم عنها.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأورومتوسطية و إنعكاساتها على مسار التكامل الإقتصادي

أولا: تقييم اتفاقية الشراكة الاروبية المتوسطية[1]

ان المفاضلة بين بلدان الحوض وبلدان اوربا الشرقية في الشراكة مع الاتحاد تبدو محسومة لصالح بلدان اوروبا الشرقية نظرا للتقارب الجغرافي و الثقافي و التاريخي ، ويظهر ذلك جليا في اهتمام الاتحاد الاوروبي بحدوده الشرقية في المساعدات المخصصة لاروبا الشرقية .

في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد الاوروبي الى ضرورة اقامة منطقة حرة لتبادل السلع و الخدمات نجد ذلك ابعد من الشراكة الاقتصادية وهما صنفان مهمان يتمثلان في : المبادلات الفلاحية و حرية حركة الاشخاص وكلاهما يخدم مصالح الاتحاد الاوروبي، فكثير من بلدانالجنوب تتمتع بالافضلية النسبية في المواد افلاحية المتوسطية العديدة مثل القوارص و زيت الزيتون ، الا ان الاتحاد لم يقبل فتح اسواقه لها ،ومازالت تضع القيود على الصادرات الزراعيةللدول المتوسطية ، وبالتالي فان فتح اسواق اوروبا للسلع الاخرى القادمة من الجنوب لايشكل خطورة ، وفي الواقع ان هذا من الاهداف

[1] انظر الى : ـ محمد عبد الغني سعودي ، " **الوطن العربي** " ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 136.
-Hartmut EL senhans",**Ejeux Méditerranéens et cohésion Européenne**," cite in robert bistofi Euro-Médéterranée: une Région a construire, édition publisud. paris ,1995, p 122 .

غير المعلن عنها لهذه الاتفاقية وهي تؤمن لاوربا حماية مدخراتها من افواج الهجرة المعيشية بسبب الهاجس الامني الذي يقلق اوربا ، على الرغم من ان الجاليات تعاني من ظاهرة العنف في اوروبا .

ان الشراكة الاورومتوسطية المعلنة اقتصاديا تخفي محورها السياسي كهدف معلن في تحويل منطقة البحر المتوسط الى منطقة سلام وازدهار حيث ان مؤتمر برشلونة قد تم انعقاده على اثر اتفاقية اوسلو ، هذا التلازم يبقى لصيقا بمشروع الشراكة وعامل تهديد لاستمراره اذا لم يحسم هذا التلازم و لم يوجد حل للقضية الفلسطينية ، وقد ظهر ذلك جليا في مؤتمر مرسيليا الاخير حيث عمت اثار الانتفاضة ، وتاثيرات تطورات الوضع على الميدان وتهميش الدورة والمساهمة في فشلها النسبي ، رغم حصول الاتفاق المالي ميدا 2.

ان مصداقية هذا المشروع و مدى نجاح مساره يبقيان شديدي الارتباط بالجانب الاقتصادي غير ان التقدم والتطور المنشود لا يمكن توفيره الا اذا استوعبت مشروع الشراكة البعد الحضاري و احترام الخصوصية الثقافية ومعالجة الهموم الانسانية وهذا يفرض تغيرات عميقة في الذهنية و الممارسة الميدانية لدى كل الاطرف المتبادلة حتى يكون مشروع الشراكة لقاء الحضارات مستقبلا وليس صراعا بينهما كما ينظر اليه بعض مفكر الغرب .

ان مشروع الشراكة يغفل عن نقل التكنولوجيا وهذا يفرض بقاء التبعية بين الاطراف ووجود التحضر في الجانب الاوروبي و غيابه في المتوسط ، وهذا يعمق الفجوة الحضارية بين الضفتين .

ثانيا:الانعكاسات الإجابية للشراكة الأورومتوسطية على مسار التكامل الاقتصادي العربي[1]:

- ✓ تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية ،و إقامة حوار سياسي منتظم بين دول الإتحاد الأروبي و الدول العربية المشاركة في هذه الإتفاقية.

الفصل الثالث التحديات الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي

- ✓ خلق مناخ مناسب للإستقرار السياسي و السلام في منطقة الشرق الأوسط و حل العديد من القضايا السياسية و الأمنية الموجودة في المنطقة.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة في السلع و الخدمات و رأس المال.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة و زيادة الرخاء في الدول العربية و زيادة المعونات الفنية و الإدارية و التنظيمية من دول الإتحاد الأروبي إلى الدول العربية المتوسطة.
- ✓ تقديم الخدمات المختلفة في مجال التعليم و التدريب المهني و تعزيز القدرة البحثية في الدول العربية.
- ✓ تعزيز القدرة التكنولوجية للعديد من القطاعات الإقتصادية.
- ✓ تقديم الخدمات المختلفة لمنع التدهور البيئي و السيطرة على التلوث ،و ضمان الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المتواصلة و ذلك في العديد من المجالات مثل إدارة الموارد المائية و إدارة الطاقة و إدارة المخلفات و الإدارة البيئية للمناطق الشاطئية ،و غيرها في المجالات الأخرى.

[1] سلوى محمد مرسي، **"المشاركة الأوروعربية مالها و ما عليها وسبل تفعيلها"** ، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 08 و 09 ماي 2004 ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2005 ، ص ص (563 - 565) .

- ✓ زيادة المساعدات المالية و المعونات الفنية التي ستحصل عليها الدول العربية، و قد قدرت هذه المساعدات بحوالي 3 مليار و 43 مليون يورو، خصص للدول العربية منها حوالي 2مليار و 580 مليون يورو أي حوالي 75% من المبالغ المخصصة لدول شمال و جنوب المتوسط.
- ✓ وضع حد للتبعية الإقتصادية و السياسية.
- ✓ زيادة فرص الإستثمار الأروبي في الدول العربية المشاركة في هذه الإتفاقية ،مما يساعد على زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا و إقامة مشروعات مشتركة ،و من ثم خلق العديد من فرص العمل أمام المواطنين.
- ✓ تنمية و تشجيع القطاع الصناعي و القدرة التنافسية للصناعات العربية المختلفة ،و المساهمة في تحديث و إعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الدول العربية ،و كذلك المساهمة في توفير المناخ الملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو و التنوع في الإنتاج الصناعي، هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا و الإختراعات و الإهتمام بالبحوث و التطوير للعديد من الصناعات الهامة، وقد خصص الإتحاد الأروبي مبلغ 250 مليون يورو لتمويل برنامج تحديث الصناعة المصرية.
- ✓ المساهمة في تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة مثل القطاع المالي، و ما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبية و الرقابية و التنظيمية في القطاع المصرفي و التأميني.
- ✓ التعاون مع الدول المشاركة في تنمية و تطوير قطاع النقل ،و ما يرتبط به من إعادة بناء و تحديث البنية الأساسية من طرق و موانئ و مطارات، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحديث المعدات الفنية للنقل البري و السكك الحديدية.
- ✓ التعاون مع الدول المشاركة لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة فيها و من ثم تحسين الأحوال المعيشية للسكان و تحسين نظم الرعاية الصحية و الضمان الإجتماعي.

ثالثا : الانعكاسات السلبية للشراكة الأورومتوسطية على مسار التكامل الاقتصادي العربي[1]

- ✓ محدودية الفائدة المتحققة من الشراكة الأرومتوسطية نتيجة لغياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، فالتعاون بين الإتحاد الأروبي كقوة و مجموعة من الدول من ناحية و بين كل دولة عربية عل حدة من ناحية أخرى كان في غير صالح الدول العربية، فعدم التنسيق بين الدول العربية على طاولة المفاوضات أدى إلى فقدانها للعديد من المزايا التي كان من الممكن الحصول عليها.
- ✓ ضعف الدور السياسي لدول الإتحاد الأروبي في المنطقة العربية و خاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطسنية و الحرب الأمريكية على العراق، فحتى الآن مازال دورها السياسي هامشي و مازال الدور الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية التي تطبق معايير سياسية مزدوجة في كل من العراق و فلسطين.
- ✓ سوف تؤدي المشاركة الأورومتوسطية إلى فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأروبية، و نتيجة لإنخفاض القدرة التكنولوجية و الإنتاجية في العديد من الدول العربية، و كذلك إلغاء

[1] منذري سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الأروبية، فإن ذلك سوف يؤدي بدون شك إلى التأثير على بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة في الدول العربية و ذلك بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأروبية مما قد يؤدي إلى إغلاقها.

- ✓ تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية طبقا لإتفاقية المشاركة الأورومتوسطية ،سوف يؤدي إلى تخفيض إيرادات الموازنة العامة للدول العربية المختلفة، و معالجة ذلك لن يتأتى إلا بإجراء المزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين.
- ✓ ضعف إستثمارات دول الإتحاد الأروبي في معظم الدول العربية المتوسطية بالمقارنة بالعديد من البلاد في المناطق الأخرى، و قد يرجع ذلك إلى عدم وجود الشفافية و غياب النظام المؤسسي المناسب لحماية المستثمر الأجنبي و تشجيعه على الإستثمار في هذه الدول.
- ✓ عدم مرونة إتفاقية المشاركة الأورومتوسطيةفيما يتعلق بحرية إنتقال الأشخاص بين الدول العربية و دول الإتحاد الأروبي ،مما يمثل عقبة أمام رغبة العديد من الأفراد للسفر إلى هذه الدول.

رابعا: تحديات الشراكة الأورومتوسطية[1]

يحمل مشروع الشراكة الأورومتوسطية في طياته تحديات عديدة أمام التكامل الإقتصادي العربي و فيمايلي أهمها:

- ✓ تعتبر الشراكة الأورومتوسطية شراكة غير متكافئة تفتح الأسواق العربية على المنتجات الأروبية أكثر مما تفتح أسواق الأروبية على المنتجات العربية، خاصة و أن أحد أهداف الإتحاد الأروبي من هذه الشراكة

هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أروبا إلى بلادها الأصلية، مما يزيد من حدة خطر البطالة في الدول العربية.

- ✓ ستواجه الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الأروبية، و هي منافسة غير متكافئة، مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، كما يؤدي فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأروبية إلى إختلال الموازين التجارية للدول العربية.
- ✓ سيؤدي إنخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات العربية من الإتحاد الأروبي إلى تدني إيرادات الموازنات العامة للدول العربية،و إعاقة تنفيذ مشاريع التنمية يكيل الإتحاد الأروبي بمكيالين، فالبنسبةللصادرات الأروبية من السلع الصناعية يطلب الإتحاد الأروبي من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية و غير الجمركية، أما بانسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية إليه فيضع أمامها العراقيل الكثيرة، حتى لاتدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأروبي.

[1]نفس المرجع السابق ، ص 230 .

- ✓ إن محاولة هيكلة إقتصاد الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسطية وفقا لمتطلبات هذه الشراكة يقتضي جهدا كبيرا و مستمرا، مما يقلل في الوقت نفسه من الحافز للإنضمام إلى التكامل الإقتصادي العربي.

المبحث الرابع: التكامل الإقتصادي العربي كضرورة للإندماج في الإقتصاد العالمي

نظرا لواقع الإقتصاديات العربية و تخلف هياكلها الإنتاجية و عدم توافر هياكل للإنتاج الملائمة للتكامل و إنخفاض نسبة التجارة العربية البينية، و ما يعني ذلك من إنخفاض الأهمية النسبية التي تحظى بها التجارة العربية البينية في التأثير على معدل نمو الناتج و هيكل تكوينه ،و من ثم فإن عدم علاج و تذليل تلك المشاكل حالت دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، دفع الدول العربية إلى البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، مما أدى إلى إستغلال الدول المتقدمة لهذه الفرصة الثمينة لتحطيم أي جهود للتكامل الإقتصادي العربي و تقديم بدائل له.

المطلب الأول: تحديات إندماج البلدان العربية في الإقتصاد العالمي

إن أهم التحديات الإقتصادية التي تواجه دول العربية هي: التنافس التجاري الدولي، ربط التجارة و الإستثمار في إتفاقية عالمية، ربط التجارة بمعايير العمل و معايير البيئة و كذا تحدي منظمة التجارة العالمية.

أولا:التنافس التجاري الدولي[1]:

بعد إنقضاء الفترة الإنتقالية المعطاة للدول العربية سيفتح الباب واسعا أمام التنافس التجاري العالمي بلا قيود، و ستقف الدول المتقدمة و العربية على قدم المساواة ،و من ثم يصبح فهم أبعاد السوق العالمية و أسلوب صياغته سياسة التنافس التجاري من النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها لمواجهة التحديات الإقتصادية ،الناجمة عن التحرير التدريجي للتجارة الدولية من القيود و الحواجز التي تعوق حركتها أي بلوغ عالم بلا حدود تجارية، و يجب أن يكون للدول العربية دور مؤثر في التعامل مع واقع و حقائق السوق العالمية و إقتصاديات النظام العالمي الجديد حتى تتمكن من التنافس الدولي في مجال التجارة.

و في إطار المنافسة العالمية و الإحتكارات الدولية ،و بخاصة مع إزدياد الإنفتاح على العالم أصبحت عناصر المنافسة و أهمها رفع الإنتاجية و الجودة مطلبا رئيسيا في مواجهة هذا التحدي، و بالتالي فالقضية الأساسية للبلدان العربية هي رفع الإنتاجية

و زيادة الجودة بالنسبة للمنتجات مع تحسين شروط ظروف العمل و السعي الدائم إلى التطوير و رفع الكفاءة و ملائمة المواصفات العالمية.

[1]أنظر الى : ـ عاطف السيد ، "**العولمة في ميزان الفكر**" ، دار الإنتصار ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 92 .
ـ جاري بيرتلس ، ترجمة كمال السيد ،"**جنون العولمة**" ، مؤسسة الأهرام ، مصر ، 1999 ، ص 132 .

وتفرض العولمة تحديا يتعين بمقتضاه على كل إقتصاد أن يصنع فرص نجاحه بنفسه، تحت وطأه منافسة الجميع، و في نظام العولمة يمكن القول أن هيكلا جديدا من العلاقات الإقتصادية و الإنتاجية ينشأ في داخل الإقتصاد الواحد بين عناصره المختلفة ،و في مجال المنافسة الدولية يرى الكثيرون أن أسواق الدول العربية مرشحة أكثر من غيرها لأن يكون ميدانا تقدم فيه المنافسة بين الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تنظر إلى الأسواق العالمية كسوق واحدة ،و بذلك يمكن القول أن العولمة تفرض كثيرا من التحديات على الإقتصاديات المختلفة، منها إتساع مساحة المنافسة و تزايد حدتها.

ثانيا:ربط التجارة و الإستثمار في إتفاقية عالمية[1]:

و في محاولة لربط التجارة و الإستثمار في إتفاقية عالمية ،تقدمت الدول الصناعية في جولة الأورغواي (1986-1993) بمقترح سمي "إجراءات حماية الإستثمارات المرتبطة بالتجارة" ،من أجل توقيع إتفاقية عالمية في إطار الجات ،هدفها إزالة معوقات الإنسياب الأجنبي ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية ،غير أن الدول العربية تحفظت على هذا المقترح حيث رأت أن تحرير الإستثمار يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول العربية لوجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة، و تضمن هذا المقترح مبدأين أساسين من مبادئ الجات هما: المعاملة الوطنية و التنافسية ، و من ثم يمنح المستثمرين الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمستثمر العربي.

ثالثا:منظمة التجارة العالمية[2]:

تشكل منظمة التجارة العالمية تحديا إقتصاديا كبيرا من خلال تحكمهافي 90% من حركة التجارة في العالم، و للمنظمة وضع قانوني بإعتبار أنها منظمة متخصصة و تتمتع بالإستقلال الذاتي عن منظمات الأمم المتحدة، و لها سلطات واسعة في مراقبة و تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية ،بالإضافة إلى تنظيم و توجيه التجارة بين دول العالم وفق قواعد، و الغرض من كل ذلك إحكام السيطرة على الإقتصاد العالمي و مراقبة التجارة الدولية، و هذا من شأنه أن يضعف قدرة السلطات المحلية و الدولية في العالم العربي على صياغة سياستها التجارية بشكل مستقل ووفقا لمصالحها الخاصة، فضلا عن إحكام السيطرة على إتجاهات التنمية في هذه الدول.

و هكذا أرست إتفاقية الجات 1994 قواعد عولمة الإقتصاد بالتحكم في التجارة الدولية ،و المستفيد الأول من هذه العولمة هو المستهلك العادي في الدول المتقدمة أما الخاسر الأكبر فهو البلدان العربية.

رابعا:ربط التجارة الدولية بمعايير العمل و معايير البيئة[3]:

أما فيما يخص هذا الجانب فقد إحتدم الصراع و الجدل بين الدول العربية و المتقدمة في كل من منظمة التجارة العالمية و منظمة العمل الدولي ،حول ربط التجارة الدولية بمعايير العمل، فالدول العربية تعارض هذا الربط لأنه شكل آخر من أشكال الحماية الجمركية التي تفرضها الدول العربية

---

[1] انظر الى: ـ الجبالي عبد الفتاح، "**اثر جولة الأورغواي على الإقتصاديات العربية**" ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، ديسمبر 1997 ، ص 16 .
ـ عبد الواحد العفوري ، "**العولمة و الغات نتائج جولة الأرغواي** " ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1994 ، ص 63.

[2] حشاد نبيل ،" **الجات و إنعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**" ، سلسلة البنك الصناعي ، دون بلد نشر ، 1994 ، ص 52.

[3] عبد الواحد العفوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

،بينما تصر الدول المتقدمة على هذا الربط، و من غير المعقول أن تشكوا الدول المتقدمة في ظل عولمة الإقتصاد من عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية بسبب إرتفاع تكلفة العمل ،إذا ما قورنت بتكلفتها في الدول العربية التي تسودها معايير متدنية.

إن العمالة أصبحت الآن تواجه تحديا من خلال وضع المعايير و الإشتراطات البيئية ،و بخاصة تلك التي تتعلق بعملية التصنيع و التعبئة و التغليف، و تهدف الدول المتقدمة إلى تجنب منافسة الدول العربية بإدعاء أن تجاهل الإشتراطات السابقة يشكل إغراقا بيئيا.

وقد تنشئ الأساليب و المعايير و التدابير البيئية آثار ملحوظة على التجارة الدولية ،التي هي جوهر عمل المنظمة العالمية للتجارة و بخاصة إذا ماإختلفت بين الدول وهو مايجعلها تصطدم بالقواعد العامة المنظمة للتجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، لذلك طالبت الدول المنخرطة في المنظمة بوضع معايير و إشتراطات بيئية من الأضرار او إستهلاك سلع ضارة، كما أن هناك معايير تؤثر في القدرة التنافسية و التجارة الدولية للبلدان التي تتبعها فضلا عن أنها تؤثر في إقتصاديات و تجارة الدول التي تتعامل معها.

وللتكيف مع الإشتراطات و المعايير البيئية قد يتحمل المنتجون المحليون نفقات إضافية ،و هذا من شأنه أن يؤثر في هياكل النفقات و الأثمان النسبية ،و يصبح هذا التأثير واضحا و ملموسا إذا طبقت المعايير في بعض الدول دون الأخرى، و ينجم عن هذا فقدان الأولى ميزة تنافسية في الأسواق الداخلية و الخارجية ،و قد تمثل المعايير البيئية تحديا للقواعد العامة التي تنظم

التجارة الدولية، حيث يحضر على الدول المستوردة و العضوة في منظمة التجارة العالمية إستخدام المعايير و الإشتراطات البيئية كأداة للتمييز ضد منتجات الدول الأخرى أو فيما بينها، و كذا إتباع أساليب حماية على أسس غير حقيقية مثل طريقة التعبئة أو التغليف و أسلوب الإنتاج.

المطلب الثاني: تقييم جهود التكامل الإقتصادي العربي

تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة مؤداها أن محاولات التكامل الإقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب، لكن على الرغم من التباين الكبير بين الآمال و الطموحات من جهة و الواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلا أنه يجب عدم إغفال إنجازات التكامل الإقتصادي العربيو التي بالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة و لها إنعكاساتها الإيجابية على توسيع دائرة العلاقات الإقتصادية العربية البينية، لذا و لتحديد الواقع الموضوعي للتكامل الإقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل من مظاهر النجاح و الإخفاق.

أولا: مظاهر النجاح في مسار التكامل الإقتصادي العربي

تبرز مظاهر نجاح مسار التكامل الإقتصادي العربي في المجالين التاليين:

- ✓ **إنشاء مشروعات عربية مشتركة:** تكسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة بوصفها إحدى أدوات التشابك و التلاحم الإقتصادي العربي، و لقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا سريعا إذ يقدر عددها بنحو 856 مشروعا، و يكشف هذا الرقم عن ظاهرة إقتصادية جديدة

يمكن أن تؤدي دورا هاما و مؤثرا في متغيرات التنمية العربية، و في السعي نحو التكامل[1].

- ✓ **تدفق العون الإنمائي العربي:** وذلك من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية و الإقليمية، و يعتبر هذا العون وسيلة فاعلة للإنسياب المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة، كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الإقتصادي العربي نظرا لما يتميز به من إنخفاض سعر الفائدة و طول فترة السماح و السداد، وإرتفاع عنصر المنح فيه[2].

ثانيا: مظاهر الإخفاق في التكامل الإقتصادي العربي

أما إذا إتجهنا إلى مظاهر الإخفاق في التكامل الإقتصادي العربي فنجدها تتمثل في[3]:

الفصل الثالث التحديات الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي

- ✓ بالنسبة لإتفاقية التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 فقد ظل أثرها محدودا، لأن تطبيقها كان كثيرا مايخضع لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف، و مرور البضائع كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر و الهدوء التي تعم المنطقة.
- ✓ بخصوص إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية عام 1962 فإنها في غاية الطموح إذا ما قورنت بإتفاق 1953، و في الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الإتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية و تنوع الأنظمة الإقتصادية، فضلا عن تأخر توقيعها، فقد تمت مصادقة المجلس الإقتصادي الجامعة العربية على هذه الإتفاقية في عام 1957، و لم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلا في عام 1962، كما أن مايميز هذه الإتفاقية هو محدودية أعضائها فقد صادق عليها كل من مصر ،سوريا، العراق، الأردن، الكويت، المغرب.
- ✓ أما عن السوق العربية المشتركة فإن قرارها في حقيقة الأمر لا يتجاوز في مفهومه منظمة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و القيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة ، ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى إتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد.

إذا سلمنا بأن قرار السوق العربية المشتركة لم يرق حتى الآن إلى درجة الإتحاد الجمركي ،و أنه عبارة عن منطقة تجارة حرة فإننا نجد أيضا أن هذا التحليل قاصر عن فهم طبيعة و مكونات منطقة التجارة الحرة، و التي تعني تحرير التجارة الإقليمية من القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة عليها، و لتوضيح ذلك فإننا سنسجل عددا من الملاحظات التالية[4]:

- ✓ إن إتفاقية السوق العربية المشتركة لم تتضمن تحرير إنتقال السلع من القيود الكمية و الإدارية، و هذا ما يؤدي إلى تقليل فاعلية القرار في مجال تحرير التبادل بين الدول الأعضاء.

---

[1] زياد علي عربية ، "**المشروعات العربية المشتركة ـ المال و الصناعة**" ، بنك الكويت الصناعي ، الكويت ، 2002 ، ص 60 .
[2] سميح مسعود ، "**هموم اقتصادية عربية : التنمية ـ التكامل ـ النفط ـ العولمة**" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 18 .
[3] بلعور سليمان ، "**التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة**" ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، 2008 ، ص 62 .
[4] محمد لبيب شقير ، "**الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها و توقعاتها**" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 97 .

- ✓ إسراف الدول الأعضاء في طلب الإستثناءات التي ينص عليها قرار السوق.
- ✓ و عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فبقدر التفاؤل الذي قوبل به قرار إنشائها إلا أن الإحباط بدأ يتسلل إلى الدول العربية ،و أخذت الشكوك تتزايد حول إمكانية إستمرارها و نجاحها ،و لعل السبب في ذلك الإحباط و تلك الشكوك هي تلك المشاكل التي إصطدم بها تنفيذ بنود هذه الإتفاقية و التي من أهمها:
- ✓ إنخفاض معدلات التجارة و الإستثمارات العربية البينية.
- ✓ غياب العدالة في توزيع المكاسب و التكاليف الناتجة عن منطقة التجارة الحرة.
- ✓ غياب الشفافية و المعلومات حول التعامل التجاري.
- ✓ مشكلة القيود غير الجمركية و التمييز في المعاملة الضريبية.
- ✓ لم تشمل إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عددا من الجوانب هي:

الخدمات و بالذات المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجي و البحث العلمي، تنسيق النظم و التشريعات والسياسات التجارية، حماية حقوق الملكية الفكرية.

من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الإقتصادي العربي بعدم النجاح ،إذ لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة و القائمة على التكامل،كما لم تنجح الإتفاقيات الجماعية في حل مشاكل إنتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، و حل مشاكل إنتقال القوى العاملة و هو ما يدعونا إلى التساؤل عن الأسباب و المعوقات التي واجهت مسيرة التكامل و أهم العقبات التي حالت دون تطبيق أهدافه.

المطلب الثالث: آفاق التكامل الإقتصادي العربي و سبل تطويره

أولا: معوقات التكامل الإقتصادي العربي

يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ثلاث مجموعات[1]:

1/ المعوقات الإجتماعية:

- ✓ الإختلاف الكبير و التباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية من أهم أقوى عقبات التكامل الإقتصادي و التوحيد السياسي.
- ✓ تزايد معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية أدى إلى تعميق الفجوة بين الفقراء و الأغنياء في هذه الدول، مما ساهم في خلق مشكلات إقتصادية و إجتماعية أسفرت عن إرتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة و تفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير.

[1] انظر الى : ـ حميد رشيد ، **"الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ـ الطموحات و الأداء ـ"** ، الكاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1995 ، ص 85 .
ـ صالح صالحي ، **"التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الاوروبي"** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 2 ، 2003 ، ص 17 .
ـ حجازي المرسي السيد ، **"تقويم السوق العربية المشتركة"** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 35 ، 2005 ، ص 09 .

- ✓ إرتباط أعمال التكامل الإقتصادي العربي بالأجهزة الرسمية، غياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية، فقد تشكل "منتدى الفكر العربي في عمان" و "المؤتمر القومي العربي" و لكن إنحصر عملهما في النطاق الفكري فقط.

2/ المعوقات السياسية:

- ✓ الصراعات و الخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية ،مما إنعكس بشكل مباشر على العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية، حيث كان من الصعب عليها الإتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية.
- ✓ تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة، مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها و القضاء على الصناعة بصفة عامة و الصناعات الحربية بصفة خاصة.
- ✓ ضعف الإرادة السياسية و كان وراء ضعفها عدة عوامل أهمها: عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الإقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات ،أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال مما أضعف الإقتناع لدى اصحاب القرار السياسي بجدواها و جديتها.
- ✓ حالة الإنفصام بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية و بين الأغلبية الجماهرية ،و لقد أدت هذه الحالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية و إلى تعميق حالة الإحباط لدى المواطنين بدلا من المساهمة الإيجابية في بناء الأهداف المطروحة ،مما أدى إلى خلق صعوبات فعلية في الطريق إلى إتخاذ قرارات مشتركة.

3/ المعوقات الإقتصادية:

- ✓ تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يزيد من إتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل ،هي الدول ذات معدل النمو الإقتصادي المرتفع.
- ✓ إختلاف الأنظمة الإقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الإقتصادية.
- ✓ ضعف القاعدة الإنتاجية و التوجه الخارجي لإستراتجية التنمية في الدول العربية و غياب التنسيق بين سياساتها الإقتصادية.
- ✓ التبعية الإقتصادية و المالية للدول المتقدمة و هذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل الدول العربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية.
- ✓ ضعف و قلة النقل و المواصلات بين الدول العربية.
- ✓ إختلال الهياكل الإقتصادية للدول العربية، و ذلك من خلال إعتماد معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع.
- ✓ البنيان التنافسي لإقتصاديات الدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتنافسة ذات الإنتاجية المنخفضة و نفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية ،الأمر الذي

يعني أن قيام التكامل يؤدي إلى القضاء على كثير من هذه الصناعات ،و بالتالي تضرر أصحابها و العمال المشتغلين فيها.

ثانيا: آفاق التكامل الإقتصادي العربي

تعمل إستراتجية التكامل الإقتصادي العربي على تحقيق عدد من الأنشطة و البرامج و ذلك بإتباع المراحل التالية[1]:

1/ فتح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لإنضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، بإخطار يوجه من الدولة إلى أمانة مجلس الوحدة الإقتصادية العربية يفيد برغبتها في الإنضمام، و تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف و يبدأ تاريخ التحرير للسلع التي منشأها دول المنطقة، بالنسبة للدول المنضمة، بعد ثلاث أشهرمن تاريخ الإنضمام ، و يجوز للدول العربية الأقل نموا أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الإقتصادية العربية على برنامج مناسب لها، لإستكمالها كافة الرسوم و تحرير التجارة البينية.

2/ تسعى الدول العربية إلى إقامة إتحاد جمركي و ذلك وفق المراحل التالية:

1/2: المرحلة الأولى (2006-2009): يتم خلال هذه الفترة توحيد الرسوم الجمركية التي يبلغ الفارق بينها 10% و توحيد نصف الرسوم التي يكون الفارق بينها بين 10% 25%، إضافة إلى توحيد ربع الرسوم التي الفارق بينها بين 25% و 50%،و يعرض الأمر على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه، و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة.

2/2: المرحلة الثانية(2010-2012): يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25%، كما يضاف توحيد ربع آخر من الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25% و 50%، و تسري قرارات الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة.

3/2: المرحلة الثالثة(2013-2015): يستكمل توحيد جميع الرسوم، و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة، و يتم إعلان قيام الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016.

وبدأت الدول العربية من خلال القمة العربية بتونس في عملية تطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك، و تضمنت وثيقة العهد و الوفاء و التضامن بين قادة الدول العربية عددا من المحاور الأساسية لتطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك و تفعيل

الياته .

---

[1] انظر الى : ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، **"استراتيجية التكامل خلال العقدين القادمين (2000 - 2020)"** ،تاريخ الاطلاع : 2013/03/04 ، نقلا عن : www.cuea.net

ـ قرار القمة العربية العراقية رقم 255 ، الدورة العادية رقم 16 ، بتاريخ 2004/05/23 بتونس ، وثيقة صادرة عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ثالثا: سبل تطوير مشروع التكامل الإقتصادي العربي[1]

1/ تجاوز الإتفاقيات الثنائية إلى الإتفاقيات الجماعية:

و هذا لكون أن الإتفاقيات الثنائية تشمل على العديد من النقائص منها:

-أن السياسات المفروضة في الإتفاقيات الثنائية لا تمثل مصالح إقتصادية قطاعية بشكل رئيسي، و لاتتعامل مع إستراتجيات إقتصادية بعيدة الأمد.

- تفتقر تلك الإتفاقيات إلى معالجة كافة القضايا مهمة مثل قواعد المنشأ، و تدابير الصحة و المواصفات، و بقية العوائق الإدارية الاجمركية.

- تفتقر إلى معايير الشفافية و الوضوح، حيث أن الهيكل الضريبي على الحدود غير واضح بالقدر الذي يكفي لضمان وجود سوق بينية ثابة، و تتسم بدرجة من الإستمرارية.

2/ تفعيل التجارة العربية البينية:

وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها:

- ربط جميع الغرف ببعضها البعض لتبادل المعلومات.

- إستكمال عملية توحيد المواصفات العربية وضرورة إلتزام الجميع بها.

-العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية و الإلتزام بها.

-إنشاء هيئة تحكيم عربية للفصل السريع في القضايا و النزاعات التي تنشأ بين الدول.

- دعم المؤسسات المالية العربية التي تقوم بضمان إئتمان الصادرات و الواردات بين الدول العربية.

- ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية و تنفيذ مايتم الإتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ الجمركية العربية و ذلك بغرض تسهيل إنسياب السلع العربية.

- إنشاء منطقة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية داخل أسواق الدول العربية.

الفصل الثالث التحديات الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي

3/ تفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

[1] انظر الى: - محسن الندوي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص (272 - 276) .
- اسماعيل الزبيري ، **"آفاق التنمية في الوطن العربي"** ، دار الطليعة ، بيروت ، 2006 ،ص ص (108 - 110) .
- عبد القادر رزيق المخادمي ، **"الازمة الغذائية العالمية - تبعات العولمة الاقتصادية و التكامل الدولي "**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص ص (150 -153) .

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف توفر مزايا إضافية للصادرات العربية و تفسح مجالا أكبر للتجارة البينية و تفتح سوقا واسعا للمنتجات العربية، كما أنها سوف تمكن الدول العربية من الإستفادة من الإستثناءات التي قررتها إتفاقيات التجارة العالمية، إضافة إلى أنها تشكل ضرورة في ظل إنتشار التكتلات التجارية الدولية التي جعلت من إقامة مناطق تجارية حرة التحدي الأكبر أمام الدول العربية، حيث يعتقد أن هذه التكتلات تضيق الأسواق المتاحة أمام الصادرات العربية مما يزيد الصعوبات التي تواجه أية صادرات أخرى منافسة داخل تلك المناطق التجارية الحرة، لا سيما الصادرات من السلع و المنتجات العربية ذات القدرة المحدودة على المنافسة و من ثم لا يتيسر أمام الدول العربية سوى أسواقها المتبادلة.

و لدفع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية يتوجب معالجة القضايا الفنية التي لم يتم معالجتها بعد و هي: تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، إضافة إلى إزالة القيود غير التعريفية الجمركية و غير الجمركية و الإلتزام بتطبيق المعاملة الوطنية.

4/ التنمية التكاملية بالموازاة مع التحرير التجاري:

لا نعني هنا بالتنمية مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي و في نصيب الفرد منه، بل نعني زيادة الطاقات الإنتاجية للإقتصاديات العربية و تنويعها، مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي، و مستهدفة أيضا تخليص الإقتصاديات العربية من قيود التبعية للخارج، إن هذه التنمية التكاملية هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين الأقطار العربية، و لذلك حتى يقوم المدخل التبادلي بدوره التكاملي لابد أن يطبق من منظور شمولي بعيد المدى يربط بينه و بين عملية التنمية التكاملية، و كلما كان البدء بهذه التنمية مبكرا كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع و أقوى في المستقبل.

5/ توجيه الإستثمارات العربية داخل الإقليم العربي:

يتحقق ذلك بحث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه إستثماراتها داخل الدول العربية ،مع تقديم ضمانات كافية و عوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا إلى الإستثمار في المنطقة العربية، و لعل الآلية المناسبة لذلك هي إنشاء منطقة إستثمارية عربية تكون عضويتها لكل الدول العربية لتفتح كل القطاعات الإقتصادية أمام المستثمرين العرب، و تشجيع إنتقال المستثمرين العرب و العمالة الماهرة و الفنية المهنية بين الأقطار العربية، و يقوم على تنفيذ أهداف هذه المنطقة عدة برامج:

- برنامج للتسهيل و التعاون و الترويج للإستثمارات المباشرة.

- برنامج للترويج و التوعية بفرص الإستثمارات المرشحة كمشروعات عربية مشتركة.

- برنامج يستهدف تحرير مجالات الإستثمار العربية المقيدة.

خلاصة الفصل الثالث:

إستغلت الدول المتقدمة فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الإقتصادي العربي و عدم علاج تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه، في حث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، و في تحطيم أي جهود للتكامل الإقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع الشرق الأوسط كبديل، واقترح الإتحاد الأروبي الشراكة الأورومتوسطية كبديل آخر.

حيث أن الدول العربية تواجه في الفترة الحالية تحديات كبيرة أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة المتمثلة أساسا في ظاهرة العولمة بكل إرهاصاتها من تحرير التجارة الدولية و تدويل للإنتاج.

و رغم التحديات التي تواجه الدول العربية و التي تحول دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، إلا أن هذه الدول أدركت و لو كان ذلك متاخرا، ضرورة التكامل الإقتصادي العربي و يتجلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الإقتصادي العربي المتعثرة.

تمهيد:

منذ الوهلة الأولى تسارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب لإمضاء و توقيع إتفاقيت منفردة مع الإتحاد الأروبي، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الإختلالات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية ومنها المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الإتفاقيات مما جعلها غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الإقتصاديات المغاربية، التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع الإتحاد الأروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتل مندمج في وحدة إقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية و سيياسية وأمنية مشتركة.

أما عن مجالات الشراكة فيعتبر المجال الإقتصادي من أهم المجالات و يتمحور حول تحرير المبادلات التجارية، وذلك برفع القيود على حركة المنتجات الصناعية، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية و الصيد البحري فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلزم جميع الأطراف و تضمن تحقيق مصالحها.

إعتمدت هذه الشراكة على مجموعة من البرامج و لآليات خاصة برنامج "ميدا" لتمويل مشاريع إصلاحية في المجال الإقتصادي والإجتماعي.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال أربع مباحث هي:

المبحث الأول: مكانة إتحاد المغرب العربي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الثاني:إتفاقيات الشراكة الأروبية المغاربية.

المبحث الثالث:الأثار الإقتصادية للشراكة الأروبية المتوسطية على إقتصاديات الدول المغاربية.

المبحث الرابع:واقع وآفاق العلاقات الأروبية المغاربية.

الفصل الرابع دراسة حالة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية

المبحث الأول:مكانة إتحاد المغرب العربي في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

تمثل إتفاقيات الشراكة الأروبية المتوسطية،مدخلا حقيقيا لإحداث تغير نوعي في علاقات التعامل الأروبي المغاربي المتوسطي في مجالات عديدة،مما يلقي بظلاله على جهود التنمية في تلك البلاد من دعم وتحفيزها ،وجذب الإستثمارات الأروبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا و المساعدات المالية والفنية.

المطلب الأول:التطور التاريخي للعلاقات الأروبية المغاربية:

لقد نظمت معاهدة روما لسنة 1957(التي أنشأت الجماعة الإقتصادية الأروبية) العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول، من خلال إتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة[1].

بعدما حصلت دول المغرب العربي على إستقلالها في نهاية الخمسينات و بداية الستينات ،أخذت تشعر بثقل المشاكل الإقتصادية الضخمة التي تواجهها ،فأبدت إستعدادها بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأروبية بغرض عقد إتفاقيات إنتساب،وقد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا و الذي كانت تتمتع فيه بموجب المادة 227 من معاهدة روما*، بإمتيازات مشابهة للإمتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء.

وفي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات إستطلاعية لتحديد علاقتها مع المجموعة الأروبية،لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976.

أما المغرب وتونس فقد طالبتا سنة 1962،بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقتها الإقتصادية مع المجموعة الأروبية[2].

في مارس 1969 وقعت كل من تونس والمغرب إتفاقية تعاون مع المجموعة الأروبية، إنطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، ولم تشمل أية معونات مالية للدولتين،غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين و هشاشتهما حالت دون إستفادتها من هذه التفضيلات، وفي نفس السياق تم عقد جلسات حواريين الطرفين مابين 1973-1974،تميزت بإصدار أوروبي على إقتصار الحوار على الجانب الإقتصادي دون الجانب السياسي.

وقد إتسمت هذه الإتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والإقتصادي والإعفاء الضريبي،واعتبرت هذه الإتفاقيات أوسع نطاق من سابقتها،نظرا لإحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية والإقتصادية و المالية إلى جانب التبادل التجاري

،لذلك أطلق عليها بإتفاقيات التعاون[3].

[1] فريد النجار ، "**التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى الى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرون** " ، اتيراك للنشر و التوزيع ، مصر ،دون سنة نشر ، ص 92 .

*الدول الموقعة على معاهدة روما هي : المانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا و لوكسومبورغ .

[2] حسين بومدين ، "**مزايا و تكاليف الاتفاقية الاورومتوسطية**" ،رسالة ماجستير في المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2003 ، ص 22 .

[3] Bichara khader , « **le patenariat euro-Méditerranéen: après la conference de barcelone** », l'harmattan, 1997, p 06.

ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي الأروبي لسنة 1969 وذلك من خلال إتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس و المغرب.

أولا:مرحلة التعاون الأروبي المغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة

إن تحليل العلاقات الأرومغاربية الرامية للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات ،وذلك بتلخيص مختلف المراحل التي مرت بها هذه العلاقات.

1/مرحلة الستينات:

لقد عرفت العلاقات الأروبية المغاربية توقيع عدة إتفاقيات في عقد الستينات،فقد أرادت المجموعة الإقتصادية الأروبية تأكيد الروابط الجغرافية،التارخية،الثقافية والإقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث،خاصة خلال مراحل الحقبة الإستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الإتفاقيات مع بلدان إفريقية (إتفاقية ياوندي)* وبلدان عربية.

إستهدفت هذه الإتفاقيات ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الإستعمارية ،وبالتالي فإن مضمون هذه الإتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري.

وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات،الفواكه،الزيتون،مصبرات السمك)التي تدخل سوق المجموعة الأروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية وتحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة،و متمثلة في الأسعار المرجعية و نظام الحصص و التوقيت الزمني، وقد غلب على هذه الإتفاقيات الطابع الثنائي[1].

2/مرحلة السبعينات:

يعتبر الإتجاه الرسمي للعلاقات الأرومغاربية وسياسة المجموعة الأروبية أثر التوسع الأول الذي عمل على دمج كل الإتفاقيات الأرومتوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي الأقطار المتوسطية،و في هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة

في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط، فقط وجب توسيعها للمجالات التجارية والملف الإجتماعي(قضايا الهجرة) والتعاون المالي والتقني أيضا[2].

على هذا الأساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأروبية و أقطار المغرب العربي،التي أفضت إلى عقد إتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدى،وكانت ترمي إتفاقيات المغرب وتونس

*عقدت اتفاقية ياوندي سنة 1964 لمدة 5 سنوات وجددت سنة 1969 وهي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا و اهم نصوص الاتفاقية ازالة الرسوم الجمركية تدريجيا و تقديم المساعدات المالية و الفنية من طرف المجموعة الاقتصادية الاروبية للدول المنتمية .

[1] عمورة جمال ، **"دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية"** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 170 .

[2] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

إلى تجديد وضغية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن إتفاقها يعني إندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

وقد تضمنت الإتفاقيات المبرمة لسنة1976 بين المجموعة الأروبية والدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية والصناعية والنصف مصنعة،أما المنتوجات الصناعية فقد سمحت المجموعة بالدخول الحر لأسواقها وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية،ودون تحديد كمي لها بإستثناء الواردات الأروبية من المواد البترولية التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع ب5% كل سنة.

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع بروتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد(1981-1976) وهذا لتمويل المشاريع التنموية،وقد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب114 مليون أورو منها 44 مليون أورو من موارد الميزانيةالأروبية،و70مليون أورو من موارد البنك الأروبي للإستثمار،وقد تم إستعمالها خاصة في قطاع التنمية الريفية،أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر ب 130 مليون أورو،منها74 مليون أورو من موارد الميزانية الأروبية و 56 مليون أورو من موارد البنك الأروبي للإستثمار[1].

أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 95 مليون أورو،منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأروبية و41 مليون أورو من موارد البنك الأروبي للإستثمار.

وقد شملت الإتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات و المعلومات خاصة في المجالات العلمية و التقنية و الإعلامية ،قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية و تنمية الإنتاج الصناعي.

ثانيا:مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية الجديدة

إتبعت السياسة الأورومتوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الأروبية الإقتصادية الأروبية خلال السبعينات و الثمانينات مقاربة تقليدية،تعتمد على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطريقة قديمة،ثم إن إنهيار القطب الإشتراكي و سقوط جدار برلين سنة 1989 كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيوسياسية و الإستراتجية بأروبا،حيث تقدمت دول أروبا الشرقية و

الجنوبية بطلبات الإنضمام للإتحاد اللأروبي،كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر ومستمر[2].

ففي بداية التسعينات وصل الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة أكثر منه في الضفة الجنوبية قد وصل إلى حوالي 20 مرة مع حلول عام 2010.

وإستجابة إلى كل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأروبية إتخاذ سياسة أورومتوسطية أكثر جرأة تجاه الدول المتوسطية الثلاثة.

[1] ميلود غربي ، "**الاورومتوسطية رهانات متضاربة**" ، مجلة المستقبل ، العدد 43 ، 2006 ، ص 15 .

[2] Bichara khader , « **le patenariat euro-Méditerranéen: vudu sud »** , l'harmattan, 2001, p 17 .

وقد حددت معالم هذا الإتجاه من طرف المجلس الأروبي في ديسمبر 1990،ليشهد ميلاد سياسة أورو متوسطية جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الإقتصادي و الهيكلي من جهة، و ضبط التعاون في المجال الجهوي و البيئي من جهة أخرى[1].

وقد جاءت السياسة المتوسطية الجديدة لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسة التعاون التجارية، وهذا بالرفع من حجم الصادرات دول العالم الثالث المتوسطية،وتشجيع الأسواق الأروبية للإنفتاح على الدول المتوسطية، وتشجيع تكوين سوق موحد بين دول المنطقة[2].

ومن عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة نذكر منها[3]:

- ✓ التطور الحاصل في الإندماج الأروبي حيث تم الإنتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأروبي.
- ✓ تعدد أسباب التنافر و القطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية بإضافة إلى مشكل المديونية وإنخفاض أسعار المواد الأولية.

كل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية.

ومن أهم الإمتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأروبية للدول العربية وغيرها من البلدان المتوسطية هي[4]:

- ✓ الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.
- ✓ إلغاء القيود الكمية على السلع بإستثناء المنتوجات الزراعية و بعض أنواع المنتوجات النسيجية.
- ✓ منح إمتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية.

ومن أهم مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة نذكر[5]:

- ✓ تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخرى فهي تهم العلاقات السياسية،الإقتصادية،الإجتماعية و الثقافية،بالتالي فهي تكاملية عميقة وذات أبعاد وثيقة تخدم التنمية الشاملة.
- ✓ مجمل الإتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني،وتختلف من إتفاقية لأخرى من حيث محتوى المواد المكونة للإتفاقية،أو من حيث تواريخ الإمضاء و بداية العمل بها.

[1] Hassane zouiri, **« le partenarid euro méditerranéen contrileution au développement du Maghreb** », l'harmattan ,2010 ,p 48

[2] Bernard Revenel, "**Méditerranée l'impossible mur**", edition l'harmattan, 1995, p 146 .

[3] عمورة جمال ،مرجع سبق ذكره، ص 171 .

[4] نفس المرجع السابق ، ص 171 .

[5] شريط عابد ، **"دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية ـ حالة دول المغرب العربي ـ "** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 96 .

- ✓ يرتكز تصميم الإتفاقيات الثنائية على أربعة محاور أساسية متكاملةهي:إحترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان،تحرير المبادلات التجارية،المساعدات المالية والإقتصادية،وتطوير الجانب الإنساني و الإجتماعي.
- ✓ تسهيلات و مساعدات تقنية و مالية و تكنولوجية تعطى للدول المتوسطية المتعاقدة مع الإتحاد الأروبي بغرض تأهيل صناعتها و الإستفادة من التطور التكنولوجي و بالتالي الدخول في منافسة دولية.

ثالثا:مرحلة الشراكة الأورومغاربية

يمكن إعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995 وذلك بمشاركة 27 دولة،حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام إقليمي،سياسي،إقتصادي،إجتماعي و ثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة الأورو مغاربية في 2010 والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية و الزراعية و تنقل رؤوس الأموال[1].

غير أنه ينبغي الإشارة إلىفكرة عقد إجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات،عندما إقترح الرئيس الفرنسي آنذاك(فرنسوا ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد إجتماع بين 5 دول مغاربية(الجزائر،المغرب،تونس،ليبيا،موريطانيا) و أربع دول أروبية(البرتغال،إسبانيا،إيطاليا،فرنسا) و بعدها إنضمت مالطا إلى هذه الندوة [2]و دخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ اثناء الملتقى الذي إنعقد بمرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان "حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الأروبية المتوسطية و الدول المغاربية المرتبطة بالتفاقيات مع المجموعة الإقتصادية الأروبية"، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى إنعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 27-1989/5/24 حضرها كل الدول المغاربية[3].

ثم تطورت فكرة الشراكة وإتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية حيث تبنت إسبانيا الفكرة و قدمتها في شكل إقتراح خطي بموافقة المجلس الأروبي.

الفصل الرابع دراسة حالة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية

وفي لشبونة وفي شهر جوان1992 ،وهذا بإعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على عطاء المغربي ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط وهو مضمون البيان الصادر عن الجنة الأروبية بتاريخ 1994/10/19. و الذي يحمل عنوان:"تدعيم السياسة المتوسطية الأروبية و إقامة شراكة أورو متوسطية"[4].

وقد أعلنت قمة "أسن" للإتحاد الأروبي في 1994/12/10 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الإتحاد الأروبي.

بعد كل الجهود من طرف الإتحاد الأروبي، و بعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، و الذي حدد له تاريخ 28-1995/11/27 في مدينة برشلونة الإسبانية الذي

---

[1] عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 172 .

[2] Abdennour Benanter, **" l'Amérique l'europe et les arabes"** , revue outre terre, N° 07, 2004, p 142 .

[3] محمد امين ، **"استراتيجية الاتحاد الاوروبي في منطقة المغرب العربي"** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية علوم السياسة و الاعلام ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 86 .

[4] حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

سمي بإسمها المؤتمر، اعلنت الدول المتوسطية من خلاله عن مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السياسية و الإقتصادية و الأمنية و الإجتماعية و الثقافية[1].

إن الدعوة الأروبية لعقد المؤتمر ترجع أساسا للتخوف الأروبي من إحتمال فقدان مركزه في السلم القوة الدولية و تأثر مصالحه الإستراتجية في العالم.

أما الدول المغاربية وافقت على حضور مؤتمر برشلونة لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي الذي كان يدعم مواقفها واستغلت دول الإتحاد الأروبي الفرصة لتوجه الدعوة للدول العربية و على رأسها الدول المغاربية لمناقشة مشروع الشراكة الأروبية المتوسطية.

و الجدول التالي يبين تاريخ توقيع إتفاقية الشراكة الأروبية المغاربية و تاريخ دخول هذه الإتفاقيات حيز التنفيذ.

جدول رقم (7): تاريخ توقيع إتفاقيات الشراكة الأروبية مع البلدان المغاربية

البلدان	نهاية المفاوضات	التوقيع على الإتفاقية	الدخول حيز التنفيذ
تونس	جوان 1995	17 جويلية 1995	1 مارس 1998
المغرب	15 نوفمبر 1995	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005

المصدر: من اعداد الطالبتان .

و من أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة مايلي[2]:

1/ مؤتمر فالينا(مالطا):إنعقد هذا المؤتمر في مدينة فالينا(مالطا) من 15 إلى16 أفريل 1997 بحضور جميع وزراء الخارجية للدول المتوسطية و دول الإتحاد الأروبي، وذلك برئاسة وزير خارجية مالطا، و كان هدف هذا المؤتمر إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم و لتحديد السياسة الإقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة،كما شجع الدول الأعضاء على إعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي و دعم الحوار بين المجتمعات المدنية و المنظمات غير الحكومية(ONG).

2/ مؤتمربااليرمو(إيطاليا): إنعقد هذا المؤتمر بين 4-3 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأروبية المتوسطية، و قد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط التالية:

- ✓ التأكيد على الإلتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.

[1] رشيد خديم ، "**الشراكة الاورومتوسطية و بعدها الاجتماعي : المنتدى النقابي الاورومتوسطي**" ، مؤسسة سلام و تضامن سيرافين، اريالفا ، 2003 ، ص 4.

[2] انظر الى : ـ سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، ص 215 .
ـ عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (223 - 226) .
ـ تصريح ختامي باليرمو: المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الخاص بالرمو 3 ـ 4 جوان 1998 ، تاريخ الاطلاع 20013/03/27 نقلا عن :
Rights.net/Français /bazcelone/pen/palerme.htm-http://www.euromed .

- ✓ مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على أرض الواقع.
- ✓ شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.
- ✓ التعهد بمراعاة توفير السلام و الإستقرار و التنمية في المنطقة.

3/ مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا):تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الثالث بين 15و16 أفريل1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، و قد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط التالية:

- ✓ إنشاء منطقة للتبادل الحر في غضون 2010.
- ✓ تدعيم الشراكة الإجتماعية و الإنسانية و الشباب و دور المرأة.
- ✓ مشكل الهجرة.
- ✓ تدعيم الحوار بين الثقافات و الحضارات و المجتمعات المدنية.
- ✓ مكافحة الجريمة المنظمة و مشكل المخدرات و العنصرية و كراهية الأجانب.

4/ مؤتمر مرسيليا (فرنسا): يعتبر هذا المؤتور الرابع، حيث إجتمع وزراء الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 16/15 نوفمبر 2000، و قد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد إنتفاضة الأقصى (في 2000/9/18) حيز كبير على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي إنعقدت في القاهرة في 22/21 أكتوبر2000.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية و الأروبية ما بين 6/5 نوفمبر2001، حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما و أنه تزامن مع 11 سبتمبر.

ثم إنعقد مؤتمر آخر في فالنسيا(إسبانيا) يومي 22 و 23 أفريل 2002.

ثم مؤتمر لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأروبية إنعقد بباريس يومي 24 و 25 أكتوبر 2004.

ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجبة الدول المتوسطية إنعقد في لوكسمبورغ في 30 و31 ماي 2005.

و قد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

و في سنة 2008-2007 أصبح للشراكة الأورومتوسطية صفة جديدة من خلال إعلان مشترك لقمة باريس 2008 حول الإتحاد من أجل المتوسط هذا النص يتكلم عن نقطتين: الشراكة الأورومتوسطية إنقسمت :"عملية برشلونة، الإتحاد من أجل المتوسط"، و بالتالي الإتحاد لا يكون منظمة جديدة في السياسة الأروبية المتوسطة و إنما يعتبر المولود الجديد لمسار برشلونة.

5/ قمة باريس فرنسا: إجتمع رؤساء الدول و الحكومات الأورومتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008 حيث إقتنع الجميع على أن الشراكة الأورومتوسطيةتلعب دور هام في مواجهة التحديات المشتركة و على سبيل المثال التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي و التصحر، و ذلك بغية تشجيع التنمية المستدامة، و مكافحة الإرهاب، التطرف، و الإرتقاء بالجوار بين الثقافات.

6/ قمة مارسيليا 2008: حيث دار النقاش في هذه القمة حول :

- ✓ الوصول إلى تسوية عادلة و شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.
- ✓ كما أكد الوزراء تطلعهم المشترك لتحقيق السلام و الأمن الإقليميين طبقا لإعلان برشلونة 1995.

و إنطلاقا من إعلان باريس الذي تبناه رؤساء الدول و الحكومات، وافق وزراء الخارجية الأورومتوسطية على الخطوط التوجيهية التالية:

الرئاسة المشتركة، الشراكة الإقتصادية و المالية، إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية، الحوار الإقتصادي، التعاون الصناعي، التعاون الإجتماعي و البشري و الثقافي، فضاء أورومتوسطي للتعليم العالي و البحث، إبراز صور الشراكة.

المطلب الثاني: مجالات التعاون بين الإتحاد الأروبي و الدول المغاربية

إن مجالات التعاون المشتركة بين دول الإتحاد الأروبي والدول المغاربية كثيرة، فهي تشمل عدة اوجه للتعاون في مجال البيئة والطاقة والإستثمار و التجارة و الهجرة...إلخ، و عليه فإن الهدف هو العمل على تحقيق شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة ،تدعمها مساعدات مالية و إجرءات عملية لإقامتها.

أولا: إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الإتحاد الأروبي و الدول المغاربية[1]

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأروبية المتوسطية هو تجارة بلا حدود و لا حواجز، و لإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية، بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة، وتتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الأروبية المتوسطية في مايلي:

- ✓ تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر،والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد و المنتجات القابلة للمنافسة.
- ✓ إيجاد أسس للإتفاق بين المهتمين بالتبادل الحر و الإنطلاق من عوامل التكامل،ومن ثم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة للتبادل الحر في الحوظ المتوسط.
- ✓ تكثيف التعاون الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة و تطوير النقل و التكنولوجيا و برامج التكوين.

---

[1] انظر الى : ـ هاني حبيب ، "**الشراكة الاوروبية المتوسطية : وجهة نظر غربية** " ، الدار الوطنية للنشر و التوزيع ، سوريا ، 2003 ، ص 89 .

ـ رعد الصرن ، "**اساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي**" ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2001 ، ص 332 .

- ✓ الأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي، نظرا لقصور الدول المغاربية في مجالات التعليم،و شروط العمل،و الصحة.
- ✓ توجيه العناية إلى التعاون في مجال البيئة و الحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر و مخلفات التصحر و التلوث.
- ✓ تنظيم المشاورات حول بعض الملفات (الماء،الطاقة،التعمير و السكان)
- ✓ ضمان المرور الحر للسلع برفع العراقيل و الحواجز، وذلك بمساهمة المجتمع المدني الذي يعتبر صاحب القرار لإنجاح خطة الشراكة و الإندماج.

إن التبادل الجيد في منطقة التبادل الحر يتطلب مجموعة من التنظيمات الضرورية و تقنينها و أهمها:

- ✓ شهادة الجودة ، قواعد المنشأ ،المقاييس الفنية.
- ✓ إلصاق البطاقات، الملكية الفكرية ، التعاون الجمركي.
- ✓ الثقافة التنافسية.

ثانيا: المجالات الأخرى للتعاون الإقتصادي بين الإتحاد الأروبي و الدول المغاربية

1/الإصلاحات الهيكلية:

ترمي برامج تأهيل المؤسسات في الدول المغاربية،إلى تحسين و تقوية تنافسيتها في إطار إنفتاح الحدود و تصاعد وتيرة المنافسة،إضافة إلى النظرة الوجودية لهذا البرنامج حيث أنه يساهم في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن لها مكانة أبعد من ذلك تتمثل في خلق فرص عمل إنتاجية، و في هذا الإطار و بهدف إنجاح عملية التأهيل الصناعي في الدول المغاربية قام الإتحاد الأروبي بتقديم مساعدات للدول المغاربية في إيطار برنامج ميدا، إذ قدرت المبالغ المخصصة لذلك حوالي 53, 630 مليون أورو.

إن الإصلاحات الإقتصادية في المنطقة بدأت بصفة مبكرة في تونس و المغرب و قطعت شوطا أطول مقارنة بالجزائر، حيث عقد المغرب تسع إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1980 إلى 1993، بينما عقدت تونس إتفاق الإستعداد الإئتماني، أما الجزائر فقد بدأت في تطبيق هذه الإصلاحات بداية من سنة 1994.

1/1: برنامج تأهيل المؤسسات التونسية[1]

أدرجت السلطات التونسية برنامج إعادة تأهيل المؤسسات في المخطط التاسع (1996-2001)، و العاشر (2002-2006)، عن طريق عرضها لبرنامج تحفيزي لمؤسساتها بغرض تحديث أنظمة إنتاجها و تسييرها.

إنطلق هذا البرنامج الخاص في سنة 1996، مع طرح المخطط التاسع و توقع إنخراط 2000 مؤسسة في هذا المسعى على طول المدة، و المرحلة الثانية شهدت إنضمام 1600 مؤسسة صغيرة و متوسطة في المخطط العاشر(2002-2006) حيث كان الهدف الأساسي يتمثل في تقوية القدرة التنافسية للإقتصاد بشكل عام، وخلق مناصب شغل جديدة وتسريع وتيرة النمو الإقتصادي.

[1] وزارة الصناعة و التكنولوجيا التونسية ، تاريخ الاطلاع 2013/04/14 ، نقلا عن : www.tunisienin dustry .net.tn

2/1: برنامج تأهيل المؤسسات المغاربية[1]

لقد عرفت المغرب في السنوات الأخيرة عدة تحولات إقتصادية كبرى، تتمثل أساسا في وضع برنامج إعادة هيكلة الإقتصاد المغربي سنة 1983، و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994، و التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأروبي سنة 1996، و كذلك التوقيع على بعض الإتفاقيات مع عدد من الدول منها "إتفاقية أغادير" الموقع مع كل من تونس و مصر و الأردن، و أخيرا التوقيع على إتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في مارس سنة 2004، و يحمل هذا الإنفتاح المغربي على العالم عدة آمال ولكنه في نفس الوقت يضع الإقتصاد المغربي أمام تحديات كبرى خاصة فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للمؤسسات المغربية.

3/1:برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية[2]

حيث تعد الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأروبي من أهم مصادر تمويل برامج و عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وذلك عن طريق برنامج "ميدا" ضمن إطار إقامة منطقة تبادل حر أروبية متوسطية في حدود 2010، وقد قرر الإتحاد الأروبي في قمة "كان" في جوان 1995، دعم الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها 12 دولة من الضفة الجنوبية للمتوسط، بدعم مالي يقدر ب 4,658 مليار أورو، للفترة (1995-1999) عن طريق برنامج (EURO MED) الذي خصص له الإتحاد الأروبي 63 مليون أورو، وقد تم تسجيل في 2005/10/31 دخول 553 مؤسسة جزائرية في برنامج التأهيل الذي إنطلق منذ أربع سنوات، وقد عرفت هذه المؤسسات 1466 عملية تدخل.

2/ تدعيم القطاع الخاص

بسبب المظاهر السلبية لإنخفاض الكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام، ساد الإعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية بأن دور القطاع العام في الحياة الإقتصادية إستمر أكثر مما ينبغي، وأن تكلفة الإحتفاظ به أصبحت مرتفعة على إقتصادها، و تطلعت حكومات تلك الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الإقتصادي في ظل معونات مالية و فنية من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي،وإتخذ الإصلاح الإقتصادي مسارات و إتجاهات عديدة برز منها ما عرف في الأدب الإقتصادي بالخصخصة أو التخصيص.

1/2: الخصخصة في تونس [3]

لقد بدأت برامج الخصخصة في تونس سنة 1989 ،و قد تميزت تجربة تونس بإنطلاقها في مراحلها الأولى من غير الإعتماد على قائمة منشورة بالمؤسسات المرشحة للخصخصة، نظرا لحرص الحكومة على عدم تحويل إهتمام المستثمرين في المشروعات الجديدة المزمع خصخصتها، ومع تقدم

---

[1] وزارةالصناعة و التجارة والتكنولوجيا الحديثة بالمغرب ، تاريخ الاطلاع 2013/04/14 ، نقلا عن: www.manet. gov. ma

[2] عبد الحق بوعتروس ، "**تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ، الملتقى الدولي حول اساسيات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ـ دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ـ ، جامعة بسكرة ، نوفمبر 2006 ، ص 172 .

[3] انظر الى : ـ الشادلي العياري ، "**تجربة تونس مع القطاعين ومستقبل التجربة**" ، ورقة مقدمة الى الندوة الفكرية ومركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ماي 1990 ، ص 13 .

ـ احصائيات المعهد الوطني بتونس ، تاريخ الاطلاع 15/ 2013/04 ، نقلا عن : www.ins.net.tn

برامج الخصخصة عدلت الحكومة سياستها، إذ و في سنة 2000 وضعت برنامج يشمل 44 مؤسسة عامة يراد خصخصتها،منها بورصة تونس، و الخطوط الجوية التونسية، و شركة التأمين و بنك الإتحاد،و 20 شركة صناعية، و عدة شركات عقارية و عدد من الفنادق.

و منذ بدء البرنامج و حتى عام 2001، تم خصخصة 138 مؤسسة عامة و بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 1 مليار دولار أمريكي.

لقد إتخذت إجراءات عديدة على كل المستويات بغرض إنجاح عملية الخصخصة في تونس،و خاصة تلك المتعلقة بتمويل هذه العملية،فقد تم السماح للبنوك التونسية بإعطاء الموافقة المباشرة لمنح القروض متوسطة الأجل بالنسبة للراغبين في شراء أصول المؤسسات في إطار الخصخصة، وحتى شركات الإستثمار للمشاركة في العملية، وزيادة الدعم المالي الممنوح من الإتحاد الأروبي لتونس في إطار الشراكة الأروبية التونسية لتدعيم عملية الخصخصة من خلال الهبة المقدرة ب10 مليون أورو مخصصة لتمويل التعاون التقني للخصخصة و هذا مايسمح بارتفاع عدد المؤسسات التي تم خصخصتها إلى 165 مؤسسة سنة 2006.

2/2 : الخصخصة في المغرب[1]

في سنة 1989 صادق البرلمان المغربي على قانون الخصخصة رقم 39 و الذي حدد عدد المشروعات الحكومية القابلة للتحويل إلى مشروعات خاصة و الإطار الزمني للتنفيذ، كما حدد الأجهزة التنفيذية و طرق ووسائل التنفيذ، و لقد كلف وزير الصناعات و التجارة بإشراف على عملية الخصخصة في المغرب.

وقد نص قانون الخصخصة على تحويل 112 منشأة حكومية إلى القطاع الخاص،أضيف عليها منشأتان في مجال البترول عام 1994 و 37 فندقا و 75 مؤسسة حكومية و يستثنى من هذا البرنامج القطاعات الحكومية الإستراتجية مثل: الفوسفات، الماء ،الكهرباء، و النقل الجوي و البحري،و لإنجاح الخصخصة حددت مدة زمنية لهذه الغاية قدرت ب 6 سنوات إبتداءا من سنة 1992.

و منذ بداية تنفيذ برنامج الخصخصة و حتى نهاية عام 2001، لم تنجح الحكومة المغربية إلا في بيع حوالي 65 مؤسسة من بينها 26 فندقا بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 5,2 مليار دولار،و قد شكلت إرادات خصخصة قطاع الإتصالات قرابة 61%من مجمل إيرادات الخصخصة، واشتمل حصيلة بيع الحكومة لنسبة 35% من حصتها في شركة الإتصالات إلى شركة فرنسية مقابل 2,1 مليار دولار سنة 2001، بإضافة إلى الرسوم التي حصلت عليها سنة 1999 مقابل منحها ترخيصا لشركة أجنبية أخرى لتوفير خدمات الهاتف النقال والتي قدرت بحوالي 1,1 مليار دولار، وفي سنة 2007 وصل إجمالي المؤسسات التي تمت خصخصتها في المغرب إلى حوالي 72 مؤسسة.

3/2: الخصخصة في الجزائر[2]

---

[1] وزارة المالية المغربية ، تاريخ الاطلاع ، 2013/04/15 ، نقلا عن : www.finance.gov.ma

[2] انظر الى: ـ محمد الساحل،" **تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة**" ، مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، العدد 41 ، 2009 ، ص 78.

لقد ساهمت إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي من تدعيم برامج الخصخصة الذي يشرف على تطبيقه هيآت مختصة مثل مجلس الخصخصة، الشركات القابضة ،وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة ، ولقد حرص مجلس مساهمة الدولة على دفع مسار

الخصخصة و فتح رأس المال،و قد قامت الجزائر في هذا الإطار بسن العديد من النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بعملية الخصخصة و هي بحسب تواريخ صدورها تتمثل في:

- ✓ المرسوم التشريعي 08-94 المؤرخ في 26 ماي 1994 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 و لاسيما المادتين 24 و 25 منه.
- ✓ المرسوم التشريعي 415-94 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 و الذي يحدد كيفية تطبيق المادة 24 من المرسوم التشريعي 08-94.
- ✓ الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية.
- ✓ المرسوم التنفيذي 329-27 المؤرخ في سبتمبر 1997 و الذي يحدد شروط منح إمتيازات خاصة و الدفع بالتقسيط لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخصخصة.

ولقد أعلن مجلس الخصخصة عن أول عملية خصخصة وذلك في يوم إعلاني حول الخصخصة بتاريخ 28 جوان 1998 و الذي قدم فيه 33 مؤسسة معروضة للبيع،و بالرغم من إنقضاء أكثر من عقدين من البدء في عملية الخصخصة في الجزائر إلا أنها مازالت تعترضها مشاكل و ذلك بسبب:

- ✓ غياب معايير واضحة لتحديد المؤسسات القابلة للبقاء أو الخصخصة.
- ✓ غياب الإرادة السياسية الواضحة.
- ✓ مشكلة التكفل بالعمال المسرحين.
- ✓ الإعتماد في الخصخصة على مدخل التنازل عن القطاع العام، دون محاولة البحث عن بدائل أخرى لتشجيع القطاع الخاص.

إن مساهمة الإتحاد الأروبي في إنجاح عملية الخصخصك في الجزائر، تمثلت في تقوية و تطوير إمكانيات التسيير للهيئات المشرفة على تطبيق برامج الخصخصة و تدعيم تطبيقه، تطوير البرامج و إثراء الإستراتجية التنظيمية له، و في هذا الإطار تم تخصيص مساعدات مالية في ظل برنامج ميدا1 و ميدا2 بغرض التطبيق الجيد لبرنامج خصخصة المؤسسات العمومية، و قد وصل عدد المؤسسات التي تم خصخصتها خلال الفترة 2003-2007 حوالي 417 مؤسسة.

ثالثا: تحديد أوجه التعامل المالي بين دول الإتحاد الأروبي و الدول المغاربية[1]

1/المساعدات المالية المقدمة لتونس:

يعتبر برنامج "ميدا" أهم آلية أروبية متوسطية للتعاون المالي ،و هو يمول العديد من المشاريع و البرامج الثنائية و الجهوية ترمي كلها إلى دعم الإصلاحات الإقتصادية و الرفع من أداء القطاع الخاص ، ودعم التوازن الإجتماعي.

ـ احصائيات وزارة الصناعة وترقية الاستثمار الجزائري ، تاريخ الاطلاع 2013/04/15 ، نقلا عن : www.mipi.dz

[1] www.europa.eu.int/comm/external_relation/euroned/publication (consulté 24/03/2013) .

وتعتبر تونس أول بلد متوسطي قام بتوقيع إتفاقية الشراكة في 17 جويلية 1995، فقد إستفادت تونس من مساعدات مالية أروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية 1999، و تغطي برنامج ميدا1،ثم الثانية من عام 2000 إلى عام 2006 و تغطي برنامج ميدا2، و يبين الجدول التالي المساعادات المالية التي تحصلت عليها تونس في إطار برنامج ميدا1 و ميدا2 .

جدول رقم(8):الإعانات الممنوحة لتونس في إطار برنامج ميدا (الوحدة :مليون أورو)

	برنامج ميدا 1(1995-1999)			برنامج ميدا 2 (2000-2006)		
	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع
القيمة	428	168	39,25	305,25	243,2	79,5

Source:le programme de MEDA,document de l'eu .www.europa.eu.int

نلاحظ من معطيات الجدول أن نسبة المدفوعات من تعهدات برنامج ميدا 1 هي 39,25% فقط، و قد إرتفعت نسبة هذه المدفوعات بعد دخول إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأروبي و تونس حيز التنفيذ لتصل إلى 79,5%، و عليه فإن المساعدات التي قدمها الإتحاد الأروبي لتونس من أجل تجاوز المرحلة الإنتقالية واستعاب نتائج و آثار التفكيك الجمركي هي مساعدات غير كافية.

2/المساعدات المالية المقدمة للمغرب:

إستفادت المغرب من مساعدات مالية أروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين، إمتدت الفترة الأولى من سنة 1995 إلى غاية سنة 1999 و تغطي برنامج ميدا 1، و قد بلغت الحصة الإجمالية من المساعدات المالية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا1 حوالي 656 مليون أورو، و قد قدرت المساعدات المدفوعة فعلا حوالي 127,6 مليون ، أما الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2006 فهي تغطي ميدا2، إذ بلغت المساعدات الأروبية المقدمة للمغرب خلال هذه الفترة حوالي 524,5 مليون أورو، لكن ماتم دفعه فعلا قدر بحوالي 279,3 مليون أورو، ويبين الجدول التالي المساعدات المالية التي تحصلت عليها المغرب في إطار برنامج ميدا.

جدول رقم (9):الإعانات الممنوحة للمغرب في إطار برنامج ميدا (الوحدة مليون أورو)

	برنامج ميدا 1(1995-1999)			برنامج ميدا2 (2000-2006)		
	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع
القيمة	656	127,6	19,45	524,5	279,3	53,25

المصدر: نفس المرجع السابق

نلاحظ من معطيات الجدول أن نسبة المدفوعات من تعهدات برنامج ميدا 1 هي 19,45%فقط، و قد إرتفعت نسبة المدفوعات بعد دخول إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأروبي و المغرب حيز التنفيذ لتصل إلى 53,25% ،وعليه فإن المساعدات التي قدمها الإتحاد الأروبي للمغرب من أجل تجاوز المرحلة الإنتقالية واستعاب نتائج و آثار التفكيك الجمركي هي مساعدات غير كافية.

و منذ سنة 2007 تم تعويض برنامج ميدا بشكل تدريجي بالأداة اللأروبية للشراكة و الجوار، مما أدى إلى تبني مخطط عمل الإتحاد الأروبي_المغربي و الذي يشكل وثيقة توجيهية للتعاون الإقتصادي و السياسي و الذي يتمحور حول الميادين التالية :

- ✓ حوار سيلسي و إستراتيجي على مستوى عال.
- ✓ القضايا التجارية، الجمركية و الفلاحية.
- ✓ النقل ،الطاقة، البيئة.
- ✓ التنمية الإجتماعية، الهجرة، العدل و الأمن.

وقد وضعت وثيقة إستراتجية للفترة الممتدة مابين 2007 و 2013 علاوة على برنامج توجيهي وطني للفترة الممتدة مابين 2007 و 2010 ويتمحور حول 5 محاور رئيسية هي:

- ✓ المجتمع (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الصحة و التعليم).
- ✓ الدعم المؤسسي.
- ✓ حقوق الإنسان.
- ✓ الإقتصاد.
- ✓ البيئة.

3/المساعدات المالية المقدمة للجزائر:

خصص الإتحاد الأروبي في إطار برنامج ميدا إعتمادات مالية لصالح الجزائر،حيث قدرت هذه الإعتمادات في ظل برنامج ميدا و الذي غطى الفترة الممتدة مابين 1995 و1999 حوالي 164 مليون أورو، و أن المبلغ المدفوع فعلا قدر ب 30,2 مليون أورو، و قد تم توجيه هذه الأموال إلى المجالات التالية:

- ✓ المساهمة في عملية التعديل الهيكلي التي عرفها الإقتصاد الجزائري في الفترة 98-95، و التي مست مجال التجارة الخارجية، خصخصة المؤسسات العمومية، السكن و الشبكة الإجتماعية.
- ✓ تطوير القطاع الخاص و تطوير القطاع المالي، و إصلاح الخدمات البريدية.
- ✓ دعم مشاريع البنى التحتية و حماية البيئة.

في حين قدرت المساعدات المالية في ظل برنامج ميدا2 و الذي إمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 حوالي 181,2 مليون أورو، لكن المبالغ المدفوعة لم تتعدى 32,6 مليون أورو، وتجدر الإشارة إلى أن برنامج ميدا2 في الجزائر كان يهدف إلى:

- ✓ التحكم في النمو الإقتصادي.
- ✓ تحقيق الإستقلالية عن قطاع المحروقات.
- ✓ معالجة البطالة و الأوضاع الإجتماعية.
- ✓ العودة إلى السلم المدني و تحقيق الأمن و الإستقرار.

و يمكن توضيح المساعدات المالية التي حصلت عليها الجزائر من الإتحاد الأروبي في إطار برنامج ميدا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): الإعانات الممنوحة للجزائر في إطار برنامج ميدا (الوحدة مليون أورو)

	برنامج ميدا1(1995-1999)			برنامج ميدا2(2000-2006)		
	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع
القيمة	164	30,2	18,41	181,2	32,6	17,99

المصدر:نفس المرجع السابق

نلاحظ من معطيات الجدول أن نسبة المدفوعات من تعهدات برنامج ميدا1 هي 18,41% فقط، و قد إنخفضت نسبة هذه المدفوعات قليلا في إيطار برنامج ميدا2 إلى 17,99% ،و عليه فإن المساعدات التي قدمها الإتحاد الأروبي للجزائر من أجل تجاوز المرحلة الإنتقالية ،واستيعاب نتائج و آثار التفكيك الجمركي هي مساعدات غير كافية.

رابعا: السياسة المالية الجديدة في إطار السياسة الأروبية للجوار

في إطار السياسة الأروبية للجوار، تم خلق أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج المالية السابقة، أطلق عليها الوسيلة أو الأداة الأروبية للجوار و الشراكة (IEVP) و التي دخلت حيز التنفيذ منذ جانفي 2007 و ذلك للفترة الممتدة بين 2007-2013، حيث خصص لها غلاف مالي يقدر ب14.9 مليار أورو، و قد وجهت هذه المبالغ المالية في إطار هذه الأداة الجديدة لتمويل عدة مشاريع مهمة

منها[1]: القطاع المالي، الشرطة، التنمية، المياه، النقل، الإدارة، القضاء و غيرها من القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للبرامج الإرشادية أو المخططات المالية التي إستفادت منها دول المغرب العربي في إطار السياسة الأروبية للجوار فقد كانت كالآتي:

- ✓ بالنسبة لتونس فقد كان المبلغ المخصص في إطار الوسيلة الأروبية للجوار و الشراكة، فقد كان المبلغ المخصص للمخطط الإرشادي الوطني للفترة 2007-2010 مقدرا ب300 مليون أورو موزعة كما يلي[2]:

_**سنة 2007:**برنامج مرافقة برامج العمل (plan d'actio) في إطار السياسة الأروبية للجوار، و خصص لذلك مبلغ 30 مليون أورو، بالإضافة إلى قطاع البيئة و الطاقة و الذي خصص له مبلغ 43 مليون أورو.

_ **سنة 2008:** مساندة مالية أولى من أجل رفع القدرة التنافسية للإقتصاد التونسي، و خصص لذلك مبلغ 50 مليون أورو، بالإضافة إلى قطاع التجارة و ذلك من أجل تسهيل إقامة منطقة حرة فإن تونس تسعى إلى عقد إتفاقيات ثنائية في مجال الكهرباء، الميكانيك و الإلكترونيات و قد خصص لذلك مبلغ 23 مليون أورو.

_ **سنة2009:** فكان الإهتمام بالتعلم، الشغل، و كذلك التعليم العالي، و قد خصص لذلك مبلغ 65 مليون أورو.

_ **سنة 2010:** مساندة مالية ثانية من أجل رفع القدرة التنافسية للإقتصاد التونسي، و قد خصص لذلك مبلغ 77 مليون أورو.

مما سبق يمكن القول أن نجاح هذا الإتفاق سيكون مرهونا بالقدرة التنافسية للإقتصاد التونسي و مدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة و مدى نجاح الجهود التونسية لإعادة تأهيل مؤسساتها بعد إستفادتها من المساعدات الأروبية و دخول الرأس الأجنبي و الإستمرار في الإنفتاح أكثر على العالم الخارجي ورفع قدراتها التصديرية.

- ✓ أما فيما يخص المخصصات التي إستفادت منها المغرب في إطار برنامج السياسة الأروبية للجوار من خلال البرنامج التأشيري الوطني للفترة 2007-2010 فيقدر ب654 مليون أورو موزعة كالآتي:

جدول رقم (11): البرنامج الإرشادي الوطني المغربي للفترة (2007-2010)

البرنامج	المبلغ	الإلتزامات	%

[1] http :www .erogar.org/for/pays/euroméditerranés/alg/c3 , consulté (04/04/2013).

[2] **" Instrument Européen de voisinage et partenarait**", document de statégie 2007-2013 ,tunisie programme indicatif national ,(2007-2010), p 47.

	التأشيري مليون أورو	2007	2008	2009	2010	
الجانب الإجتماعي:						
-مساندةالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.	60	60	_	_	_	
-محو الأمية.	17	17	_	_	_	
-التعليمز	93	_	_	39	40	
-الضمان الإجتماعي.	40	40	_	_	_	
-الصحة.	86	_	50	_	36	
المجموع	269					%43,26
جانب الحكومة و حقوق الإنسان:						
_ وزارة العدل	20	_	20	_	_	
_ حقوق الإنسان	8	_	8	_	_	
المجموع	28					%4,28

الجانب الإقتصادي:						
_ القطاع الخاص	60	_	20	40	_	
_التكوين المهني	50	_	_	50	_	
_القطاع الزراعي	40	_	_	_	40	
_برنامج rocade	25	25	_	_	_	
_المناطق المعزولة	25	_	_	_	25	
_قطاع الطاقة	40	_	40	_	_	
المجموع	240					%36,7
الجانب البيئي:						
_ مخصصات FODEP	15	_	15	_	_	
_ المياه	35	_	_	35	_	
المجموع	50					7,65
المجموع الكلي	654	162	162	164	165	%100

source: instrument européen de voisinage et de partenariat ,maroc, programme indicatif nationale(2007-2010), p 47

مما سبق يمكن القول أن المبالغ المخصصة في إطار البرنامج التأشيري الوطني للمغرب خاصة للفترة 2007- 2008 تفوق بكثير تلك المخصصة لتونس، و هذا راجع أن الإتحاد الأروبي يعتبر المغرب التلميذ المثالي في إطار السياسة الأروبية للجورا لإستجابته لكل متطلبات الإتفاق.

- ✓ أما الجزائر ورغم إمتناعها على إمضاء عقود السياسة الأروبية للجوار إلا أنها إستفادت من مخصصات مالية من خلال البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2007-2010 على إعتبار أن الوسائل المالية السابقة عوضت بهذه

الوسيلة الجديدة و قدر المبلغ ب 220 مليون أورو موزعة كالآتي[1]:

_ **سنة 2007:** تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد خصص لذلك مبلغ 40 مليون أورو، عصرنة القضاء بإدخال المعايير العالمية التي تحكم التسيير و تساعد المساجين على إعادة الإندماج في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للدولة و قد خصص لذلك مبلغ 17 مليون أورو.

_ **سنة 2008:** تنويع الإقتصاد، الزراعة، السياحة، بعض الصناعات و بالتالي الرفع التدريجي و الدائم للصادرات خارج المحروقات، و قد خصص لذلك مبلغ يقدر ب25 مليون أورو، بالإضافة إلى إعادة تنظيم قطاع الصحة و قد خصص له مبلغ 30 مليون أورو.

_ **سنة 2009:** تم الإهتمام بالشغل و ذلك عن طريق عصرنة الوكالة الوطنية للشغل و قد خصص لذلك مبلغ يقدر ب 24 مليون اورو، بالإضافة إلى قطاع التعليم العالي و محاولة معالجة فائض العرض في المؤهلات التي لا تتماشى مع سوق العمل، و خصص لذلك مبلغ 30 مليون أورو.

_ **سنة 2010:** موافقة إتفاق الشراكة و خصص له مبلغ 24 مليون أورو.

من خلال تحليل المخصصات المالية لدول المغرب الثلاث نستنتج ان الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة سواء تعلق الأمر بالفترة 2005-2006، حيث ان الجزائر تحصلت على مبلغ 106 مليون أورو، مقابل 144 مليون أورو لتونس و 275 مليون أورو للمغرب، و هذا إن دل على شيئ إنما يدل على عدم إمكانية الإقتصاد الجزائري على إمتصاص و استعاب هذه المخصصات مقارنة بجيرانه، و نفس الشيئ بالنسبة للفترة 2007-2010 و يرجع ذلك إلى عدم وضع مخططات عمل بين الجزائر و الإتحاد الأروبي في إطار السياسة الأروبية للجوار، واكتفت بعقود الشراكة السابقة.

المبحث الثاني: إتفاقيات الشراكة الأروبية المغاربية

لقد حاول كل طرف من أطراف الشراكة أن يعظم مكاسبه سواء تعلق الأمر بالجانب الأروبي أو جانب الدول المغاربية، لذلك إختلفت بعض نصوص الإتفاقيات التي تم توقيعها، و يرجع هذا الإختلاف إلى عدة عوامل أساسية منها ماتعلق بالعلاقات السابقة للدول المغاربية مع الإتحاد الأروبي،و منها مايتعلق بالوضع الإقتصادي العام في هذه الدول، و كذا الوضع السياسي و العلاقات السياسية القائمة مع أروبا.

الفصل الرابع دراسة حالة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية

المطلب الأول: إتفاقيات الشراكة الأروبية الجزائرية[2]:

لقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الأروبية المتوسطية، و بعد مفاوضات طويلة مع البلدان الأعضاء في الإتحاد الأروبي تم التوقيع على إتفاق

[1] **" Instrument Européen de voisinage et développement algérie**", document de statégie 2007-2013 ,tunisie programme indicatif national ,(2007-2010), p 32.

[2] غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية ، تاريخ الاطلاع (2013/04/04) ، نقلا عن : www.ca-i.com.dz

الشراكة في بروكسل في 19 ديسمبر 2001، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 159-05 الصادر في 27 أفريل2005 ،وقد دخل إتفاق الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيد في 1سبتمبر2005.

أولا: مضمون الإتفاق:

جاء إتفاق الشراكة الأروبية الجزائرية في 110 نصا مقسمة إلى 9 عنوانين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، و كذا 9 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الإتحاد الأروبي، و 4 إعلانات من جانب الجزائر ، و تشمل المحاور التالية:

- ✓ حرية إنتقال السلع.
- ✓ التجارة في الخدمات.
- ✓ التعاون المالي.
- ✓ التعاون الإقتصادي.
- ✓ الحوار السياسي.
- ✓ التعاون الإجتماعي و الثقافي.
- ✓ التعاون في مجال القضاء و الشؤون الداخلية.

ثانيا: النظام التعريفي المتفق عليه من الجانبين

كما هو معروف و بموجب المادة (6) من الإتفاق،سيتم إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأروبي في غضون 12 سنة التي تلي تاريخ 1سبتمبر 2005 (التطبيق الفعلي للإتفاق)، و عليه يلتزم الجانبين باالتخفيض الجمركي المتوالي، وذلك على السلع الصناعية و كذا المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري، ولك على النحو التالي:

1/النظام الجمركي المطبق على الواردات الأروبية للمنتجات من مصدر جزائري:

و تنقسم إلى قسمين المنتجات الصناعية و المنتجات الزراعية

1/1 المنتجات الصناعية:

بموجب المادة (8) من الإتفاق، فإن المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل إلى الإتحاد الأروبي معفاة من الحقوق الجمركية و الرسوم المشابهة إبتداءا من 1 سبتمبر 2005.

2/1المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري:

-المنتجات الزراعية: هناك أربع معدلات تفضيلية (100%، 55%، 50%، 40%) هي مطبقة على الرسم القاعدي للواردات في الإتحاد الأروبي، و على المنتجات الزراعية حسب الملحق 1 من البروتوكول رقم (1).

-منتجات الصيد البحري: و هي معفاة من الحق الجمركي إبتداءا من 1 سبتمبر 2005، حسب البروتوكول رقم (3) من الإتفاق.

2/النظام الجمركي على الواردات الجزائرية للمنتجات الأروبية: وهي كسابقتها مقسمة إلى قسمين : المنتجات الصناعية و المنتجات الزراعية.

1/2 المنتجات الصناعية: وهنا نميز بين مجموعتين من السلع الصناعية:

المجموعة الأولى: و هي السلع المقيدة في الملحق رقم (2) من الإتفاق و التي تصبح معفاة من الرسوم الجمركية إبتداءا من تاريخ دخول الإتفاق حبز التنفيذ أي (2005/9/1) و تبقى فقط تخضع للرسم على القيمة المضافة و المحددة بنسبة 17% في الجزائر.

المجموعة الثانية: و هي السلع التي حددت في الملحق رقم (3) من الإتفاق و التي سوف تخضع لتخفيض تدريجي للرسم الجمركي إبتداءا من السنة الثانية لدخول الإتفاق حيز التنفيذ على مدة 5 سنوات، وذلك وفق الرزنامة التالية:

- ✓ إبتداءا من سنة2007: كل حق جمركي و رسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من سنة 2008: كل حق جمركي و رسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من سنة 2009: كل حق جمركي و رسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من سنة 2010: كل حق جمركي و رسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 40% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من سنة 2011: كل حق جمركي و رسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 20% من الأساس.
- ✓ في سنة 2012: كل الرسوم المتبقية سوف يتم إلغائها.

إضافة لذلك فإن كل المنتجات الصناعية القادمة من الإتحاد الأروبي نحو الجزائر و غير المحددة في الملحقين (2) و (3) سيتم إلغاء الرسوم عليها في حدود 10 سنوات إبتداءا من 2007/9/1 وفق الرزنامة الآتية:

- ✓ إبتداءا من 2007: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 90% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2008: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2009: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2010: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.

- ✓ إبتداءا من 2011: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 50% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2012: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 40% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2013: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 30% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2014: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 20% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2015: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 10% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2016: كل حق جمركي و رسم يتم تخفيضه بنسبة 05% من الأساس.
- ✓ إبتداءا من 2017: سوف يتم إلغاء كل الرسوم الجمركية المتبقية.

2/2 المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري: وتتم معالجتها وفق المادة (14) من إتفاق بين الجزائر و الإتحاد الأروبي كمايلي:

-المنتجات الزراعية: هناك ثلاث معدلات تفضيلية موجودة (100%، 50%، 20%) مطبقة و الموضحة في بروتوكول رقم (2)، و هذا مع التمييز بين الحالتين:

- ✓ بعض المنتجات الزراعية تستفيد من التخفيض الجمركي على الرسم الأساس في حدود الحصص التفضيلية المحددة.
- ✓ البعض الاخر يستفيد من التخفيض الجمركي دون تحديد الكمية التفضيلية.

-منتجات الصيد البحري: هنا تجد معدلين تفضيلين(100% و 25%) مطبقة على الواردات الجزائرية القادمة من الإتحاد، موضحة في بروتوكول رقم (4) من الإتفاق و يتم تخفيض الرسم الجمركي أو إلغاءه حسب المنتج و دون تحديد كمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تطالب بتحديد آجال التفكيك الجمركي النهلئي للتعريفة الجمركية المقرر سنة 2017 إلى سنة 2020، إذ أن البنود التي تضمنها نص إتفاق الشراكة يسمح لأحد الطرفين بمراجعة التاريخ النهائي للوصول إلى منطقة التبادل الحر في حال تضرر إحدى فروع نشاطه الصناعي أو الزراعي أو الخدمي، و تستند الجزائر في هذا الإتجاه على الأضرار الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصناعي و الخدمي نتيجة رفض الأروبيين للإستثمار في هذين القطاعين، و عليه فقد تم مناقشة تمديد آجال التفكيك النهائي للتعريفة الجمركية خلال إجتماع مجلس الشراكة و الذي تم عقده في بوركسل يوم 2011/12/16.

المطلب الثاني: إتفاق الشراكة الأروبية التونسية[1]

تعود العلاقات الإقتصادية التجارية بين تونس و الإتحاد الأروبي إلى زمن بعيد، غير أنها كانت إلى ماقبل الإستقلال تقام بصفة غير منتضمة، و منذ بداية الستينات بادرت تونس إلى إبرام عدد من الإتفاقيات التجارية الثنائية مع بعض البلدان الأروبية و خاصة مع فرنسا،و كانت هذه الإتفاقيات في اغلبها تخضع لترتيبات الجات إذ تستند إلى مبدأ المعاملة بالمثل و

التمتع بإمتيازات الدولة الأكثر رعاية،إلا أن الإتفاقية المبرمة مع الجانب الفرنسي تميزت بشموليتها، حيث غطت المسائل التجارية و التعريفية في نفس الوقت، كما مكنت تونس من التمتع ببعض الإمتيازات التي تهدف إلى تأمين تصدير المنتجات الزراعية التقليدية إلى السوق الفرنسية، و في المقابل تتمتع المنتجات الزراعية الفرنسية المصدرة إلى تونس بامتيازات تختلف حسب حساسيتها على مستوى السوق التونسي، و بداية من سنة 1963 دخلت تونس في مفاوضات مع المجموعة الأروبية من أجل إيجاد السبل الملائمة لتنظيم العلاقات التجارية و تطويرها بين الطرفين ، حيث أثمرت هذه المفاوضات على إبرام إتفاقية شراكة في مارس 1969، و مكنت هذه الإتفاقية من توسيع مجال تصدير المنتجات الزراعية التونسية ،بحيث يمكن التصدير إلى أسواق جميع بلدان المجموعة الأروبية.

وأمام هذه الوضعية و خصوصا بعد وضع معالم الأروبية للسياسة الأروبية المتوسطية في أوائل السبعينات،و التي تنص على وضع التعاون مع البلدان المتوسطية في إيطار نظرة شاملة تهدف بالأساس إلى تغطية جميع مجالات التعاون و تحقيق التوازن بين المجموعة الأروبية و شركائها،

[1] Voir le texte intégral de l'accord d'associatin entre la tunis et l'ue :www.europe .eu.int (consulté le 24/03/2013).

تمت مراجعة إتفاقية 1969 لجعلها تتماشى مع طموحات تونس فيما يتعلق بالخصوص بإمكاناتها و طاقاتها التصديرية، و قد أمكن ذلك من إبرام إتفاقية تعاون سنة 1976، و التي من أهم مميزاتها الامحدودية و عدم المعاملة بالمثل و الشمولية.

وفي منتصف الثمانينات و بعد إنضمام اليونان إلى المجموعة الأروبية سنة 1981، و خاصة بعد قبول عضوية إسبانيا و البرتغال سنة 1986،واعتبارا لإمكانية مزاحمة الصادرات الزراعية التونسية لمنتجات هذه البلدان كزيت الزيتون و الخضروات، تمت مراجعة إتفاقية 1976 و تعديلها، و أمكن بالتالي إبرام بروتوكول إضافي سنة 1987 نافذة المفعول إلى غاية 1995، ومن أهم بنود هذا البروتوكول تحديد حصص تفاضلية لصادرات زيت الزيتون و الحمضيات و الخمور و البطاطا و تخفيض الرسوم الجمركية لبعض الخضروات بنفس النسق الذي سيتم تطبيقه على منتجات إسبانيا و البرتغال.

و على إثر إنخراط تونس بصفة رسمية في الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة سنة 1990، و تجسيدا للتوجه الذي إعتمدته منذ إنطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يهدف إلى تطوير الإقتصاد التونسي من خلال تشجيع الإستثمار و تحرير الواردات و الأسعار و دعم التصدير، وأمام النتائج الإقتصادية الجيدة التي تم تسجيلها مع بداية التسعينات، أصبح بإمكان تونس الدخول مع الإتحاد الأروبي في إطار تعاوني جديد يرتكز على التنمية المشتركة بين الطرفين و يتميز بشمولية ميادين التعاون.

و على هذا الأساس فإن إتفاقية الشراكة بين تونس و الإتحاد الأروبي،تدخل في إطار الإلتزام بمبادئ الجات و ترتيباتها خصوصا فيما يتعلق بإمكانية منح الأطراف المعنية لبعضها البعض إمتيازات تفاضلية على أن يكون ذلك في نطاق منطقة

للتبادل الحر،و على أن تهتم الإمتيازات الممنوحة بقدر كبير من مستوى المبادلات بين الدول الأعضاء بالإستناد إلى مبدأ المعاملة بالمثل و معاملة الدولة الأكثر رعاية، و تم التوقيع على إتفاقية الشراكة بين تونس و الإتحاد الأروبي و التي يقوم العمل بها حاليا سنة 1995 و هي تهدف إلى:

- ✓ وضع إطار ملائم للحوا السياسي بين الأطراف بغية إتاحة المجال أمام تقوية علاقاتها في سائر المجالات.
- ✓ تحديد الشروط لتحرير مبادلاتها من السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بصورة تدريجية.
- ✓ تطوير المبادلات و دعم العلاقات الإجتماعية المتوازنة بين الأطراف لا سيما عبر الحوار و التعاون.
- ✓ تطوير التعاون في الميادين الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية.

ولم تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ إلا في مارس 1988، و يرجع ذلك التأخير في تنفيذ الإتفاقية إلى الإجراءات القانونية المطولة ،و التي تستوجب إلى جانب مصادقة البرلمان التونسي على هذه الإتفاقية، مصادقة برلمان كل الدول الأعضاء للإتحاد الأروبي و عددها خمسة عشر في ذلك الوقت.

الإمتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية التونسية:

أولا: المنتجات الزراعية

تتمتع الصادرات الزراعية التونسية إلى الإتحاد الأروبي بعدد من الإمتيازات تم تحديدها حسب نوعية المنتج و حساسيته على مستوى السوق الأروبية المشتركة و تتمثل هذه الإمتيازات فيمايلي:

- ✓ الإعفاء التام من الرسوم الجمركية الحكومية مع تحديد فترة مرجعية، في هذه الحالة تتمتع الكمية المعنية بالإعفاء التام من الرسوم المفروضة على الكميات التي لاتتجاوز الحصة المذكورة، و ينطبق هذا الإمتياز على أغلبية أنواع الخضر.
- ✓ الإعفاء التام من الرسوم الجمركية بدون تحديد للكميات المصدرة و لفترات التصدير بالنسبة للمنتجات التي لا يشكل تصديرها أي خلل على السوق الأروبية وهي تشمل: التمور، الخضروات،الفواكه،و بعض أصناف اللحوم ،و النباتات المستعملة في صناعة العطور.
- ✓ الإعفاء التام من الرسوم الجمركية في حدود حصة تعويضية معينة،و تخفيض جزئي على الرسوم المفروضة على الكميات التي تتجاوز هذه الحصة و يشمل هذا الإمتياز منتجات مثل: البطاطا و البرتقال.
- ✓ التخفيض بنسب مختلفة من الرسوم الجمركية بدون تحديد للكميات المصدرة ، وينطبق هذا الإجراء بالخصوص على الباذنجان و العنب و البطيخ.

ثانيا:منتجات الصيد البحري

تتمتع منتجات الصيد البحري التونسية المصدرة إلى الإتحاد الأروبي،بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية بدون تحديد للكميات أو لفترات التصدير.

ثالثا: المنتجات الغذائية

تتمتع المنتجات الغذائية التونسية المصنعة عند التصدير بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية على المكونات الصناعية الداخلية في تركيبة هذه المنتجات، في حين تبقى المكونات الزراعية خاضعة لرسوم جمركية تعكس الفرق بين أسعار هذه المكونات عند

التوريد إلى الإتحاد، و أسعارها داخل الإتحاد، و يتم فرض هذه الرسوم عندما تكون الأسعار الداخلية أكثر إرتفاعا من الأسعار عند التوريد.

أما فيما يتعلق بالإمتيازات الممنوحة للمنتجات الصناعية التونسية فهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ إعفاء الصادرات الصناعية التونسية إلى الإتحاد الأروبي من الرسوم الجمركية ومن أية إجراءات ذات أثر مماثل إعتبارا من دخول الإتفاق حيز التنفيذ.
- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية على واردات تونس من السلع الصناعية من دول الإتحاد بشكل تدريجي خلال فترة إنتقالية مدتها 12 سنة، وفقا لجداول زمنية لثلاث مجموعات سلعية، و ذلك بهدف زيادة درجة الحماية الفعلية للصناعة خلال المرحلة الإنتقالية من تطبيق الإتفاق للتكيف و إعادة هيكلة الصناعة للتوافق مع القدرات التنافسية الدولية،و منح الحكومة الوقت الكافي لتعبئة الموارد من مصادر بديلة للإرادات الجمركية و هذه المجموعات هي:

المجموعة الأولى (المواد الأولية و المدخلات): تلغى الرسوم عليها تدريجيا خلال خمس سنوات من بدء تنفيذ الإتفاق.

المجموعة الثانية (السلع التامة الصنع):تلغى الرسوم الجمركية عليها خلال 12 سنة من بدء تنفيذ الإتفاق.

المجموعة الثالثة (المنتجات الأخرى): تلغى الرسوم الجمركية و الضرائب المفروضة على إستيرادها بنسبة 8/1 خلال ثمانية أعوام إعتبارا من سنة 2000.

كما تسمح الإتفاقية لتونس اللجوء إلى إتخاذ إجراءات إستثنائية لفترة محدودة خلال الفترة الإنتقالية لحماية الصناعات الناشئة ،التي تمر بمرحلة إعادة الهيكلة من خلال زيادة الرسوم الجمركية أو إعادة فرضها على أن لا تتعدى 25% من قيمة الواردات الصناعية من الإتحاد الأروبي، شرط أن لاتشمل أكثر من 15% من إجمالي السلع الصناعية التي تستوردها تونس من الإتحاد الأروبي، و ألا تزيد من تطبيق هذه الإجراءات عن خمس سنوات إلا إذا أقرت لجنة الشراكة فترة أطول، وألا يكون قد مضي أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كافة الرسوم أو الحصص على المنتج، كما تضمنت الإتفاقية إتخاذ كافة التدابير الوقائية لمكافحة الإغراء أو الحد من تزايد الكميات المستوردة من أحد المنتجات، و التي يمكن أن تضر بالمنتجين المحليين أو احد القطاعات في الإقتصاد الوطني دون تحديد لهذا الحجم.

المطلب الثالث: إتفاقيات الشراكة الأروبية المغربية[1]

عمل المغرب منذ إستقلاله على تطوير علاقاته التجارية و تنويع متعامليه التجاريين، و في هذا الإطار أبرم بعض الإتفاقيات التجارية الثنائية مع عدد من الدول المتقدمة و النامية، حيث تقوم هذه الإتفاقيات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و من بين هذه الإتفاقيات نجد الشراكة الأروبية المغاربية، و التي تم التوقيع عليها في 15 نوفمبر1995، و هي تدخل في إطار تقوية السياسة المتوسطية للإتحاد الأروبي.

أولا: مضمون إتفاقية الشراكة الأروبية المغربية

لقد دخلت إتفاقية الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأروبي حيز التنفيذ في مارس2000 و هي تدخل في إطار تقوية السياسة المتوسطية للإتحاد الأروبي كما تم تحديدها في إعلان برشلونة.

ولقد تضمنت هذه الإتفاقية سبعة محاور نلخصها فيمايلي:

- ✓ حوار سياسي يرتكز على كل المواضيع التي تمثل المصلحة المشتركة للطرفين (الرفاهية، الأمن، الإستقرار، التنمية).
- ✓ الإنتقال الحر للسلع بإنشاء منطقة التبادل الحر تميز بين المنتجات الصناعية و المنتجات الفلاحية.

[1] Voir le texte intégral de l'accord d'associatin entre le maroc et l'ue :www.europe .eu.int/smartapi/vgi-doc , (consulté le 24/03/2013).

- ✓ حقوق التأسيس و الخدمات حيث إتفق الطرفان على توسيع مجالات تطبيق الإتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في الطرف الآخر،وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات و الإتصالات).
- ✓ التعاون الإقتصادي الذي يشمل التعاون في القطاعات التي يتم تحرير مبادلاتها بين الإتحاد الأروبي و المغرب و يتعلق أساسا بالقطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد المغربي و الإقتصاد الأروبي و خاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستوى النمو و خلق فرص العمل.
- ✓ التعاون الإجتماعي فيما يخص العمال الأصليين داخل الإقليم من جهة، و حرية تنقلهم و إدماجهم في إقليم آخر من جهة أخرى.
- ✓ التعاون الثقافي الهادف إلى إقامة حوار ثقافي مستدام.
- ✓ التعاون المالي.

ومن خلال تفحص محاور إتفاقية الشراكة الأروبية المغربية يمكن ملاحظة مايلي:

- ✓ لقد نص الإتفاق على إرادة الطرفين في إقامة علاقات دائمة مرتكزة على المعاملة بالمثل، و التضامن و الشراكة و التنمية المشتركة.
- ✓ كما يشمل الإتفاق أيضا دعم الحوار السياسي و الأمني و إعتماد قاعدة الدورية في إجتماعات التشاور،كما إشتمل على حرية تنقل السلع، حيث نصت المادة (6) من الإتفاق على أن يقوم المغرب و الإتحاد الأروبي إقامة

منطقة التبادل الحر خلال الفترة إنتقالية حددت ب12 سنة إبتدا من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و طبقا لإجراءات الجات.

- ✓ تم التمييز في إطار منطقة التبادل الحر بين المنتجات الصناعية و المنتجات الفلاحية كمايلي:

المنتجات الصناعية: يتم إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم المماثلة على الواردات المغربية من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأروبي بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و لكن بصفة تدريجية،و هذا ماجاء في المادة (9) من الإتفاق.

المنتجات الفلاحية: فحسب المادة(16) من الإتفاقية فهي تنص على أن المجموعة الأروبية و المغرب إتفقتا على التحرير المتدرج و المتبادل لكل المنتوجات الفلاحية، وذلك على مرحلتين،حيث يتم في المرحلة الأولى الإتفاق على شروط التبادل المعمول بها قبل هذه الإتفاقية،مع بعض التعديلات المتعلقة برفع حصص الصادرات المغربية المعفاة من الرسوم الجمركية (كالطماطم، البطاطا، الزهور) ،أما في المرحلة الثانية فيتم الإتفاق على مراجعة الوضع و إتخاذ إجراءات ملائمة للتحرير المتبادل.

وتتمثل أهم الإعفاءات التي حصل عليها المغرب في هذا الإطار في مايلي:

- ✓ الإعفاء الجمركي مع تحديد الحصص التعريفية و تتكون هذه المجموعة من المواد غير الخاضعة لسعر الدخول، لكن تدخل في حدود كميات و هي تشمل 33 منتج منها البطاطا(120 ألف طن) ،البصل (7 آلاف طن)، الزهور (3 ألاف طن).
- ✓ إعفاء جمركي لبعض المواد التي تطبق عليها أسعار دخول منخفضة كالطماطم و البرتقال.

ثانيا: قواعد المنشأ في إتفاقية المغرب

تشكل قواعد المنشأ جانبا أساسيا في أي إتفاق للتبادل الحر،حيث يتم معالجة هذا الجانب بكل حزم، و هذا تفاديا لإستراد منتجات عن طريق الحدود تكون فيها الرسوم الجمركية جد منخفضة ثم إعادة تصديرها (بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها) إلى الشريك و هي معفاة من جميع الرسوم، و تشمل هذه القواعد أربعة عناصرنلخصها فيمايلي:

1/ معايير المنشأ:تعتبر المنتجات او السلع منشأها المغرب أو الإتحاد الأروبي إذا:

- ✓ تم الحصول عليها كلية في إقليم المغرب أو الإتحاد الأروبي.
- ✓ أن تكون محتواة على مواد لم يتم الحصول عليها كلية من البلد المعني،لكن شريطة أن تكون هذه المواد قد خضعت لتحويل أو تغيير كافي في المغرب أو في الإتحاد الأروبي لإكتساب صفة المنشأ.

2/ثنائية المنشأ أو تعدده:تسمح الإتفاقيتان الموقعتان بين الإتحاد الأروبي وكل من تونس و المغرب بإعتماد ثنائية المنشأ بين هذين البلدين و الإتحاد الأروبي، بمعنى أن جميع المدخلات أو المنتجات الوسيطية التي منشأها الإتحاد و المستعملة في المغرب

أو في تونس تعتبر ناشئة في المغرب أو في تونس، وفي نفس الوقت يتم إعتبار جميع المدخلات أو المنتجات الوسيطية التي منشأها المغرب أو تونس ناشئة من الإتحاد الأروبي عندما تتعرض لعمليات تحويل في دول الإتحاد.

3/الإرسال المباشر: يطبق النظام التفضيلي المنصوص عليه في الإتفاقالموقع بين الطرفين على المواد والمنتجات التي يتم مبادلتها مباشرة بين الطرفين،لكن يجوز مع ذلك تنقل البضائع من خلال دول أخرى غير أطراف في الإتفاق، بنقلها من ناقلة إلى أخرى أو تخزينها مؤقتا في هذه الدولة،بشرط أن تبقى هذه البضاعة أو المواد أو المنتجات تحت رقابة الجمارك في بلد العبور أو التخزين، وأن تكون هذه الأخيرة قد خضعت فقط لعمليات التفريغو إعادة الشحن أو عمليات أخرى ضرورية للمحافظة على حالاتها الجيدة، و بعبارة أخرى فإن مبدأ الإرسال المباشر بهذا الشكل هو تقديم أو إعطاء ضمانات لإدارة جمارك الدول الموقعة للإتفاق على أن البضائع لم تتعرض لأية عملية تحويل في بلد آخر.

4/الأدلة المستندية: لكي تحصل المنتجات و البضائع على المعاملة التفضيلية يجب أن تتم عن طريق طلب منح هذه المعاملة، و ينبغي أن تكون هذه الطلبات مرفوقة بأدلة مستندية تتعلق بمنشأ البضائع و بإرسالها و توفير شهادة إنتقال البضائع، ويتم إصدار هذه الشهادة من قبل السلطات الجمركية للبلد المصدر (المغرب والإتحاد الأروبي).

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للشراكة الأوروبية المتوسطية على اقتصاديات الدول المغاربية :

لقد انقضت أكثر من خمسة عشرة سنة على إعلان برشلونة ، و الذي وضع الأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية ، وتوقيع عدد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و البلدان المغاربية ، وعلى الرغم من ذلك الجدل الذي لا زال قائما حول موضوع الشراكة ، فهناك من يعتقد أن الشراكة

الأوروبية المغاربية هي فرصة تاريخية ينبغي انتهازها ، وأنها خيار استراتيجي يخدم مصلحة الطرفين معا ، في حين يجزم آخرون أن فوائد الشريك المغاربي ضئيلة جدا و مشكوك فيها على الأقل خلال الأمد المتوسط ، وهي غير مؤكدة على المدى الطويل ، وان كلفتها على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي ستكون مرتفعة ، فضلا عن أنها سوف تؤدي إلى إجهاض عملية الاندماج المغاربي الاقتصادي وعملية التنمية الصناعية للبلدان المغاربية ، وسوف نركز دراستنا في هذا المبحث على أثار الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة الخارجية المغاربية وعلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدول كما سنتطرق إلي بعض المؤشرات الاقتصادية للدول المغاربية في ظل الاتفاقية .

المطلب الأول : أثار الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة الخارجية للدول المغاربية :

يهدف هذا المطلب إلى التعرف على تطور التجارة الخارجية بين الدول المغاربية الموقعة على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و دول الاتحاد الأوروبي في الفترة (2003 - 2010) .

أولا: تطور المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع دول المغرب :

إن المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية الثلاث (الجزائر ، المغرب، تونس) تقريبا متشابهة،

فبالنسبة لأوروبا فإن هذه الدول لا تمثل الشركاء التجاريين الرئيسين لها ،لأنه في المتوسط نجد أن حصة المبادلات

بينها لا تزيد أو تقل عن 01٪ سواء كان ذلك في جانب الواردات أو الصادرات و ذلك خلال الفترة (2003 - 2010) ، مع إستثناء بسيط للجزائر التي تبقى وحدها الممول الرئيسي للسوق الأوروبية في مجال الطاقة، يمكن

تأكيد ضآلة المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي من خلال معطيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (12) :تطور المبادلات التجارية للإتحاد الأوروبي مع دول المغرب خلال الفترة (2003 - 2010)

الوحدة :النسبة المئوية

	حصة كل دولة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي								حصة كل دولة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي							
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الجزائر	**1.56**	**1.48**	**1.77**	**1.79**	**1.48**	**1.8**	**1.4**	**1.4**	**0.92**	**1**	**1**	**0.86**	**0.9**	**1.2**	**1.3**	**1.1**
المغرب	**0.68**	**0.64**	**0.77**	**0.53**	**0.55**	**0.5**	**0.5**	**0.5**	**0.94**	**0.94**	**1.12**	**0.9**	**0.99**	**1.1**	**1.1**	**1**
تونس	**0.67**	**0.66**	**0.58**	**0/56**	**0.63**	**0.6**	**0.7**	**0.6**	**0.83**	**0.8**	**0.76**	**0.75**	**0.77**	**0.8**	**0.8**	**0.8**

Source :- **les notes d'alerte du CIHEAM**, N° 52, 13 novembre 2008, p. 3.

- **IMF** (Dots), Trade A2-CG/MP, 18 janvier 2011

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم نلاحظ أن نسبة واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر تفوق نظيراتها للمغرب و تونس، وهذا راجع لكون معظم صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي تتمثل في المحروقات، وارتفاع أسعار هذه الأخيرة أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات إلى أوروبا، أما بالنسبة لصادرات الإتحاد الأوروبي إلى دول المغرب العربي فهي تقريبا تسير بنفس الوتيرة، نظرا لكون اقتصاديات هذه الدول متشابهة وغير متكاملة فلها نفس الاحتياجات و بالتالي نفس الطلب على صادرات الاتحاد الأوروبي.

و عموما يمكن القول أن تطور واردات الإتحاد الأوروبي من الدول االمغاربية مرتبط بأسعار المحروقات و المواد الأولية، باعتبار أن هذه الدول هي الممول الرئيسي ا للدول الأوروبية.

ثانيا :تطور المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي:

و على العكس، فان المبادلات التجارية لدول المغرب العربي تتجه بقوة نحو الإتحاد الأوروبي، حيث نجد أن

واردات تونس تصل إلى 73٪ من الإتحاد الأوروبي و أكثر من50 ٪ بالنسبة للجزائر و المغرب، و هي أيضا

تابعة للسوق الأوروبية و يظهر ذلك من خلال أن أكثر من50٪ من صادراتها موجهة إلى هذه الأسواق، و

يمكن تأكيد ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (13) : تطور المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوربي

للفترة (2003 - 2010)

الوحدة : النسبة المئوية

البلد	حصيلة الاتحاد الأوربي من إجمالي الواردات								حصيلة الاتحاد الأوربي من إجمالي الصادرات							
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	65.2	62.2	61.2	54.8	52.2	53.1	50.6	52.2	59.9	54.5	54	51.6	47	52.2	51.9	46.5

المغرب	58.7	55	51	57.6	58.4	58.7	59.2	58.3	74.1	72.4	69	62.4	62.1	58.9	62	62.2
تونس	72.8	70.6	70	73.5	73.1	64.3	68.2	69.2	81.1	83.4	80.1	73.8	75.3	72.2	72.8	74.4

Source :- les notes d'alerte du CIHEAM, N° 52, 13 novembre 2008, p. 3.

-IMF (Dots), Trade A2-CG/MP, 18 janvier 2011

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسيج الخاص للعلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي، فإن المنتجات الزراعية تحتل مكانة هامة لا يستهان بها، حيث أنه في سنة 2007 ، وصلت صادرات الإتحاد الأوروبي حوالي 5.26 مليار أورو من المنتجات الزراعية إلى الدول العربية المتوسطية، خاصة منها الجزائر حيث أنها تعتبر الدولة الأكثر تبعية للاتحاد الأوروبي في مجال المواد الغذائية، على عكس المغرب الذي يعتبر

الدولة العربية المتوسطية الوحيدة التي تحقق بإنتظام فائض في ميزانها التجاري الزراعي مع ملاحظة أن تونس حققت ذلك سنة 2007 .

لكن المبادلات التجارية الزراعية للاتحاد الأوروبي مع الدول االمغاربية و المتوسطية العربية تختلف من دولة

إلى أخرى، فمثلا في سنة 2007 فإن واردات الزراعة للاتحاد الأوروبي منا لجزائر بلغت % 0.2 من

إجمالي الواردات، في حين أنه و في نفس الفتًرة بلغت وارداتها الزراعية من مصر حوالي % 8.2 من إجمالي

الواردات، و على العموم يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي قد عزز مكانته في السيطرة على مجال المبادلات

الزراعية مع الدول المغاربية و العربية المتوسطية .

المطلب الثاني: أثار الشراكة الأروبية المتوسطية على تدفق الإستثمرات الأجنبية المباشرة للدول المغاربية

لقد كان إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة هدفا أساسيا للحكومات المغاربية، منذ فترة طويلة و رغم الإصلاحات و التعديلات و تحديث التشريعات المنظمة للإستثمار على مدى أكثر من عشرين سنة، و توفير المزيد من المزايا و الحوافز للمستثمرين،إلا أن نتائج ذلك لم يرقى إلى المستوى المستهدف، فكان حجم التدفقات متباين بين الدول المغاربية و الذي يرجع بصفة كبيرة إلى عمليات الخصخصة التي تمت في هذه البلدان، فكان لمجموعة من العوائق سبب في تشوه بيئة الأعمال و إنحصار حجم التدفقات المالية الأجنبية، وهذا ما دفع الدول المغاربية القيام باستراتجيات خاصة لإجتذاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التعجيل بها و تجسيدها، و ضمن هذا السياق سوف نستعرض تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استعراض تجارب كل دولة مغاربية على حدى.

أولا: آثار الشراكة الأروبية المتوسطية على الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس

في سنة 2000 شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس إنخفاضا كبيرا بحيث لم تتعدى قيمتها 367,32 ملين دولار، و قد عرفت الفترة الممتدة بين 2000 و 2003 تذبذبا في قيمة هذه الإستثمرات، إذ بلغت قيمتها 583,56 مليون دولار سنة 2003.

و إنطلاقا من سنة 2003 عرفت الإستثمرات الأجنبية في تونس إرتفاعا ملحوظا، إذ وصلت أعلى قيمة لها سنة 2006 ب 13307,91 مليون دولار، و ذلك بسبب قيام تونس بإلغاء كافة الإجراءات المعرقلة لتدفق الإستثمرات الأجنبية، واعتمدت إجرءات مشجعة و تشريعات تتماشى و طموحات المستثمرين الأجانب للإستثمار في أغلبية القطاعات الإنتاجية، الصناعية و الخدمية، و قد وجهت غالبية الإستثمارات إلى ميادين التجارة و النقل و مختلف الأنشطة الأخرى، زيادة على توجيهها إلى القطاع الإنتاجي الصناعي و خاصة ذات القيمة المضافة العالية، كما عرفت سنة 2008 إرتفاعا في قيمة الإستثمارات الأجنبة المباشرة في تونس بنسبة قدرت بحوالي51% مقارنة بسنة 2007 نتيجة الإستثمارات التي إجتدبها قطاع السياحة و العقارات و القطاع الصناعي، بحيث إرتفعت من 161610 مليون دولار سنة 2007 لتصل إلى حوالي 275837 مليون دولار سنة 2008[1]، لتتراجع قيمة هذه الإستثمراتسنة 2009بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى حوالي 168759 مليون دولار.

أما في سنة 2010 فقد بلغت تدفقات الإستثمار الواردة إلى تونس ب 3,113 مليار دولار لتتراجع سنة 2011 إلى 2,265 مليار دولار و ذلك بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة[2].

ثانيا: آثار إتفاقية الشراكة الأروبية المتوسطية على الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

[1] رفيق نزاري ، **"الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر ، تونس ، والمغرب)"**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ، جامعة باتنة، 2008 ، ص 126 .

[2] تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار 2011 .

إن الإستثمرات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الإقتصاد المغربي شهدت نموا كبيرا خلال الفترة من 2002 حتى 2011 فقد إرتفعت من 441,3 مليون دولار سنة 2002 إلى حوالي 2314,49 سنة 2003، و ذلك بسبب قيام الساطات المغربية بوضع مجموعة من النصوص التشريعية في شكل ميثاق للإستثمارات توفر من خلاله مجموعة من العوامل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و إحداث نظام بنكي متطور، وبورصة للقيم و نظام جبائي تشجيعي لتحفيزالمستثمرين الأجانب و تعزيز الضمانات الممنوحة لهم،و في سنة 2004 إنخفضت قيمة هذه الإستثمرات إذ قدرت بحوالي894,78 مليون دولار فقط، لترتفع مجددا و بشكل مستمر حتى وصلت إلى غاية 2803,48 مليون دولار سنة 2007 و هي أعلى قيمة وصلت إليها الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، لتنخفض من جديد سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لتصل إلى حوالي 1331,6 مليون دولار[1].

أما في سنة 2010 فقد بلغت تدفقات الإستثمار الواردة إلى المغرب ب1,574 مليار دولار لترتفع سنة 2011 إلى حوالي 2,519 مليار دولار[2].

و بعد دخول إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأروبي و المغرب حيز التنفيذ سنة 2000، شهدت هذه الإستثمارات قفزة كبيرة، حيث بلغت نسبة هذه الإستثمارات سنة2002 أكثر من 87% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية، وارتفعت سنة 2005 لتصل إلى أعلى قيمة لها إذ تجاوزت 90% و كان لفرنسا الحصة الأكبر بحوالي 74% من إجمالي الإستثمارات الأروبية.

و يمكن للمغرب أن يضمن حصة معقولة من الإستثمارات المباشرة الأروبية في ظل إرتفاع معدلات الإدخار و الإستثمار المحليين، بشكل يساعد على إطلاق دورة من الإزدهار الإقتصادي تشجع المستثمر الأجنبي على الإستثمارفيه،خاصة بعد بلوغ معدل الإدخار القومي نحو 27,7% سنة 2001، و معدل الإدخار المحلي نحو 23% سنة 2002، و هذا يعني أن المغرب يمكن تمويل إستثماراته المحلية دون الحاجة إلى المنح أو القروض الأجنبية في ظل تطور المناخ الإستثماري، فيما يتعلق بضبط المواصفات القياسية و إزالة التعقيدات البيروقراطية و العقبات الخاصة بإجراءات تأسيس الأعمال.

ثالثا: أثر إتفاقية الشراكة الأروبية المتوسطية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عرفت سنة 2000 تذبذبا في قيمة تدفقات الإستثمار، و بداية من سنة 2001 عرفت الجزائر إرتفاعا في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، و بخلاف سنتي 2003 و 2004 ،شهدت الفترة الممتدة بين 2001 و2011 إرتفاعا كبيرا في قيمة هذه الإستثمارات، و قد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال سنة 2008 و 2009 قفزة نوعية حيث زادت بنسبة 51,6% إذ إنتقلت من 1661,60 مليون دولار سنة 2007 لتصل إلى حوالي 2846,5 مليون دولار سنة 2009، و يرجع ذلك بصفة أساسية لإنتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية، حيث تزايدت التدفقات التي إجتذبها هذا القطاع 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع ذاته لسنة 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي إجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أضعاف، و الجدير بالذكر أن سنة 2008 شهدت تأسيس

[1] فطيمة حفيظ ، "**الاصلاحات الاقتصادية و اشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس ، المغرب)**" ،اطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة ، 2012 ، ص 27

[2] تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار 2011 ، مرجع سبق ذكره .

عددا من المشاريع الإستثمارية المباشرة بلغ إجمالها 102 مشروعا ساهم في توفير 10721 فرصة عمل.

إن إستثمارات دول الإتحاد الأروبي بالجزائر في الفترة الممتدة بين 2003 و 2008 لم تتعدى 2,79 مليار دولار في مختلف القطاعات بما فيها المحروقات، فقد بلغت هذه الإستثمارات سنة 2003 حوالي 104,07 مليون دولار، إذ تأتي إسبانيا في المرتبة الأولى ب61,34 مليون دولار أي 58,94 %من الحجم الكلي للإستثمار الأروبي، تليها بريطانيا ب96،11% ثم هولندا ب11,77% فألمانيا ب6,13% من الحجم الكلي فقط، و في سنة 2004 إرتفعت قيمة هذه الإستثمارات الأروبية إلى 172,90 مليون دولار،إذ تقدمت فرنسا على إسبانيا ب35,69% من الحجم الكلي للإستثمار، حيث تراجعت إسبانيا للمرتبة الثانية بنسبة 23,17%، أما ألمانيا فلم تستثمر سوى 9,38% من الحجم الكلي، و في سنة 2005 إرتفعت الإستثمارات الأروبيةلتصل 275,25 مليون دولار و هي السنة الموافقة لتطبيق إتفاقية مع الإتحاد الأروبي، كما شهدت سنة 2006 إرتفاعا في قيمة الإستثمارات الأروبية إذ قدرت بحوالي 552,24 مليون دولار، و في سنة 2007 حوالي 589,10 مليون دولار لتتضاعف هذه القيمة سنة 2008، و كشفت دراسة أصدرها برنامج "إينفاست

إن ماد" و شملت 11 بلدا متوسطا، عن تراجع الإستثمارات الأروبية في الجزائر سنة 2009، و يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت العالم بانهيار مفاجئ في البورصات الأمريكية[1].

أما في سنة 2010 فقد بلغت تدفقات الإستثمار الواردة إلى الجزائر ب2,264 مليار دولار لتتراجع سنة 2011 إلى 2,571 مليار دولار[2].

و بعد أكثر من خمس سنوات من تطبيق إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي، و على الرغم من الأثر الإجابي لهذه الإتفاقية و الذي إنعكس في شكل إرتفاع كبير في تدفق الإستثمارات الأروبية إلى الجزائر،فإن هذه الإستثمارات الأروبية لا تستجيب لطموحات الجزائر خصوصا تلك الموجهة لترقية إقتصادها و إستثمارها،في حين هذا الإتفاق يهدف إلى إقامة علاقة شاملة و شراكة رابح-رابح من شأنها أن تجسد من خلال تكثيف الإستثمارات الأروبية المباشرة بالجزائر.

مايمكن إستخلاصه هو أنه بالرغم من إنضمام الدول المغاربية إلى إتفاقية الشراكة الأرومتوسطية، فإن التوجه الأروبي نحو المغرب العربي يمثل فقط جزءا صغيرا من إجمالي الإستثمارات الأروبية في العالم، حتى لو كانت الإستثمارات في الدول المغاربية هي أروبية المنشأ، و يرجع تردد الأروبين في زيادة حجم إستثماراتهم في الأسواق المغاربية إلى عدة عوامل من بينها هشاشة الأسواق المغاربية، و عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي و ضعف المواصلات و الإتصالات و فقدان العمالة المؤهلة و غياب المؤسسات الدستورية و القانونية و الرشوة و الفساد الإداري، و تتطلب إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأروبي توسيع قاعدة إستثمارية في بلدان المغرب العربي، و مساعدة هذه الدول في توفير بيئة مناسبة للإستثمار، كما تتطلب من بلدان المغرب العربي لجذب الإستثمرات الأروبية، إعادة صياغة مشروعات تطوير البنية التحتية و التعليم و التدريب، و إعادة التأهيل و

[1] فطيمة حفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

[2] تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار2011 ، مرجع سبق ذكره .

البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الصناعي، و هذا ما سينعكس مباشرة على مستويات النمو في هذه البلدان.

المطلب الثالث: تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للدول المغاربية في ظل إتفاقية الشراكة الأروبية المغاربية

أولا: تطور المؤشرات الإقتصادية لتونس

إن الإتحاد الأروبي في علاقته مع تونس يقوم بتقديم المساعدة لها لتنفيذ إستراتجية لتحقيق النمو و رفع التحديات التي يعرفها الإقتصاد التونسي من خلال سلسلة من الأنشطة، مثل نقل المعرفة و الخدمات الإفتراضية، و يتسق ذلك مع إستراتجية قطرية خاصة بتونس و تؤكد على القدرة التنافسية على المستوى الدولي و تعكس الأهداف الرئيسية التي إعتمدتها الحكومة، و هي

قدرة الصادرات على المنافسة من أجل تشجيع النمو الإقتصادي و إمتدت إلى غاية 2008 و قامت على دعم تونس و الإعداد لمواجهة التحديات الناشئة مركزة على ثلاث أهداف رئيسية[1]:

- ✓ دعم التنمية على المدى الطويل و ذلك من خلال تنمية الموارد البشرية و إدارة الموارد الطبيعية، الإستثمار في التعليم و الصحة و موارد المياه و التنمية الريفية، و دعم الإصلاحات الإقتصادية، التركيز على أهمية الإصلاح المالي و تطوير مناخ الأعمال و تدعيم أداء القطاع الخاص، و دعم المؤسسات المحلية و العمل على تعبئة تمويل خارجي من مصادر عامة و خاصة في مجال تنمية الصادرات و الإتصالات و المعلومات و التعليم عن بعد، و تحسين الخدمات الإجتماعية الإقتصاد التونسي.
- ✓ ترسيخ مقومات إقتصاد صاعد و اللحاق بالدول المتقدمة من خلال التركيز على جملة من العناصر منها إرساء قواعد مجتمع المعرفة باعتباره توجها نحو تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.
- ✓ تحسين مستوى الدخل للإقتراب من مستويات الدخل في الدول المتقدمة، و الإندماج في الإقتصاد العالمي و تشجيع المبادرة الخاصة، و إعداد الإقتصاد التونسي لتحديات العولمة و تشجيع الإنخراط في الإقتصاد الامادي.

وتعمل تونس على تكريس الإندماج الإقتصادي ضمن المحيط العالمي، و بالتالي تسريع نسق النمو للإستجابة لتحديات التشغيل، و قد تمكنت السياسة المتخدة في تونس من تحقيق نتائج إجابية إنعكست على نمو الإقتصاد و خاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدة على الإنفتاح الإقتصادي و المحافظة على التوازنات الإقتصادية و الإجتماعية واعتمدت على معادلة مفادها السيطرة السياسية المطلقة و النمو الإقتصادي المتواصل يساوي الإستقرار الإقتصادي، و قد أعطت هذه القناعة نتائجها إلى حد ما، رغم الصعوبات و التقلبات الظرفية الداخلية و الخارجية.

[1] http : //ainnews.net /40530 html (consulté le 27/03/2013) .

وبخصوص الناتج المحلي لتونس فقد عرف إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000 إلى 2009، إذ إنتقل من 21459 مليون دولار سنة 2000، وإرتفع تدريجيا حتى وصل إلى 43551 مليون دولار سنة 2009، لكن لايمكن الجزم بأن ذلك الإرتفاع يرجع إلى آثار إتفاقية الشراكة الأروبية التونسية.

أما في سنة 2010 فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي 1,6% ليرتفع سنة 2011 إلى 4,6%[1].

أما بخصوص معدل التضخم فقد عرف إرتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2005 إلى 2008، إذ إنتقل من 2,01% سنة 2005، وارتفع تدريجيا حتى وصل إلى 5,05% سنة 2008، أما في سنة 2009 فقد إنخفض إلى 3,73% ليرتفع مجددا سنة 2010 إلى 4,4% ثم إلى 6,4% سنة 2011[2].

وبخصوص المديونية الخارجية عرفت إرتفاعا تدريجيا و مستمر في تونس حيث إرتفعت هذه المديونية من 18995 مليون دولار سنة 2005 لتصل إلى 20949 مليون دولار سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد بلغ الدين العام الخارجي 21,54 مليار دولار ليرتفع سنة 2011 إلى 23,37 مليار دولار، كما وصلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع و الخدمات إلى أعلى نسبة لها سنة 2006 إذ قدرت ب18,2% لتنخفض إلى 11,6% سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد قدرت ب10,3% لترتفع سنة 2011 إلى 10,9%، في حين عرفت الفترة من 2005 إلى 2009 إنخفاض قي نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي من 58,8% سنة 2005 إلى48,1% سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد قدر ب48,6% ليصل في سنة 2011 إلى 50,3%[3].

ثانيا: تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للمغرب

بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات بكل نتائجها و إنعكساتها وإقتصار أوجه التحسن على إطار الإقتصاد الكلي، عادت المغرب مثل البلدان الأخرى إلى صيغة العمل بالتخطيط باعتماده خطة 2004، و تعتبر هذه ثامن خطة يعتمدها المغرب منذ الإستقلال ،و تهدف هذه الخطة إلى[4]:

- ✓ تحقيق معدل نمو لا يقل عن5% لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2,4% في المتوسط بدل 1%.
- ✓ رفع معدل الإدخار إلى 27% مقابل 23% من الناتج الوطني و معدل الإستثمار بمعدل 28%.
- ✓ العمل على رفع الدخل الفردي إلى1600 دولار بدلا من 1300 دولار وقت إعداد الخطة.
- ✓ توفير 70 ألف منصب عمل و جذب 1,5 مليار دولار في شكل إستثمار.

و على الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها 15 مليار دولار لتحسين الإقتصاد و إنعاش النمو إلا أنها لم تلقى القبول المطلوب من طرف البنك الدولي ، الذي أكد أن الإقتصاد المغربي يحتاج إلى

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[2] التقرير الاقتصادي ، الاقتصاد العلمي رهن الديون الامريكية و الاوروبية ، 2011 ، ص 33 .

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

[4] محمد بولعسل ، "**الاثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية الى اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية (دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب)**" ، رسالة ماجستير، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص 155 .

نمو إقتصادي يتراوح من 6% إلى 8% حتى يستطيع الإقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات و الإختلالات و خاصة على المستوى الإجتماعي.

و في هذا الإطار و ردا على إستراتجية النمو المعتمدة من طرف المغرب إقترح البنك العالمي إستراتجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6% ،معتمدة على تحقيق أربع أهداف هي:

- ✓ تعزيز هدف النمو اقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر و مناصب العمل.
- ✓ تعزيز التنمية البشرية.
- ✓ إستخدام موارد المياه بشكل إستراتيجي و فعال.

- ✓ تحسين الإدارة العامة و تحسين إستفادة الفقراء و الفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة، بهدف ضمان إستدامة الإجراءات التنموية السابقة على المدى الطويل.

و بخصوص الناتج المحلي للمغرب فقد عرف إرتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2000 إلى 2009، إذ إنتقل من 36958 مليون دولار سنة 2000 وارتفع تدريجيا حتى وصل إلى 90029 مليون دولار سنة 2009، لكن لا يمكن الجزم بأن ذلك

الإرتفاع الكبير يرجع كله إلى آثار إتفاقية الشراكة الأروبية المغربية، أما في سنة 2010 فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي 1%، ليرتفع سنة 2011 إلى 2,3%، و يرجع هذا الإرتفاع إلى زيادة الإنتاج الزراعي من القمح للمغرب[1].

أما فيما يخص معدل التضخمفي المغرب فقد عرف إرتفاعا مستمرا من سنة 2005 إلى2008، إذ إنتقل من 0,98% سنة 2005، وا رتفع تدريجيا حتى وصل إلى 3,89% سنة 2008،ثم إنخفض إلى 0,97% سنة 2009، ليرتفع مجددا في سنة 2011 إلى 1%[2].

أما بخصوص المديونية الخارجيةإرتفعت من 12527 مليون دولار سنة 2005 لتصل إلى 19368 مليون دولار سنة 2009، أما في سنة 2010-2011 فقد إرتفع الدين العام الخارجي للمغرب من 23,57 مليار دولار إلى حوالي 24,8 مليار دولار، في حين عرفت الفترة من 2005 إلى2009 إستقرار نسبي في نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي إذ بلغت 21% سنة 2005 و 21,4% سنة 2009،أما في سنة 2010 فقد قدر بحوالي 25,8% لترتفع إلى 26,5% في 2011، كما إنخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع و الخدمات من 12,3% إلى 7,3% سنة 2008، لترتفع قليلا إلى 8,5% سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد بلغت 4,7% لتنخفض سنة 2011 إلى4,6%[3].

ثالثا: تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر

إن الجزائر ترتبط بإستراتجية للتعاون مع البنك الدولي ترتكز على ثلاث مجالات:

[1] التقرير الاقتصادي العبي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .
[2] تقرير التنافسية العربية 2012 ، ص 83 .
[3] انظر الى : ـ احصائيات صندوق النقد العربي 2011 .
ـ احصائيات صندوق النقد العربي 2012 .

- ✓ تحقيق الإستقرا المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال و الإستثمار و مشاركة القطاع الخاص.
- ✓ تحسين إستفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في إقتصاد السوق.

ومنذ سنة 2003 إعتمد البنك الدولي على خطة عمل بشأن الجزائر تهدف إلى تشجيع النمو الإقتصادي خلال الفترة 2004-2006 بما يضمن توفير مناصب شغل خارج المحروقات للإستفادة من قوة العمل المتزايدة، و تفادي التوترات الإجتماعية.

إن هذه الإستراتجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر و البنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للإقتصاد، و رفع معدل النمو الإقتصادي و دعم قدراته التنافسية و المؤسساتية، و هذه الإستراتجية جاءت للرد على التحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر، فهو يعمل على التعاون و المساعدة في وضع و تنفيذ إستراتجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات عديدة (الإمداد

بالمياه، الإسكان و الخدمات و البيئة، التنمية البشرية) بهدف الوفاء باحتياجات السكان، كما يعمل البنك الدولي من خلال هذه الإستراتجية على إزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق النمو الإقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص و خاصة مايتصل بعقبات بيئة الأعمال التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع المالي، و تدعيم البنية الأساسية للإقتصاد الجزائري و كلها عوامل ضرورية لنمو الإقتصاد، و تعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك على تكميل هذه المساعدة في مجال تطوير القطاعات السابقة، وبالتالي تهدف هذه الإستراتجية إلى دعم أداء الإقتصاد، و رفع معدلات النمو الإقتصادي.

إن توقيع الجزائر لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأروبي لم يكن بسبب قناعة راسخة لدى المسؤولين بضرورة توقيع الإتفاق لحصول تنمية دائمة و شاملة في الجزائر،فابرغم من تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فإننا لا يمكن أن نجزم بأن ذلك التحسن يرجع كله إلى آثارإتفاقية الشراكة الأروبية الجزائرية[1].

فبخصوص الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فقد عرف إرتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2000 إلى 2009 إذ إنتقل من 54793 مليون دولار سنة 2000 وارتفع تدريجيا حتى وصل إلى 170270 مليون دولار سنة 2008، و في سنة 2009 إنخفض هذا الناتج إلى حوالي 139520 مليون دولار،أما في سنة 2010 فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي 17,2% ليرتفع سنة 2011 إلى 21,9%[2].

أما بخصوص التضخم فقد عرف إرتفاعا مستمرا من 2000 إلى 2009، إذ إنتقل من 3,10% سنة 2000، وارتفع تدريجيا حتى وصل إلى 4% سنة2009، ثم إرتفع سنة 2010 إلى 5,7% ، لينخفض سنة 2011 إلى 5%[3].

---

[1] حاكمي بوحفص ، **"مسيرة الاقتصاد الجزائري و اثرها على النمو الاقتصادي"** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 32 ، 2007 ، ص 65 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[3] تقرير التنافسية العربية 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

أما فيما يتعلق بالمديونيةالخارجية فقد إنخفضت قيمتها من 17191 مليون دولار سنة 2005 لتصل إلى حوالي 5413 مليون فقط سنة 2009، وذلك راجع أساسا إلى الإرتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات خلال تلك الفترة، أما في سنة 2010 فقد بلغت المديونية في الجزائر 5,68 مليار دولار لتنخفض سنة 2011 إلى 4,4 مليار دولار في ضوء إتباع الجزائر سياسة تقليص الإعتماد على الإقتراض الخارجي التي بدأت في تطبيقها في عام 2004 بعد إرتفاع عوائد صادراتها النفطية،

أما فيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع و الخدمات فقد قدرت سنة 2010 ب 1,1% لتتراجع سنة 2011 إلى 0,7% أما فينا يتعلق بالدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 قدر ب3,5%لينخفض سنة 2011 إلى 2,2% ، و قد مكن التراجع في المديونية الخارجية في الجزائر من تعزيز مصداقية البلاد لدى الأوساط المالية العالمية[1].

المبحث الرابع: واقع و آفاق العلاقات الأروبية المغاربية

إن آثار إتفاقيات الشراكة سواء تعلق الأمر بالجانب الإجابي أو السلبي، يختلف وقعها من بلد مغاربي لآخر و ذلك حسب هيكل صناعته، و هيكل صادراته و وارداته، و لكن الأمر الذي لايختلف إثنان عليه هو وجود آثار و إنعكاسات سلبية على إقتصاديات البلدان المغاربية، و خاصة خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، هذه الأثار ستمس إقتصاديات الدول المغاربية و ستحدث إختلالا في توازناتها على المستوى الجزئي و الكلي، و على جوانب مختلفة إقتصادية، سياسية،و إجتماعية.

المطلب الأول: تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة

أولا: التجربة الجزائرية :تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي، بعد تونس و المغرب، و مهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الإقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها إنطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ، ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وأخيرا التطرق إلى أوجه القوة والضعف لدى الجزائر.

1/تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية[2]:

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل 97% من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت إرتفاعا محسوسا في أسعار البترول، ساهم بقدر كبير في رفع حجم المبادلات التجارية.

أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على إستراد السلع التجهيزية بنسبة 39% من مجموع الواردات، و تحتوي على السيارات و المحركات، آلات كهربائية، و معدات مختلفة، بينما تتمثل السلع الوسيطية في مواد البناء و معدات الأشغال العمومية، و تبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب، الحليب و الزيوت...

و بالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري، يبقى الجهاز الصناعي ضعيف جدا و غير متنوع.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .
[2] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص(215– 216) .

إن الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، و يبقى من الأولويات التي يمكن إعتمادها للخروج من هذه الوضعية تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية و تأهيلها ،و تحسن منافسة المؤسسات، و تشجيع تطوير الصادرات خارج المحروقات، كما أن الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأروبي يجب أن تعطي الأولوية في أهدافها إلى خلق الشروط التي تؤمن إستعاب الأموال الأروبية بمعدلات معقولة، و بوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات، بإضافة إلى شروط تأخذ بعين الإعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف و آجال هذه التدفقات.

و يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأروبي تكييف الإقتصاد الوطني مع متطلبات إقتصاد السوق، و ذلك بإعادة النظر في الهياكل و التشريعات و القوانين و مقاربتها مع الدول المتعاملة معها.

غير أنه يجب القول أن نجاح إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الإتحاد الأروبي يتوقف إلى حد كبير إلى زيادة الدعم المالي و التقني المخصص من طرف الإتحاد الأروبي في إطار برنامج "MEDA"، و هذا قصد تكييف و إعادة تأهيل المؤسسات و الإقتصاد، هذا بإضافة إلى ضرورة جلب المزبد من الإستثمارات الأجنبية و كذا توسيع نطاق الحكم الراشد و إضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

2/تحديد نطاق القوة والضعف لإقتصاد الجزائر: يتميز الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نطاق قوته و ضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي.

❖ **نقاط القوة[1]:**

- ✓ زيادة صادرات المحروقات التي شهدت إرتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية.
- ✓ تتميز الجزائر بإرتفاع حجم السوق و بدرجة أقل و بنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة، خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين.
- ✓ يستفيد سكان الجزائر من خدمات حسنة في مجال الرعاية الصحية و التعليم.
- ✓ تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الإبتكار و بالتحديد في متغير توافر العلماء و المهندسين.

❖ **نقاط الضعف[2] :**

- ✓ ضعف أداء أسواق السلع و أسواق العمل و الأسواق المالية.
- ✓ تضع الجزائر قيود على التملك الأجنبي مما يقف عائقا أمام جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ يشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الأداء، و كذا ضعف الإنتاجية والأجور.
- ✓ تعد هجرة الإطارات و الأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر و ذلك بسبب عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة.

[1] كلثوم كبابي ، "**التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي – دراسة حالة الجزائر، المغرب ،تونس** –" ،رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 161 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 162 .

- ✓ كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي مما يعني بأن قدرة الإقتصاد على إستعاب التكنولوجيا جد محدودة.

و بمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الأورومتوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الإصلاحية التي إلتزمت بها في مسعى التحرير و التعديل الهيكلي، و بالتالي فإن لإندماج في الإطار الأورومتوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي.

ثانيا: التجربة التونسية يمكن تقييم التجربة التونسية في شراكتها الإقتصادية و التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1998، من خلال ماتحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية ، تدفق رؤوس الأموال، بإضافة إلى تحديد نقاط القوة و الضعف لهذا البلد.

1/المؤشرات الإقتصادية التونسية[1]:

لقد تراوحت الصادرات التونسية إلى الإتحاد الأروبي مابين 75% و 80% ،وأهم هذه الصادرات تمثلت في الألبسة،المواد البترولية، الأغذية و زيت الزيتون، ثم الصناعات النسيجية و الكهربائية و الغذائية و الخدمات.

أما فيما يخص قطاع الطاقة و المحروقات،فقد سجل أرصدة سالبة، فهو يعتمد على صناعات ثقيلة و أموال ضخمة لتطويره و إستغلاله.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة، فقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار، المكونات الكهربائية و الإلكترونية.

لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية إنطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابة خلال عدة سنوات، مع معدل تضخم متحكم فيه، وقد أثبتت قدرتها في إمتصاص كل الصدمات الخارجية بفضل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات و مايلزمها من تمويل خارجي، دون الجوء إلى الزيادة المنوطة في الإعتماد على الديون الخارجية و هذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة.

2/تحديد نقاط القوة والضعف للإقتصاد التونسي:

❖ **نقاط القوة[2]:**

- ✓ تميزت تونس بكفاءة و إستقرار المؤسسات العامة.

الفصل الرابع دراسة حالة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية

[1] شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 200 .
[2] كلثوم كبابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 318 .

- ✓ كما تميزت بمستويات منخفضة من الفساد و حماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية و سلطة قضائية مستقلة.
- ✓ بالإضافة لذلك تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس إلى قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياته، فضلا عن جودة النظام التعليمي، كما أنها تحقق نتائج إيجابية في المؤشرات الصحية.
- ✓ أما على صعيد الأسواق ،تضم أسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بالكفاءة البيئية الازمة لأداء الأعمال ،أما على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على قروض.

من خلال عرض نقاط قوة الإقتصاد التونسي يتبين أنه في إتجاه إلى رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الإبتكار و فعالية الأسواق.

❖ **نقاط الضعف[1]:**

- ✓ حيث أن البيئة الإقتصادية الكلية تتميز بعدم الإستقرار، إذ لايزال الإقتصاد يعاني من عجز كبير في المزانية.
- ✓ أما فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية تعاني تونس من إرتفاع نسبة وفايات الأطفال.
- ✓ ضعف كفاءة السوق المالية، مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديات الأعلى تنافسية.
- ✓ أما عن العامل التكنولوجي فيحدد سبب تأخره إلى ضعف إستخدام التقنيات التكنلوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الإنتاجية.

ثالثا: التجربة المغربية يمكن تقييم التجربة المغربية في شراكتها الإقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 من خلال ما تحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية، تدفق رؤوس الأموال، بإضافة إلى نقاط القوة و الضعف لهذا البلد.

1/تقييم المؤشرات الإقتصادية المغربية[2]:

تشمل صادرات المغرب ثلاث مجموعات سلعية تمثل حوالي 80% من المبيعات الكلية للخارج وهي : المجموعة الأولى المتمثلة في السلع الإستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج و الملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأروبية.

أما المجموعة الثانية المتمثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأروبية فهي تشمل : منتجات البحر، السمك، الفواكه، ، عصير الفواكه و المصبرات، و هي ذات جودة عالية و مكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري.

و تتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام، و بترول البيوت و الغاز، زيادة على إستيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة، و تتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد، النحاس، خيوط الكهرباء، الأسمدة الطبيعية و الكمياوية، و الخيوط النسيجية.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 320

[2] زكري مريم ،" **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية**" ، رسالة ماجستير ، تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة تلمسان ، 2011 ، ص 129 .

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، و إحداث نظام بنكي متطور، و بورصة للقيم، و نظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الأجانب، و تعزيز الضمانات الممنوحة لهم، زيادة على إجراءات مالية و إدارية.

و المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المغربي أيضا إرتفاع العجز في الميزان التجاري، نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام، و إنخفاض صادرات الفوسفات، وإرتفاع فاتورة إيرادات الحبوب.

2/ نقاط القوة و الضعف لإقتصاد المغرب: يعد المغرب ثاني إقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا، و لديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته و في الوقت نفسه يواجه صعوبات و عراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

❖ **نقاط القوة:**

شهد المغرب مؤشرات و متغيرات للتنافسية، فابنسبة لركن المؤسسات سجل الإقتصاد المغربي تحسنا في أداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد و الرشوة، بالإضافة إلى التحسن في الكفاءة الحكومية و المحسوبية في قرارات المسؤولين، بالإضافة إلى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة و التعليم، و كذلك الشأن بالنسبة للأسواق، فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال ،أما عن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور.

و على الرغم من أن معدلات إنتشار التقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية، إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد لإستعاب التقنيات من الخارج و نقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الإستعداد التكنولوجي.

❖ **نقاط الضعف:**

من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الإقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية.

على الرغم من أن المؤسسات العامة عرفت تحسن، فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة و بترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات ،أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية، و من جانب آخر يعاني الإقتصاد هشاشة بناه التحتية.

أما بخصوص الإستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية،وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و بالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الإبتكار.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المشاركة الأروبية المغاربية

إن إتفاق الشراكة بين الدول المغاربية و الإتحاد الأروبي تم بين إتحاد أروبي متطور تكنلوجيا و فنيا و ماليا،مكون من دول صناعية (بإضافة إلى دول أروبا الشرقية)، مستوى دخل الفرد فيها مرتفع، و

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص (130 -131) .

سوق كبيرة و إنتاج وفير ذو جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة، تطبق سياسة زراعية مشتركة تتمتع بحماية كبيرة، و بلدان مغاربية صغيرة متخلفة تعتمد أساسا على القطاعالزراعي و السياحي في كل من تونس، وعلى تصدير منتوج وحيد و هو المحروقات في الجزائر، و هذه البلدان لا تستغل طاقتها الإقتصادية إلا بأقل من 50% و تابعة للإتحاد الأروبي، بلدان ليس لها بعد إقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الإقتصادي و قوته التفاوضية، خاصة عند توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي، والتي كانت بشكل إتفاقيات ثنائية هذا ما سمح بخلق بعض المشكلات و التحديات المتوسطية، و يمكن ذكر بعض هذه المشكلات و التحديات لهذه البلدان المغاربية في تعاملاتها مع البلدان الأروبية في إطار الشراكة الأروبية المتوسطية، و يمكن ذكر بعض هذه المشكلات و التحديات فيمايلي[1]:

-إن الطرف الذي سوف يستفيد أكثرمن حرية التجارة هو الطرف الأقوى دائما باعتباره الطرف الذي نالت منتجاته نصيبا أكبر في الأسواق العالمية، و كذلك الطرف الأكثر إستعدادا للإستفادة من فرص الأسواق الجديدة، و عليه فإن السوق الأروبية تستفيد بصورة كبيرة من إلغاء التعريفة الجمركية في الدول المغاربية على الواردات الأروبية، و ذلك لإرتفاع التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في هذه الدول المغاربية.

-إن التجارة وحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الإقتصادي، و من الضروري الإستفادة لأقصى حد من المعونات الأروبية لزيادة نقل التكنولوجيا للصناعات المغاربية، حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق الأروبية، و هو أمر غير وارد في إتفاقيات الشراكة الأورومغاربية بصورة صريحة.

-إن الدول المغاربية لم تنسق مع بعضها البعض قبل الدخول في إتفاقيات الشراكة الأروبية المغاربية، و من المؤسف أيضا أن المفاوضات مع أروبا تمت مع الدول المغاربية فرادى، دون وجود تجمع إقليمي يجمعها، و هو ما أثر على المزايا الإقتصادية التي حصلت عليها هذه الدول في إتفاقيات الشراكة التي توصلت إليها مع الإتحاد الأروبي.

-يؤدي خلق منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأروبي إلى تحويل التجارة لصالح الإتحاد الأروبي، بعيدا عن الشركاء التجاريين بين الدول المغاربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و دول الإتحاد السوفياتي السابق، و سوف يكون لتحويل التجارة في

إتجاه الإتحاد الأروبي آثار سياسية و إقتصادية واضحة على الدول المغاربية، و قد تفقد مزايا و معونات تحصل عليها الآن من أطراف خارج أروبا إذا ماتدهورت تجارتها مع هذه الأطراف.

-إن الدول المغاربية ما تزال عبارة عن دول زراعية و ليس دول صناعية، و بالتالي فإن هذه الدول تستفيد أكثر إذا حرر الإتحاد الأروبي القيود المفروضة على وارداته من المنتجات الزراعية، لكن الإتحاد الأروبي تمسك بسياسته التقليدية المعروفة التي تعكس موقفا متشددا بالنسبة لتحرير المنتجات الزراعية، فمن المعروف أن القطاع الزراعي في أروبا مازال يحصل على دعم كبير سواء من جانب

[1] محمد بولعسل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (158 – 163) .

الحكومات الأروبية أو من جانب الإتحاد الأروبي، بعبارة أخرى يمكن القول أن الإتحاد الأروبي يمارس في الواقع سياسة حماية في مواجهة المنتجات التي للدول المغاربية مصلحة رئيسية في تحريرها، و عليه يمكن القول بأن عدم التوازن في إتفاقيات الشراكة يؤدي إلى تقليل إستفادة الدول المغاربية من المزايا النسبية التي تتوفر لها في التجارة الخارجية لبعض السلع، و خاصة السلع الزراعية حيث لا يعطي الإتفاق للصادرات الزراعية المغاربية نفس المزايا التي يعطيها للصادرات الصناعية ، و هو مالا يتفق مع المصالح للدول المغاربية و يتنافى مع الأهداف الأساسية للشراكة التي تعمل على تحقيق الفائدة للطرفين بناء على ما يتوفر لها من مزايا نسبية.

-إن تحرير الواردات المغاربية من السلع الصناعية الأروبية يؤدي إلى منافسة شديدة للصناعات المغاربية، و التي لاتتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها الصناعات الأروبية من حيث الجودة و تكاليف الإنتاج و غيرها من المزايا، وعليه فإن فتح السوق الأروبي الواسع أمام المنتجات الصناعية للدول المغاربية لن يؤدي إلى طفرة كبيرة و سريعة في حركة التصنيع في هذه الدول بالقياس إلى قدرتها الإنتاجية و التكنولوجية، وفي الوقت نفسه فإن إلغاء الرسوم على الواردات الأروبية من المنتجات الصناعية قد تكون له آثار وخيمة و قد يترتب عليه إغلاق عدد كبير من المصانع، و خاصة الصغيرة و المتوسطة، و لأن الصناعات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما جدا في إمتصاص القوة العاملة فإن إغلاقها قد يؤدي إلى كارثة على الصعيد الإجتماعي بفقدان أعداد كبيرة من العاملين لوظائفهم.

-إن الدول المغاربية ستخسر عائدات كبيرة تتمثل في حصيلة الجمارك على الواردات خصوصا وأن الإتحاد الأروبي أصبح هو الشريك الأول لها، وقد تكون لهذه الخسارة آثار إجتماعية ضارة لأن الدول قد تتجه لتعويض خسارتها بفرض ضرائب غير مباشرة، أو تحد من الإنفاق الحكومي العام على الخدمات، و في كلا الحالتين تتضرر الطبقات الفقيرة و المتوسطة أكثر من غيرها.

-سوف تؤدي قواعد المنشأ التي وضعتها الشراكة إلى تقليل فرص نفاذ السلع المغاربية إلى السلع الأروبية، كما أنها من الممكن أن تؤدي إلى تحويل التجارة المغاربية خاصة في جانب الواردات، لتتجه أكثر إلى دول الإتحاد الأروبي و الدول الموقعة على إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأروبي و ذلك للإستفادة من مبدأ التراكم .

-لا تسمح قواعد المنشأ في إتفاقيات الشراكة إسترداد أية رسوم جمركية على الخامات المستوردة التي لم تكتسب صفة المنشأ المغاربي، و يطبق هذا الحضر على أية رسوم أو مصروفات يتم إستردادها فقط في حالة التصدير إلى الإتحاد الأروبي، و هذا

الشرط يمكن أن يؤثر على بعض الصناعات المغاربية، و على قدرتها على التصدير، خاصة و أن الرسوم على المواد الخام و الوسيطية لبعض الصناعات مازالت مرتفعة في بعض الدول المغاربية إذا ما قورنت بمثيلتها في دول الإتحاد الأروبي ،كما أن هذه المساواة بين الدول المغاربية في هذا الشأن قد يؤدي إلى دخول دول مغاربة في منافسة فيما بينها من اجل التصدير إلى الإتحاد الأروبي.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة الأروبية المغاربية

بعد مرور أكثر من تسعة سنوات من إعلان برشلونة، قام الإتحاد الأروبي سنة 2004 بتبني سياسة الجوار الأروبية، و هي واحدة من سياسات الإتحاد الأروبي الخارجية الجديدة و التي تهدف إلى

التقرب أكثر فأكثر بينه و بين البلدان المجاورة من أجل المصلحة المشتركة، و قد صيغت سياسة الجوار بعد إكتمال توسيع الإتحاد في 2004 واستعابه 10 أعضاء جدد من أجل تفادي قيام حدود جديدة داخل أروبا، و تدعم سياية الجوار الأروبية الإصلاحات السياسية و الإقتصادية الجارية في ستة عشر بلدا مجاورا للإتحاد الأروبي، من أجل تشجيع السلام و الإستقرار و الإزدهار الإقتصادي في كامل المنطقة، و تم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي أكثر مما سبق بين الإتحاد الأروبي و كل البلدان المجاورة.

و يشارك ستة عشر بلدا في سياسة الجوار الأروبية، تسعة منهم متوسطية هي : الجزائر،مصر، إسرائيل،الأردن، لبنان،المغرب، فلسطين،سورياو تونس ،كما تشارك ليبيا في صفة مراقب في إجتماعات سياسة الجوار الأروبية، و ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا،أذربيجان،روسيا البيضاء،جورجيا، مولدوفيا و أوكرانيا.

وتشجع سياسة الجوار الأروبية مبادئ رائدة مثل "التملك المشترك" وآلية جديدة للتمويل حيث أطلقت الآلية الأروبية للجوار و الشراكة في جانفي 2007، لكن سياسة الجوار الأروبية لا تعني توسيع الإتحاد و لا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية، فهي تهدف إلى تشجيع الحكم الشيد و النمو الإجتماعي في بلدان الجوار من خلال[1]:

- ✓ توثيق العلاقات السياسية.
- ✓ الإندماج الإقتصادي الجزئي.
- ✓ توفير الدعم من أجل الإستجابة لشروط المواصفات الأروبية.
- ✓ مواكبة الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية.

إن الإتحاد الأروبي يرى في سياسة الجوار الأروبية سبيلا للبناء "إنطلاقا من الإلتزام المشترك حتى القيم المشتركة - الدمقراطية و حقوق الإنسان، سلطة القانون، الحكم الرشيد، مبادئ إقتصاد السوق و التنمية المستدامة"،و يربط مستوى العلاقات بمدى الإلتزام بهذه القيم، وقد صممت سياسة الجوار الأروبية بشكل يمكن الجيران في الشرق و الجنوب و منها البلدان المغاربية منافع كانت مرتبطة بآفاق العضوية فحسب، و تتمثل هذه المنافع في الإنخراط في السوق الداخلية، و المشاركة في

برنامج الإتحاد الأروبي و التعاون في مجال النقل و شبكات الطاقة، فقد صممت لتقديمشكل متميز من الشراكة، بغض النظر عن الطبيعة الدقيقة لمستقبل العلاقة مع الإتحاد الأروبي.

أما فيما يتعلق بطبيعة التعاون بين دول الإتحاد الأروبي و الدول المشاركة في سياسة الجوار، فإن المفوضية الأروبية تبدأ بإعداد تقارير حول البلدان المعنية و تشمل الأوضاع السياسية والإقتصادية و الإجتماعية، و الوضع المؤسساتي في كل منها و التقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الإتفاقيات الثنائية و الإصلاحات المتفق حولها، كما تتركز التقارير حول سبل و إمكانات تعميق العلاقات بين الإتحاد و كل من البلدان المعنية، ثم تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد لإتخاذ القرار حول ما إذا كان الإتحاد سيقرر بدء المرحلة المقبلة-خطط العمل، و بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير و نشرها، يتفق الإتحاد الأروبي و البلد الشريك في سياسة الجوار الأروبية حول خطط العمل، و يحدد الجزء السياسي من التقرير، الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و

[1] http:// ec.europa.eu/world/eup/welcome.en-htm (consulté le 27/03/ 2013) .

أولويات تنفيذها في المدى القريب و المتوسط، و تختلف خطة العمل من بلد لآخر و تعكس الأولويات التي تم الإتفاق حولها مع الإتحاد الأروبي، لكن كافة خطط العمل تغطي المجالات التالية[1]:

- ✓ الحوار السياسي و الإصلاح.
- ✓ التعاون الإقتصادي و الإجتماعي و التنمية.
- ✓ القضايا ذات الصلة بالتجارة، إصلاح أنظمة السوق.
- ✓ التعاون في مجالات القضاء، الحرية و الأمن.
- ✓ المسائل القطاعية منها النقل، البيئة،الأبحاث و التنمية.
- ✓ البعد الإنساني و يشمل الإتصال بين الشعوب، المجتمع المدني،التعليم، الصحة العامة.

و في مقابل الإصلاحات التي أنجزت يقوم الإتحاد الأروبي ب:

- ✓ زيادة إدماج البلد المعني في البرامج و الشبكات الأروبية.
- ✓ زيادة المساعدات.
- ✓ تحسين فرص الدخول إلى السوق الأروبية.
- ✓ تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية و البحرية للإتحاد الأروبي.

لقد بدأت دول الإتحاد الأروبي و الدول المطلة على البحر المتوسط عملها المشترك منذ 1995، إذ تلتقي تلك الدول بصفة دورية على مستوى وزراء الخارجية للتعاون في مشروعات إقليمية وذلك في إطار مبادرة " عملية برشلونة"، و تعتبر عملية برشلونة ذات ثقل مركزي بالنسبة للعلاقات بين الإتحاد الأروبي و حوض البحر المتوسط، إضافة إلى أنها تعد الإطار الوحيد الذي تمثل فيه الدول العربية المطلة على البحر المتوسط و إسرائيل معا.

و أثناء تولي فرنسا الرئاسة الدورية للإتحاد الأروبي عام 2008 تم تأسيس إتحاد جديد يضم الدول المطلة على البحر المتوسط فقط دون دول الإتحاد الأروبي غير المطلة على الساحله، غير أن ألمانيا إحتجت على هذه الفكرة بقوة، ممأادى إلى قبول فرنسا بشمول الإتحاد جميع دول الإتحاد الأروبي ال27، و تأسس بذلك " الإتحاد من أجل المتوسط" في قمة باريس يوم 13 يوليو 2008، ليضم 43 دولة عضو.

وقد تعطلت الكثير من المشاريع الطموحة بسبب الأزمة المالية في الآونة الأخيرة، فالمشروعات تعتمد على صناديق التمويل الحكومية و تمويل المستثمرين، كما أن الإتحاد كان مقاطعا من الناحية السياسية لمدة طويلة في أوائل سنة 2009 بسبب العمليات العسكرية في قطاع غزة، إلا أن الأعضاء العرب قاموا بعد ذلك بتخفيف تلك المقاطعة، ووفقا لتقديرات الباحثين فإن مشكلات كثيرة تحد من فاعلية أنشطة الإتحاد، منها إرتفاع معدلات الهجرة و إزدياد الفجوة بين الطبقات الإجتماعية.

و تشير العديد من الدراسات الأروبية وجود عدد من المؤشرات التي تؤكد بأن العولمة ستعزز بناء الأقاليم الكبرى، و التي أدت بدورها إلى التفكير في إقامة ما يسمى بالإتحاد من أجل المتوسط و أهم هذه المؤشرات[2] :

[1] محمد بولعسل ، مرجع سبق ذكره ،ص 163 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص 165 .

المؤشر الأول: الطابع الإقتصادي يحمل الطابع الإقتصادي و منها ما يمكن تسميته بالتبادلات التي تربط الأقطاب التجارية الكبرى، بمعنى آخر أن العلاقات المباشرة بين اليابان و أروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية تتطور و هذا مفهوم للكثيرين، و لكن هناك تطور خاص في التبادلات بين اليابان و محيطه الإقتصادي، و بين الولايات المتحدة الأمريكية و جيرانها الأمركيين، ثم بين أروبا و جيرانها الجنوبيين و الشرقيين، و مع إطلاق أروبا لسياسة الجوار فهذا يترجم الصعود القوي للمسألة الإقليمية حيث أن لأروبا إقليمها الخاص، ولكن عليها ان تنتظر بشكل أبعد من ذلك و تحتضن بعدها الإقليمي، و الذي بصل إلى بحر قزوين و الخليج العربي.

المؤشر الثاني: حول صعود الأقلمة هو مؤشر ذو طابع سياسي بمعنى إعادة تنظيم العلاقات السياسية على أساس إقليمي أكثر واقعية،كما يمكن القول أن الإتفاقيات العالمية متعددة الجوانب لا تنفي الفكرة القائلة بإمكانية تحويلها إلى إتفاقيات إقليمية على صعيد الأقاليم الكبرى، و هذا يعود لأسباب جغرافية تدعم السيرة بالتجاه الأقلمة، أو تقنياتها من حيث أن العمل على تنظيم الأقلمة يعد أقل صعوبة من تنظيم العالم ككل، و أخيرا ثمة أسباب ديمقراطية ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على الشرعية أمام الشعوب بسبب بعدها عنهم.

المؤشر الثالث: و هو ذو طابع جيو سياسي: بمعنى أن الأقلمة هي أفضل أداة أو ربما هي الأداة الوحيدة لمواجهة النفوذ الأمريكي بالقرارات الكبرى، و هذه الأخيرة ينبغي أن تتم بالحوار مع أقاليم كبرى مثل أروبا و آسيا، أو في المستقبل مع الأقاليم الجديدة، فعلى الدول المغاربية في هذه الحالة البحث عن شراكة و مؤسسات إقليمية يمكنها أن تدفعهم إلى الأمام و ليس إلى الخلف.

الفصل الرابع دراسة حالة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية

خلاصة الفصل الرابع:

مما سبق يمكن القول أن الشراكة الأورو مغاربية، خلفت تحديات جديدة لإقتصاديات دول المغرب العربي و هي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالمؤسسات المغاربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة، في ظل إستمرار إختلال الأوضاع بين مؤسسات الإتحاد الأروبي و دول المغرب العربي، مما سيجعل المنافسة محسومة منذ البداية لصالح الإتحاد الأروبي، و هذا يتطلب إعتماد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الإستجابة لتحديات الحركة الإقتصادية.

كما و تعتبر هذه الشراكة ضرورية تفرضها المتغيرات الراهنة و المستقبلية ، و لكن لايعني ذلك القبول بكل الشروط ومعظم النتائج، لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على آخر.

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة يتضح جليا أن التحولات الإقتصادية على الصعيد العالمي، و فشل السياسات التنموية في معظم الدول العربية، قد فتحت الأبواب على مصراعيها أمام النمط الرأسمالي المتمثل في إقتصاد السوق، ويبدو أن هذه التحولات و التغيرات العميقة قد أنتجت توزيعا جديدا للقوى، يعتمد أساسا على الهيمنة الإقتصادية في ظل الإنفتاح الإقتصادي العالمي و تحرير التجارة الدولية و إزالة مختلف العوائق أمام إنتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، ووجود حركة نشيطة لتعميق الإندماج و التكامل التجاري و الإقتصادي في مناطق كثيرة من العالم، من خلال إقامة العديد من التكتلات الإقليمية و العمل على توسيعها جغرافيا إلى المناطق الإقتصادية المختلفة، إعتمادا على إستراتجيات جديدة في إطار المبادئ و الأعراف التي يقوم عليها التعامل الإقتصادي الدولي.

إنطلاقا مما تقدم في الموضوع و كذا تحليلنا للنتائج المترتبة و محاولة رسمنا للصورة الواقعية عن الإمكانيات المتوفرة لدى الدول العربية لإقامة تكامل إقتصادي عربي شامل بعيدا عن التحديات التي أفرزها النظام العالمي الجديد، هذا التكامل الذي ظهرت معالمه بإنشاء مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليلبي طموحات و أمال الشعوب العربية في تحرير العلاقات العربية، حيث تأتي أهمية هذه المنطقة من أنها سوف توفر نوعا من التوازنات بين التكامل الإقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، و بين الإنفتاح على الإقتصاد العالمي بثقة كبيرة.

ولقد دشن هذه التحولات إنهيار القطب الإشتراكي في بداية التسعينات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال أمام تطور الإقتصاديات الحرة التي تعتمد في سياستها على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، و فتح الأسواق المحلية أما المنتجات ورؤوس الأموال الأجنبية، هذا المعطى الذي كرس كذلك فكرة الأحادية القطبية و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في شتى المجالات من خلال تأثيرها على صياغة الخطوط العريضة للعلاقات الإقتصادية الدولية، و أحسن مثال على ذلك إقتراحها لفكرة سوق شرق أوسطية ، لذلك أضحى التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأروبي يميز العلاقات الدولية التي تحولت من إقامة تكتلات إقليمية يجمع بين دول لها نفس الخصائص الجغرافية ،إلى إقامة علاقات تكامل بين دولتين أو عدة دول متباعدة جغرافيا و متباينة ثقافيا، دينيا و سياسيا بكل ما يعنيه ذلك من إختصار للمسافات و إذابة للعلاقات.

و على هذا الأساس و خلال التسعينات دعى المجلس الأروبي إلى تقييم سياسة الإتحاد الأروبي في منطقة البحر المتوسط و تقديم الإقتراحات الممكنة لتعزيز هذه السياسة، حيث توجهت هذه المقترحات بإعلان برشلونة سنة 1995، الذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، و المحدد للإستراتجية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وذلك لإيجاد صبغة جديدة للتعاون بين الطرفين تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على إنشاء منطقة تبادل حر و إحلالها محل إتفاقيات التعاون الموقعة ، و من ثم الوصول إلى السياسة الأروبية للجوار مرورا بعدة محطات أخرى.

نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

و قد جاءت نتائج إختبار الفرضيات التي تم تقديمها بداية الدراسة على النحو التالي:

_ **إختبار الفرضية الأولى:** إفترضت الدراسة أن التكامل الإقتصادي الإقليمي يساهم في توسيع حجم السوق و حرية تنقل عناصر الإنتاج و زيادة قوة التفاوض ، و بالفعل فهو يحقق العديد من المزايا للدول المتكاملة، أهمها تقسيم العمل بين الدول المتكاملة ، إتساع السوق ،إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة، حرية إنتقال رأس المال و العمل،إرتفاع معدل النمو الإقتصادي و تخفيض البطالة.

_ **إختبار الفرضية الثانية:** إفترضت الدراسة أن تجاوز الأثار السلبية للعولمة و التكتلات الإقتصادية مرهون بإرادة عربية حقيقية نحو إنشاء تكتل إقتصادي عربي قوي، و بالفعل أثبتت الدراسة أن العولمة أصبحت حتمية يفرضها الوضع الإقتصادي العالمي الراهن، لذلك فإن محاولة العيش في معزل عن العالم أصبح يعد أمرا صعبا بالنظر إلى التشابك الحاصل في العلاقات الإقتصادية العالمية، حيث أن العمل فرادى على مستوى الدول يكون ضعيفا و بغير جدوى خاصة في عصر سادت فيه التكتلات الإقتصادية الإقليمية و الدولية.

_ **إختبار الفرضية الثالثة:** إفترضت الدراسة أن إبرام إتفاقيات تعاون و شراكة عربية- أجنبية يؤدي إلى المزيد من التباعد في مستوى العلاقات الإقتصادية و السياسية العربية، وبالفعل أثبتت الدراسة أن إقامة علاقات إقتصادية مع دول أجنبية أثر بشكل نسبي على حجم التجارة العربية البينية ،أي جعل نسبتها إلى التجارة الخارجية ثابتا تقريبا أو تنخفض لبعض الدول العربية التي إستفادت من هذه الإتفاقيات.

_ **إختبار الفرضية الرابعة:** إفترضت الدراسة أن عقد الدول المغاربية لإتفاق الشراكة خيار حتمي فرضته التحولات الإقتصادية العالمية، ففعلا هو أمر و خيار حتمي ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة و التقدم التكنولوجي و التسارع نحو إقامة تكتلات إقتصادية، حيث تساقطت الحواجز الواحدة تلو الآخر أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسيات و بإيعاز من المنظمات الدولية و بتحذير من مغبة التهميش العالمي، فلم يكن هناك حلول بديلة أمام دول المغرب إلا التوقيع على إتفاق الشراكة الذي ترى فيه الحل المثالي للنهوض بإقتصادياتها.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و الإقتراحات:

أولا: نتائج الدراسة

_ الآثار السلبية التي ستنتج عن دخول سوق عالمية بتركيبة إقتصادية هشة تنقص من فرص النجاح أمام الدول العربية بسبب غياب أدنى متطلبات المنافسة.

_ ستجد أي دولة عربية أنها عاجزة بمفردها عن الإستفادة من الإتفاقيات التي تكون أمريكا أو الإتحاد الأروبي بشكل خاص طرفا فيها مالم تكتل فيما بينها، حيث يمثل التكتل الإقتصادي العربي فرصة وحيدة أمامها للتعامل الإتحادي مع هذه الإتفاقيات التي تسعى إلى تشتيت العالم العربي.

_ إن قيام السوق العربية المشتركة أصبح الآن ضرورة حتمية للرفع من مستوى حجم التبادل التجاري العربي البيني.

_ المساعات المالية الممنوحة من طرف الإتحاد الأروبي إلى دول المغرب العربي سواءا في إطار برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية أو كما يسمى برنامج MEDA، أو في إيطار الوسيلة المالية الجديدة للسياسة الأروبية للجوار غير كافية إذا ماقورنت بتلك الممنوحة لدول الشرق الأوسط.

_ إن الإتحاد الأوروبي يعتبر أهم شريك تجاري لدول المغرب العربي، فهذا أول مورد للجزائر بالمواد الغذائية، النصف مصنعة و المصنعة.

_ إن إقتراح الإتحاد الأروبي للشراكة الأورومتوسطية، جاء نتيجة لعرض الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق أوسطية.

_ عدم قدرة الجهاز الإنتاجي لدول المغرب العربي التكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية و تحرير للمبادلات و مايترتب عنها من آثار سلبية على هذه الإقتصاديات، لأن ذلك سيقضي على جزء من الحماية و الميزات التي يمكن للمؤسسات أن تستفيد منها عن طريق الدولة.

ثانيا: إقتراحات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة هناك بعض التوصيات الهامة و التي تتمثل في:

_ على جامعة الدول العربية أن تعمل على دعم العمل المشترك الذي يحقق الوحدة التجارية و التكامل الإقتصادي فيما بين الدول في جميع القطاعات ،و أهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية و تعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة، و إقامة و تأسيس سوق مال عربية موحدة.

_ ترسيخ إستراتجية العمل الجماعي على الذات كتحقيق تنمية إقتصادية من أجل تقليل التبعية للخارج و تأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي.

_ و فيما يتعلق بالشراكة التجارية بين كل من الإتحاد الأروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و بعض البلدان العربية من جهة أخرى، فهناك تساؤلات حول مدى توازن المنافع و التكاليف، خصوصا إمكانية تعارض هذه الشراكة مع إمكانية هدف التنمية الإقتصادية المستدامة، فعدم التكافؤ بين صناعات و خدمات البلدان المتطورة و البلدان العربية يجعل من الأهمية دراسة المنافع و التكاليف الممكنة من الشراكة في ضوء الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية.

_ ضرورة توفير و تبادل المعلومات بين المؤسسات العربية المختلفة حول الفرص الكامنة و السلع القابلة للتصدير و التعريف بجودة المنتجات بين الدول العربية من خلال فتح مكاتب تسويق في الدول العربية للترويج لهذه المنتجات.

_ الدعوة لتظافر الجهود العربية نحو تدعيم السوق العربية المشتركة و ترسيخ نطاقها لتشمل كافة أقطار الوطن العربي.

_ تعزيز الإنفتاح التجاري على العالم و الإندماج في الإقتصاد العالمي، و ذلك من خلال المزيد من الإصلاحات الإقتصادية بصفة عامة، و تفعيل التكامل الإقتصادي الإقليمي و خصوصا مع الدول العربية، حيث أن نفغيل التكامل سيخلق سوقا إقليميا كبيرا.

_ إن تجسيد إتحاد المغرب العربي يعتبر شرطا ضروريا، لأن هذا سيسمح لكل دولة من دول الإتحاد المغاربي التقيل من الآثار السلبية المحتمل وقوعها، كما أن حجم السوق الناتج عن هذا التكتل يعتبرا محددا هاما لتوطين الإستثمار الأجنبي المباشر.

آفاق البحث:

رغم طرحنا لكل عناصر البحث ، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث أخرى تفتح أفاق واسعة للبحث العلمي و تضيف إلى نهر حضارتنا العربية العريقة التي ماتزال تشع بنورها لتضيئ دروب كل من يرنوا إلى العلم و يتطلع إليه.

يمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإقتراحات لمواضيع بحث نراها جديرة لأن تكون أبحاث أكادمية مستقبلية.

_ دور الإرادة السياسية في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي.

_ تنمية أسواق رأس المال و دوره في تفعيل التبادل العربي البيني.

_ مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تجسيد إتحاد مغاربي فعلي يواجه التكتلات الدولية.

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1_ أحمد الغندور،**الإندماج الإقتصادي العربي**،معهد البحوث و الدراسات العربية،مصر،1980.

2_ أسامة المجدوب،**العولمة و الإقليمية ومستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية**،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،مصر،2001.

3_ أسامة مخيمر،**التعاون المتوسطي المبادرات و القضايا...المستقبل**،مركز المحروسة للبحوث و النشر،القاهرة،مصر،1998.

4_ إسماعيل الزبيري،**آفاق التنمية فى الوطن العربى**،دار الطليعة،بيروت،2006.

5_ إسماعيل العربي،**التكتل و الإندماج الإقتصادي بين الدول المتطورة**،ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،دون سنة نشر.

6_ إكرام عبد الرحيم،**التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي**،مكتبة مدبولي، القاهرة،2002.

7_ بشارة خضر،**أروبا و بلدان الخليج العربي**،ترجمةحسن عبد الكريم خضر،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1995.

8_ جاري برتلس،**جنون العولمة**،ترجمة كمال السيد،مؤسسة الأهرام،مصر،1999.

9_ جاسم بن محمد القاسمي،**التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجى إنجازاته و تحدياته**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،2000.

10_ جاسم بن محمد القاسمي،**التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجى-إنجازاته و تحدياته**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،1999.

11_ جلال راتب،**التعاون و التكامل الإقتصادي العربي**،ط2،معهد التخطيط القومي،مصر،1990.

12_ جمال الدين لعويسات،**العلاقات الإقتصادية الدولية و التنمية**،دار هومة،الجزائر،2000.

13_ جمال عبد الناصر مانع،**إتحاد المغرب العربي**،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة،الجزائر،2004.

14_ جون هدسون،مارك هدنر،**العلاقات الإقتصادية الدولية**،ترجمة طه عبد الله منصور،دار المريخ للنشر،الرياض،السعودية،1983.

15_ حسين عمر،**التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر**،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،1998.

16_ حميد الجميلي،**دراسات في العلاقات الدولية**،منشورات أكادمية الدراسات العليا،طرابلس،2005.

17_ حميد رشيد،**الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة-الطموحات و الأداء**،الكاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع،القاهرة،مصر،1995.

18_ رعد الصرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي**،دار الرضا للنشر،دمشق،2001.

19_ زياد علي عريبية،**المشروعات العربية المشتركة-المال و الصناعة**،بنك الكويت الصناعي،الكويت،2002.

20_ سامي عفيفي حاتم،**الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي و التجارة الدولية-التكاملات الإقتصادية بينالنظرية و التطبيق**،الدار اللبنانية المصرية،القاهرة،2005.

21_ سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**،ط2،ج2،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،دون سنة نشر.

22_ سامي عفيفي،**أروبا الموحدة1992-وإنعكاساتها على العالم العربي الغربي**،شركة التصدير و الإستراد،القاهرة،مصر،1990.

23_ سعيد النجار،**الإقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات**،دار الشروق،القاهرة،مصر،1991.

24_ سليمان المنذري،**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**،ط2،مكتبة مدبولي،القاهرة،مصر،2004.

25_ سميح مسعود،**هموم إقتصادية عربية:التنمية-التكامل-النفط-العولمة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001.

26_ صبيحة بخوش،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية**،دار حامد للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2001.

27_ صلاح الدين حسن السيسي،**الإتحاد الأروبي-العملة الأروبية الموحدة(اليورو)السوق العربية المشتركة(الواقع والطموح)**،مكتبة الأسرة،القاهرة،مصر،2003.

28_ عاطف السيد،**العولمة في ميزان الفكر**،دار الإنتصار،الإسكندرية،مصر،2001.

29_ عبد القادر رزيق المخادمي،**الأزمة الغذائية العالمية-تبعات العولمة الإقتصادية و التكامل الدولي**،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر،2009.

30_ عبد القادر رزيق المخادمي،**التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر،2009.

31_ عبد القادر رزيق المخادمي،**مشروع الشرق الأوسط الكبير**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.

32_ عبد المطلب عبد الحميد،**إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتل الإقتصادي حتى الكويز**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006.

33_ عبد المطلب عبد الحميد،**السوق العربية المشتركة-الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**،مجموعة النيل العربية،مصر،2003.

34_ عبد المطلب عبد الحميد،**النظام الإقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**،مجموعة النيل العربية،القاهرة،مصر،2003.

35_ عبد الهادي يموت،**التعاون الإقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية**،معهد الإنماء العربي،بيروت،لبنان،1983.

36_ عبد الواحد العفوري،**العولمة و الجات نتائج جولة الأرجواي**،دار المعارف،القاهرة،مصر،1994.

37_ علي الحاج،**سياسات دول الإتحاد الأروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2005.

38_ عماد اليثي،**بعد نصف قرن-التكامل الإقتصادي العربي**،دار النهضة العربية،القاهرة،مصر،2003.

39_ عماد يونس،**العولمة تاريخ-أبعاد**،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،2005.

40_ عماد يونس،**وحدة النقد**،المؤسسة الحديثة للكتاب،بيروت،لبنان،2005.

41_ عمر صقر،**العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة**،**الدار الجامعية**،الإسكندرية،مصر،2000.

42_ فتح الله ولعو،**المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية**،دار تويقال للنشر،الدار البيضاء،المغرب،1997.

43_ فريد النجار،**التحالفات الإستراتجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرون**،أتراك للنشر و التوزيع،مصر،دون سنة نشر.

44_ فليح حسن خلف،**العلاقات الإقتصادية الدولية**،مؤسسة الوراق للنشر،الأردن،2001.

45_ فؤاد أبو ستيت،**التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة**،الدار المصرية اللبنانية،الإسكندرية،مصر،2004.

46_ كارل دويتش،**تحليل العلاقات الإقتصادية الدولية**،ترجمة محمد محمود شعبان،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1983.

47_ كامل بكري،**التكامل الإقتصادي**،المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر،مصر،1984.

48_ كامل بكري،**التكامل الإقتصادي-التجارة الخارجية و التمويل**،الدار الجامعية،مصر،2001.

49_ لطف الله إمام صالح،**التحولات المعاصرة و الكيان الإقتصادي المصري**،الهيئة العامة المصرية للكتاب،مصر،2002.

50_ محسن الندوي،**تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2011.

51_ محمد إدريس،**النظام الإقليمي للخليج العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2000.

52_ محمد الصادق الهاشمي،**الإحتلال الأمريكي و مشروع الشرق الشرق الأوسط تداعياته و نتائجه**،مركز العراق للدراسات،العراق،2005.

53_ محمد العربي ساكر،**محاضرات في الإقتصاد الكلي**،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر،2006.

54_ محمد الكتاني،**العولمة و الهوية**،أكادمية المملكة المغربية،الرباط،المغرب،1997.

55_ محمد عبد العزيز عجيمية،**الإقتصاد الدولي**،الدار الجامعية المصرية،مصر،1977.

56_ محمد عبد الغني سعودي،**الوطن العربي**،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،مصر،2006.

57_ محمد عيسى عبد الله،موسى إبراهيم،**العلاقات الإقتصادية الدولية**،دار المنهل اللبناني،بيروت،1998.

58_ محمد لبيب شقير،**الوحدة الإقتصادية العربية:تجارتها و توقعاتها**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1986.

59_ محمد محمود الإمام ،**منظمة التجارة الحرة العربية-التحديات و ضرورات التحقق**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2005.

60_ محمد محمود الإمام،**التكامل الإقتصادي-الأساس النظري مع الإشارة إلى الواقع العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999.

61_ محمد محمود الإمام،**تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2005.

62_ محمد هشام خواجكية،**التكتلات الإقتصادية الدولية**،مديرية المطبوعات الجامعية،جامعة حلب،1972.

63_ محمد هشام خواجكية،محمد بن دليم القحطاني،**التكتلات الإقتصادية و تحديات التكامل الإقتصاديالعربي**،مطابع الحسيني الحديثة،الرياض، السعودية،2004.

64_ معاوي سلبي،**الأورو و الآثار على الدول العربية و العالم**،مكتبة الزهراء،القاهرة،مصر،2000.

65_ موريس شيفاول،ألن وينترز،**التكامل الإقليمي و التنمية**،ترجمة كومين للتصميم الفني،مركز معلومات قراء أثرة الأوسط،مصر،2002.

66_ مؤيد عبد الجبار،**العولمة الإعلامية**،الأهلية للنشر و التوزيع،الأردن،2002.

67_ نبيل حشاد،**الجات و إنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية**،سلسلة البنك الصناعي،دون بلد نشر،1994.

68_ نبيل حشاد،**الجات و منظمة التجارة العالمية**،ط2،دار يحيى،القاهرة،مصر،1999.

69_ نزيه عبد المقصود،**التكامل الإقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر،2007.

70_ هاني حبيب،**الشراكة الأورومتوسطية:وجهة نظر غربية**،الدار الوطنية للنشر و التوزيع،سوريا،2003.

71_ هشام محمود الأقداحي،**العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،2009.

72_ يحيى أحمد الكحلي،**الشرق الأوسط و صراع العولمة**،دار النهضة العربية،لبنان،2002.

المجلات:

1_ أحمد الكواز، **التجارة الخارجية و التكامل الإقتصادي الإقليمي**،**مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد81،مارس2009.

2_ المرسي السيد حجازي،**تقويم السوق العربية المشتركة**،مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد35، 2005.

3_ جميلة الجوزي ،**التكامل الإقتصادي العربي واقع و آفاق**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد05.

4_ حاكمي بوحفص،**مسيرة الإقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الإقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، 2007.

5_ حربي موسى عريقات،**التكامل الإقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة**،مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد20،2000.

6_ سميرة عبد الفتاح،**مشروع الإستراتجية طويلة المدى للعلاقات و المفاوضات الخليجية مع الدول والتكتلات الإقتصادية و المنظمات الدولية**،مجلة آفاق الإقتصاد،العدد86، 2001.

7_ سليمان بلعور ، **التكامل الإقتصادي العربي و تحديات منظمة العالمية للتجارة**،مجلة الباحث، العدد06، 2008.

8_ صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأروبي**، مجلة العلوم الإفتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف ،العدد02، 2003.

9_ عباس بلفاطمي،جمال بلخياط،**تحديات الإندماج الإقتصادي الخليجي**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد05.

10_ **عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى**،مجلة الموقف،العدد804، 2000.

11_ عمر حسن ،**التكامل الإقتصادي الخليجي آفاق و تحديات،سلسلة دراسات إقتصادية**،العدد04،مركز الخليج للدراسات الإستراتجية،مارس 2001.

12_ فاطمة تواتي بن علي ،**مستقبل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الإقتصادية و الإقليميةالعالمية**،مجلة الباحث،العدد06.

13_ لطفي علي،**رؤوس الأموال العربية و إمكانيات قيام تكامل إقتصادي عربي**،مجلة الإقتصاد و التجارة،كلية التجارة بجامعة عين الشمس،1977.

14_ محمد الساحل،**تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمارات المباشرة**، مجلة العلوم الإنسانية،الجزائر، العدد41، 2009.

15_ محمد عبد الرحمان السحباني،**التكامل الإقتصادي العربي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**،مجلة النفط و التعاون العربي،المجلد 26،العدد94، 2000.

16_ محمود عبد الفضيل،**مشاريع الترتيبات الإقتصادية الشرق اوسطية**،مجلة دراسات المستقبل،العدد179،جانفي 1994.

17_ معين حداد،**مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا و الجيوبوليتيك**ا،مجلة شؤون الأوسط، العدد33،سبتمبر1994.

18_ ميلود غربي،**الأورومتوسطية رهانات متضاربة**، مجلة المستقبل، العدد43، 2006.

19_ ناصيف حتى، **المأزق العربي**،مجلة المستقبل العربي،العدد205،مارس1996.

ملتقيات،مؤتمرات،ندوات:

1_ الشادلي العياري،**تجربة تونس في القطاعين و مستقبل التجربة**،ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية و مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ماي1990.

2_ رشيد بوكساني،أحمد دبيش،**مقومات و معوقات التكامل الإقتصادي المغاربي**،بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة08-09 ماي2004،جامعة فرحات عباس سطيف،2005.

3_ رشيد خديم،**الشراكة الأورومتوسطية و بعدها الإقتصادي**،المنتدى النقابي الأورومتوسطي،مؤسسة سلام و تضامن،سيرافين،أريافا،2003.

4_ سعيد السويد النصيبي،**تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية**،بحث مقدم لمؤتمر الدول النامية و المنظمة العالمية للتجارة:الواقع و التحديات المستقبلية،جامعة الكويت،نوفمبر2004.

5_ سلوى محمد مرسي،**المشاركة الأوروعربية مالها و ماعليها و سبل تفعيلها**،بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 08-09 ماي 2004،جامعة فرحات عباس سطيف،2005.

6_ عبد الحق بوعتروس،**تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،الملتقى الدولي حول أساسيات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية،جامعة بسكرة،نومبر2006.

7_ عبد الفتاح الخيالي، **أثر جولة الأرغواي على الإقتصاديات العربية**،بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع عشر للإقتصاديين المصريين،ديسمبر 1997.

8_ عبد المنعم سيد علي،**الدور الإقتصادي لجامعة الدول العربية:متابعة و تقويم**،بحث مقدم في ندوة جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية،قسم الدراسات،بيت الحكمة،بغداد،ماي2001.

9_ عبد الوهاب شمام،**إتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورومتوسطية أوجه التكامل**،ندوة حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2005.

10_ عمر عبد الله،**السوق العربية المشتركة السياج الواقي للإقتصاد العربي**،الندوة العربية حول التجارة و الإستثمار،القاهرة،25و26 ماي1997.

11_ محمد شكري،**تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي السنوي رؤية عربية للقمة العربية،الدوحة،قطر،7و8 نوفمبر2007.

12_ موسى حربي عريقات،**التحديات التي تواجه التكامل الإقتصادي العربي**،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي،الأردن،20- 22 سبتمبر2004.

13_ وصاف سعيدي،**مجلس التعاون الخليجي:دراسة تقييمية لمسار التكامل الإقتصادي**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التكامل الإقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأروبية،جامعة فرحات عباس سطيف،08-09 ماي 2004.

14_ وفيق حلمي الأغى إيهاب،**بحث بعنوان التكتلات الإقتصادية و التجارة الدولية و التكامل الإقتصاديالعربي**،جامعة الأزهر،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية،غزة،سبتمبر،2006.

15_ وهيبة حلمي ،مصطفى بالمقدم،**تفاعل التكتلات الإقتصادية و المستجدات العالمية**،الملتقى الدولي الثاني للتكامل الإقتصادي العربي الواقع و الآفاق،الأغواط،17-19 أفريل2007.

التقارير:

1_ التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2009.

2_ التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2010.

3_ التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2011.

4_ التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2012.

5_ التقرير الإقتصادي،الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأروبية،2011.

6_ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2011، الكويت2011.

7_ تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،2012.

8_ تقرير مديرية السياسة الإقتصادية العامة،وزارة المالية المغربية.

مراكز البحوث و الجمعيات:

1_ المركز العربي للدراسات الإستراتجية،**التحولات العلمية و مستقبل الوطن العربى فى القرن21**،دمشق2000.

2_ مركز دراسات الوحدة العربية،**العرب و العولمة**،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية،ط3،بيروت ،أفريل2000.

الرسائل الجامعية:

1_ آسيا الوافي،**التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**،مذكرة ماجستر،تخصص إقتصاد دولي،جامعة باتنة،2007.

2_ السعيد بوشلول، **واقع التكامل الإقتصادي لدول الخليج العربية و آفاقه**،مذكرة ماجستر،تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009.

3_ العالية شرع،**أثر إتفاقية التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية**،مذكرة ماجستر،تخصص تجارة دولية،معهد العلوم الإقتصادية،المركز الجامعي بغرداية،2011.

4_ إيمان شليحي،**التكامل الإقتصادي الإقليمي و إمكانية التنمية بين النظرية و التطبيق**،مذكرة ماجستر،تخصص تسيير دولي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار،عنابة ،2006.

5_ جمال العافر،**التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي-دراسة حالة بلدان المغرب العربي**،مذكرة ماجستر،تخصص التحليل و الإستشراف الإقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة،2009.

6_ جمال عمورة،**دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.

7_ حسين بومدين،**مزايا و تكاليف الإتفاقية الأورومتوسطية**،مذكرة ماجستر في المالية العامة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،2003.

8_ رفيق نزاري،**الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر،تونس،المغرب**،مذكرة ماجستر،تخصص إقتصاد دولي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2008.

9_ سعيد سليم السالم السهيلي الحربي،**أهم الإتجاهات الإقتصادية الحديثة**،أطروحة دكتوراه،كلية القيادة و الأركان للقوات المسلحة،المملكة العربية السعودية،2006.

10_ عابد شريط،**دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية- حالة دول المغرب العربي**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2004.

11_ عوض بن سعيد المالكي،**أطروحة في العولمة**،كلية القيادة و الأركان للقوات المسلحة،الرياض،المملكة العربية السعودية،2000.

12_ فاطمة تواتي بن علي،**واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصاديةالعالمية**،مذكرة ماجستر في العلوم الإقتصادية،جامعة الشلف،2007.

13_ فطيمة حفيظ،**الإصلاحات الإقتصادية و إشكالية النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب)**،أطروحة دكتوراه،تخصص إقتصاد التنمية،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2012.

14_ كلثوم كبابي،**التنافسية و إشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي(دراسة حالة الجزائر،تونس،المغرب)**،مذكرة ماجستر،تخصص إقتصاد دولي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2008.

15_ محمد أمين،**إستراتجية الإتحاد الأروبي في منطقة المغرب العربي**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر،2005.

16_ محمد بولعسل،**الآثار الإقتصادية لإنضمام الدول المغاربية إلى إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية(دراسة حالة تونس،الجزائر،المغرب)**،مذكرة ماجستر ،تخصص إدراة مالية،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،2011.

17_ محمد حشماوي،**الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية**،أطروحة دكتوراه،قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.

18_ محمد عباس محرزي،**نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي**،أطروحة دكتوراه،تخصص النقود و المالية،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2005.

19_ مريم زكري، **البعد الإقتصادي للعلاقات الأروبية المغاربية**،مذكرة ماجستر،تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة تلمسان،2011.

20_ ياسين جبار،**الشراكة الأورومتوسطية واقع و آفاق-إشارة إلى حالة الجزائر**،مذكرة ماجستر في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2007.

المواقع الإلكترونية:

1_ إجمالي التجارة العربية،نقلا عن:**WWW.farasalarab.com**

2_ إحصائيات المعهد الوطني بتونس،نقلا عن:**WWW.ins.net.tm**

3_ إحصائيات وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار الجزائري،نقلا عن:**WWW.mipi.dz**

4_ العولمة نقلا عن:**WWW.cotobarabia.com**

5_ النظام الشرق الأوسطي في طوره الجديد،نقلا عن:**WWW.almaslim.net**

6_ تصريح ختامي باليرمو،المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الخاص بالرمو3-4 جوان 1998،نقلا عن:
Right.net/francais/barcelone/pem/palerme.htm.http://WWW.euromed

7_ غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية،نقلا عن:**WWW.caci.com.dz**

8_ مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة،التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة و عشرون عام،الرياض،الأمانة العامة،2006 نقلا عن:**Libray .gcc.sg/arabic /books/arabic pulish .htm.**

9_ مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة،المسيرة و الإنجاز،ط2،الرياض،الأمانة العامة،2007،نقلا عن:**Libray .gcc.sg/arabic /books/arabic pulish .htm.**

10_ مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الشؤون الإقتصادية،إدارة الإتحاد الجمركي،الرياض، الأمانة العامة،2003،نقلا عن:**Libray .gcc.sg/arabic /books/arabic pulish .htm.**

11_ مجلس الوحدة الإقتصادية،إستراتجية التكامل خلال العقدين القادمين(2000-2020)،نقلا عن:**WWW.cuea.net**

12_ محمد عبد الله منشاوي،الشرق الأوسطية،نقلا عن:**WWW.manshai.com**

13_ مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة،نقلا عن:**WWW.yemen.nic.org**

14_ منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي،نقلا عن،**WWW.arbic.rt.co**

15_ وزارة الزراعة و الإصلاح الإقتصادي،نقلا عن:**WWW.napcsyr.com**

16_ وزارة الصناعة و التكنولوجيا الحديثة بالمغرب نقلا عن:**WWW.manet.gov.ma**

17_ وزارة الصناعة و التكنولوجية التونسية،نقلا عن:**WWW.tunisienin dustry.net.tn**

18_ وزارة المالية المغربية،نقلا عن:**WWW.finance.gov.ma**

مقالات:

1_ جميل مطر،**العلاقات بين الدول العربية الخليجية و الدول العربية غير الخليجية:إطار للتفكير في الواقع و المستقبل**،قاعدة بيانات المكتبة المركزية،جامعة اليرموك،الأردن.

المواد و الأحكام:

1_ المادة الثانية من إتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية.

2_ المادة السادسة من إتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية.

3_ قرار القمة العربية العراقية رقم 255،الدورة العادية رقم 16،بتاريخ2004/5/23 بتونس،وثيقة صادرة عن الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

المراجع بالغة الفرنسية:

Livres :

1_ Bernard revenel,"**méditerranée l'impossible mur"**,edition l'harmattan,1995.

2_ Hartmut al senhans**,"ejeux méditerranéens et cohésion européenne"**,cite in robert bistofi euro-médéterranée :une région aconstruire,édition publisud,paris,1995.

3_ Hassane zouiri**,"le partenariat euro-méditerranéen contrileution au développement du magrreb"**,l'harmattan ,2010.

4_ J-Emittain et F-peQuerul :"**Les Unions EconomiQues ReGionales"** ,les aramand colin, paris,1999.

5_ Khader bichara**,"Le grand maghreb et l'europe :enjeux et perspective"**,edition Qurun,pari,1992.

6_ Khder bichra ,"**le patenariat euro-méditerranéen :après la conference de barcelone"**,l'harmattan ,1997

7_Khader bichra,"**le patenariat euro-méditerranéen :vu du sud"**,l'harrmattan,2001.

8_ Marc sorien , "**La régionalisa de L'économie Mondiale"** ,editions la découverte,paris,2004 .

Revues :

1_ Abdennour benanter,"**l'amérique l'europe et les arabes"**,revue outre terre,N° 07 ,2004 .

Colloques :

1_ fatiha talahit,"**l'espace monétaire et financier de la méditerranée"**,in colloque international sur économique de la méditerranée accidentale :enyeux et perspective ,bejaia,25-26juin2000.

Rapports :

1_ Division de l'enviromement national et internationale,"**les enyeux de l'intégration magrrébine"**,document de travail N°90 divetion de la politique economique Générale,ministére des finances et de privatitisions,maroc,juillet ,2003.

2_ IMF(Dots) ,trade A2-CG /MP,18 janvier 2011.

3_ "**Instrument européen de voisinage et partenarait"** ,document de statégie 2007-2013 ,tunisie programme indicatif national,(2007-2010).

"4_**Instrument européen de voisinage et partenarait ,Maroc** ,programme indicatif nationale , (2007-2010).

"5_**Instrument européen de voisinage et développement algérie**,document de statégie(2007-2013).

6_ Les notes d'alete du ciheam ,N°52 ,13 novembre 2008.

Sites électroniques :

1_ Barto Nicolas,"**l'inperialisme européen et le libre échiange"** ,les accords euro-méditérraéens ;aout 2004,http insometric .free.fr.

2_ http://ainnews.net/40530 htm.

3_ http://ec.europa.eu/world/eup/welcome,en-htm.

4_ http://ec.europa.eu/world/eup/welcome,en-htm.

5_ WWW.europa.eu.int/comm/external relation/euroned/publication.

المراجع بالغة الإنجليزية:

Books :

1_ Michel GP.plummer,"**ASEAN and economic integration in the american organization for economic cooperation and development"**,oesd,france,1995.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	جهود التكامل الاقتصادي العربي	48
02	قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية للفترة(2005-2011)	52
03	الدين العام الخارجي و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2010-2011	54
04	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(1982-2003)	61
05	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس(2000-2004)	62
06	نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للفترة (2004-2008)	85
07	تاريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأوربية مع البلدان المغاربية	138
08	الإعانات الممنوحة لتونس في إطار برنامج ميدا	146
09	الإعانات الممنوحة للمغرب في إطار برنامج ميدا	147
10	الإعانات الممنوحة للجزائر في إطار برنامج ميدا	148
11	البرنامج الإرشادي الوطني المغربي للفترة (2007-2010)	150
12	تطور المبادلات التجارية للإتحاد الأوربي مع دول المغرب خلال الفترة (2003-2010)	162
13	تطور المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الإتحاد الأوربي للفترة (2003-2010)	162

الملخص :

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم ، حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى ، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في العالم الحافل بالمستجدات و المخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها .

وتعتبر العولمة إفرازا حتميا اقتضته التطورات في ميادين النقل و الاتصال ، مما ساهم في فتح الأسواق و تحرير التجارة الخارجية ،و إزالة العوائق أمام انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و نظم المعلوماتية .

أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي، وما أفرزه من الحاجة لمواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة و التكتلات الاقتصادية الدولية ، بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا و العوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي إلى حذو دول العالم عموما و الدول العربية خصوصا في اتجاه التكامل الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية :

التكامل الاقتصادي العربي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، العولمة ، مشروع الشرق أوسط ، الشراكة الأورومتوسطية .